الباب الأول : القضية الفلسطينية

(١)

اختفاء شارون

وآفاق السلام فى فلسطين

لا خلاف على أن وصول شارون إلى السلطة فى فبراير ٢٠٠١، وحتى خروجه من الحياة السياسية بسبب مرضه أو وفاته سوف يظل علامة فارقة فى تاريخ إسرائيل والمنطقة بعد أن ملأ الدنيا ضجيجاً وصخباً، ودمر عدداً كبيراً من قواعد العلاقات التقليدية، وصادر آمال المنطقة فى سلام معقول. ومن حق الإسرائيليين أيضاً أن يشعروا بأنهم فقدوا زعيماً عظيماً، ولكن جزءاً من عظمته خلفت لهم جبالاً من العداء والأحقاد، بسبب سياساته الجرئية، والعابثة أحياناً. فإذا كان شارون قد وفر للإسرائيليين أمناً مؤقتاً بسبب قمعه للانتفاضة الفلسطينية، فإن شارون قد زرع فى نفوس الإسرائيليين ما هو أعمق مما نراه على السطح. فقد أقنع الإسرائيليين فى لحظة حاسمة فى تاريخ إسرائيل أن البقاء على إسرائيل يتطلب القضاء على الشعب الفلسطينى، وأن الحياة لا تتسع إلا لشعب واحد، ولذلك اتخذ الرجل عدداً من السياسات والإجراءات التى مكنته من العمل بحرية كاملة فى مواجهة الفلسطينيين. فمن ناحية ضمن قرار الولايات المتحدة فى المنطقة حتى خارج حدود فلسطين، وأصبح شريكاً لها فى عدد كبير من السياسات الإقليمية، وسوف يكشف التاريخ عن دوره فى أحداث ١١ سبتمبر، وحتى لو كان ضالعاً فى ذلك، فإنه يكون قد أسدى خدمة عظمى لطموحات الصهيونية العالمية، من حيث توجيه القوة العظمى الوحيدة فى عالمنا نحو استهداف الإسلام والمسلمين والعالم العربى، والربط التام بين الإرهاب وبين كل ما هو عربى أو مسلم، وهو الذى طمح إلى تحطيم التحالفات التقليدية مع العالم العربى والإسلامى، بل وقام بغزو دبلوماسى علنى لحصون العالم الإسلامى فى تركيا وباكستان وبنجلادش، وهو صاحب النظرية التى كادت أن تنجح، ومهد لها فى العالم العربى، تلك النظرية القائلة بين العلاقات بين إسرائيل والدول العربية لا ترتبط حتماً بمدى ما يحصل عليه

الفلسطينيون من حقوق، وتمكن باقتدار سياسى وبراعة نادرة، يحسده عليها زعماء المنطقة جميعاً، ويعجب بها الرئيس بوش شخصياً، من أن يحول إرهاب الدولة الإسرائيلية إلى جهاد من أجل السلام ومكافحة الإرهاب، وأن يحول الجهاد الفلسطينى من أجل استرداد الحق والأرض إلى عصابات إرهابية تستحق القتل والإبادة بالطائرات الأمريكية والصواريخ الإسرائيلية، بحيث نظرت الولايات المتحدة والعالم إلى القتل الوحشى للأب الروحى لحركة حماس الشهيد المرحوم الشيخ أحمد ياسين، الشيخ المقعد عند خروجه من صلاة الفجر بصاروخ من طائرات الأباتشى الأمريكية على أنه اجتذاذ لرأس الإرهاب، وأن القضاء على عرفات هو قضاء على شيخ الإرهاب.

تمكن شارون أيضاً من أن يجعل نضال الشعب الفلسطينى عقبة فى سبيل سلام موهوم، لوح به لهذا الشعب البائس، ولكنه فى الواقع كان يطبق بحماس - يحسد عليه شيخ الثمانين - خطته التى استندت إلى نفى الطرف الآخر الفلسطينى، وإلى أن يكون اللاعب الوحيد فى الساحة السياسية، وأن يجتذب إعجاب عدد من السياسيين العرب باعتباره رجل السلام القوى فى الشرق الأوسط. فإذا كانت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية فى عهد شارون قد وصلت إلى مرتبة غير مسبوقة بفضل شخصية شارون وشخصية بوش، فلا يخفى أن واشنطن كانت تضيق أحياناً باندفاع شارون وإحراجها، ودفعها إلى سياسات تتناقض مع مصالحها، ولذلك فمن المتوقع أن تتوازن العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، وأن تنفتح الفرص أمام واشنطن لاستعادة زمام المبادرة من شارون فى المنطقة. ونستطيع أن نقول أن الوجود الأمريكى فى العراق كان مدفوعاً برغبة شارونية، سواء فى غزو العراق أو فى استمرار الاحتلال، ولذلك فإن خلفاء شارون لن يكون لديهم نفس الطموح الشارونى، مما قد يسهل للولايات المتحدة اتخاذ قرار متوازن تجاه العراق. وإذا من الصعب التكهن بدقة بآفاق السلام فى فلسطين بعد رحيل شارون، فإن من المحقق أن حلفاءه سوف يعانون الاضطراب لعدة أشهر بسبب اختفائه المفاجئ . ومن ثم، فإن الليكود فى ثوبه الجديد قد يكتسب مزيداً من التأييد على حساب حزب العمل، وقد يتمكن نتانياهو من الوصول مرة أخرى إلى الحكم.

وعندما نراجع سجل نتانياهو خلال السنوات الثلاث التى قضاها فى الحكم، فلابد أن نلاحظ أنه هو الذى أوقف عملية السلام على أساس أوسلو، وكان له دوره أيضاً فى قمع الفلسطينيين، وجمد العملية السياسية حتى تولى باراك، فاتهم باراك بالليونة، فقفز شارون إلى الحكم فى هذه الظروف بعد أن اتضح أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية تكتسب أرضية واسعة، وتأييداً عربياً ودولياً واسعاً. ولذلك سوف يتوقف المراقبون طويلاً أمام العلاقة بين تعاظم دور الانتفاضة، وبين أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التى كانت سبباً حاسماً فى انحسار الانتفاضة وانكسارها. وليس معنى ذلك أن الانتفاضة سوف تتجدد بعد رحيل شارون، كما أنه لا يعنى أن حلفاءه سوف يكونون محبين للسلام مع الفلسطينيين ليعوضوا مرحلة الجفاء مع الشعب الفلسطينى. ولكن فى كل الأحوال، فإنه من المتوقع فى ظل توازن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، أن تكون هناك فرصة يجب ألا تفلت منا هذه المرة، وهى بناء علاقات عربية أمريكية، بعد غياب طويل انفردت إسرائيل خلاله بقلب الولايات المتحدة، وطاردت الأهداف العربية والإسلامية فى كل موقع. ولا يخفى أن الدور العربى والإسلامى فى القضية الفلسطينية قد انحسر انحساراً شديداً خلال فترة شارون، مما حرم الطرف الفلسطينى من ورقة قوية للتفاوض مع الجانب الإسرائيلى، خاصة وأن شارون قد تمكن من تجفيف مصادر دعم الجانب الفلسطينى فى جميع المجالات المالية والدبلوماسية والسياسية، وبعد أن أحال شارون المقاومة الفلسطينية إلى حركة إرهابية.

والحق أن اختفاء شارون لن يعنى بالضبط اختفاء كافة العوامل التى أحدثها شارون فى الداخل والخارج، كما أن اختفاءه لا يعنى بشكل آلى انتعاش صور السلام، ولكن رحيل شارون هى إشارة البدء للعالم العربى والإسلامى فى تقييم الموقف، والانطلاق مرة أخرى إلى سياسات مساندة للحقوق الفلسطينية، حتى تقتنع القيادة الإسرائيلية الجديدة بأن الطرف الفلسطينى يستحق الاعتراف به والحديث معه، مادام يرتكز على مساندة عريضة من العالم العربى والإسلامى.

وأخيراً، فلا أشك فى أن رحيل شارون سوف يبطئ الخطى فى تدويل القدس، ولكن رحيل شارون لن يعيد القدس أيضاً بشكل آلى إلى الحوزة العربية الإسلامية، بل إن رحيله يجب أن يكون إشارة بدء أخرى للعالم الإسلامى لكى يعيد

طرح القضية، وأن يكون طرفاً حقيقياً فى مفاوضات استرداد القدس. ولا يخفى أن رحيل شارون سوف يهيئ الأجواء للبحث داخل العالم الإسلامى عن عوامل قوته وتخفيف بعض العوامل التى كانت سبباً فى شيوع الإرهاب فى ربوع هذا العالم، ولو بشكل غير مباشر، وهذا يفتح الباب لإعادة تقدير فرص تنفيذ المقترحات التى قدمها خادم الحرمين الشرفين الملك عبد الله بن عبد العزيز خلال قمة مكة المكرمة الاستثنائية فى بداية الأسبوع الأول من ديسمبر من العام الماضى.

وإذا أردنا أن نضع أجندة تفصيلية لآثار اختفاء شارون على الساحة الإقليمية، فإننا يمكن أن نشير إلى العلاقات الإسرائيلية العربية، خاصة مع الدول التى تقيم علاقات مع إسرائيل، والساحة السياسية الداخلية، والعلاقات الإسرائيلية مع العالم الإسلامى، العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، والقضايا المعلقة مثل معاداة السامية وغيرها، مما استحدث حتى يمنع نقد السياسات الإسرائيلية. يمكن أن نضيف إلى ذلك أيضاً الضغوط الإسرائيلية على الدول الأوروبية، وآثارها على الأقليات الإسلامية، وغيرها من القضايا التفصيلية التى يضيق المقام عن حصرها.

(٢)

التقابل بين حق العودة الفلسطيني
وحق العودة اليهودي

أثار الإعلان عن وصول مجموعات من المهاجرين اليهود إلى إسرائيل تطبيقاً لحق العودة اليهودي الكثير من القضايا، خاصة حق العودة للفلسطينيين، مما يجعل المقارنة بين حق العودة اليهودي إلى فلسطين وحق العودة الفلسطيني إلى فلسطين أمراً ضروريا. وقد عملت وكالات السياحة في أوروبا والولايات المتحدة على جلب عشرات الآلاف من اليهود الذين لم يروا فلسطين في حياتهم، ولكنهم منحوا الحق في المجيئ إليها بناء على قانون العودة الإسرائيلي، الذي اعتبر أن اليهود كانوا أصلا في فلسطين، وأن اليهود الذين لايزالون خارج فلسطين هم مغتربون عن وطنهم الذي وعدوا به في التوراة. وقد سارع القادمون اليهود إلى تقبيل أرض المطار والدموع تغمر عيونهم والابتهالات تشيع الجلال في هذا المشهد، الذي لم يعدم مظاهر متشنجة وتصريحات تعبر عن المشاعر الدينية، التي تعطي الانطباع بأن هؤلاء المهاجرين اليهود إلى إسرائيل قد شحنوا بشكل مكثف، وأن إسرائيل في نظرهم هي الفردوس الموعود، وأنهم يحمدون الله أن مكنهم القدوم إليها.

ويذكر في هذه المناسبة أن المستوطنين اليهود عندما كانوا يغادرون مستوطناتهم بغزة، فإنهم أظهروا للعالم أنهم يُنتزَعون من وطنهم، وهذه تضحية كبرى في سبيل السلام مع الفلسطينيين. وأخرج المشهد إخراجاً عبقرياً حتى يذكر العالم هذا الفصل الجديد من مأساة اليهود، ولايلتفت إلى الحقيقة، وهي أنهم زرعوا في أرض فلسطينية انتزع منها أصحابها، ولم يلتفت أحد إلى صرخاتهم حينذاك. والمعلوم أن إسرائيل قد أصدرت عددا من التشريعات في أوائل الخمسينات من القرن الماضي، ومن بينها قانون العودة لكل يهود العالم. وبني هذا القانون على فرضيات ثلاثة: أولها، أن اليهود في الأصل هم سكان فلسطين، وأن أحفادهم انتشروا في الأرض يهيمون على وجوههم ويعانون الاغتراب، ولذلك أطلق عليهم

يهود الغربة، وأن فلسطين هي أرض إسرائيل الموعودة في الكتب المقدسة، ولذلك فإن عودة اليهود إلى فلسطين هي تلبية لواجب ديني وهي تحقيق لوعد إلهي. الفرضية الثانية، هي أن إسرائيل هي الكمنولث اليهودي، وأن حكومتها تدير هذا الكمنولث بالنيابة عن يهود العالم، وأن إسرائيل هي وكيل الدم بالنسبة لجميع اليهود. وأمام هذه الحقيقة تتوقف كل المتطلبات القانونية المتعلقة بجنسية اليهود خارج إسرائيل، والولاء لإسرائيل وليس للدول التي يقيم فيها اليهود، حتى ولو كانت الولايات المتحدة. الفرضية الثالثة، هي أن سكان فلسطين العرب غرباء غزاة يجب ترحيلهم من فلسطين. وهكذا تضمن قانون العودة اليهودي أحكاماً تتعلق بالفلسطينيين الذين يغادرون ديارهم لفترة معينة، فلا يستطيعون العودة إليها، ويكون ذلك سبباً في مصادرتها. ومعنى ذلك أن التقابل بين الحق الفلسطيني في العودة يناقض تماماً الحق اليهودي المدعي لاغتصاب فلسطين بالكامل، لأنه إذا هاجر إلى إسرائيل بقية اليهود فسوف تضيق أرضها بهم، بل إن فلسطين بأكملها لا تستوعب ١٥ مليونا، وهي فقيرة في الموارد فقراً تاماً.

ويجب أن نلاحظ أيضا أن حق العودة الفلسطيني يعني أن الذين نزحوا من فلسطين بسبب قيام إسرائيل وإرهابهم يجب أن يعودوا إلى ديارهم، وأن هذا الحق يحميه القانون الدولي، لأن حق العودة هو تحقيق وعودة للأصل. فالأصل أن المواطن الفلسطيني لا يطرد من أرضه، وأن طرده غير مشروع. ومن ثم، فإن مشروعية حق العودة يقوم أساساً على عدم مشروعية إبعاده من وطنه، وهو حق لا يعتمد تحقيقه على إرادة الطرف الغاصب، كما أنه حق انتقل من مبادئ القانون العرفي إلى مبادئ القانون الوضعي فيما تضمنه قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨. ومن المفارقات أن إسرائيل والولايات المتحدة تمكنتا بالضغط والتسويف من زحزحة المواقف الفلسطينية والعربية عن هذا الحق، وعن استناده إلى قرار الجمعية العامة، بل إن هذا القرار يتحصن بقرار أخطر، وهو التزام إسرائيل بهذا القرار وبقرار التقسيم، أي حق الفلسطينيين في إقامة الدولة بقرار الجمعية العامة رقم ٢٧٣ مايو ١٩٤٩، الذي اشترط لقبول إسرائيل عضوا في الأمم المتحدة أن تحترم هذين الحقين: حق إقامة الدولة، وحق العودة للذين طردوا من فلسطين عام ١٩٤٨.

وقد بنت إسرائيل رفضها لحق الفلسطينيين في العودة على عدد من الحجج، وكلها مرفوضة، وأولها، أن عدد من يتمتعون بهذا الحق يقدر بالملايين، مما لا تتسع له إسرائيل في مساحتها الصغيرة، كما أن هذا العدد الكبير يتناقض مع حرص إسرائيل على أن ينفرد اليهود وحدهم بها تأكيدا لصفتها اليهودية المطلقة، ذلك فضلاً عن أن إضافة هذا العدد إلى العرب داخل إسرائيل يجعل عدد العرب الفلسطينيين مساوياً أو أكثر من عدد اليهود، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً لاستمرار الدولة اليهودية. ورغم سقم هذه الذرائع لأنها تمثل مشكلة إسرائيلية، ولا تنتقص من الحقوق الفلسطينية، فقد تفهمها العالم العربي وبعض الشعب الفلسطيني أملا في أي تسوية بدلا من اللاتسوية، بينما تجد إسرائيل في تشجيع اليهود على الهجرة إليها مما يعطيها مبررا جديدا للاستيطان في الأراضي الفلسطينية، والتوسع على حساب الدول المجاورة. كما يدل على أن إسرائيل تنوي بالفعل أن تتطابق مع حدود فلسطين، فتستقدم اليهود الذين لا صلة لهم بالأرض، وتطرد مقابل ذلك أصحاب الأرض. ورغم ما في المشروع الصهيوني الذي يعتمد على التهجير من خطر عظيم على العالم العربي، فإنه لم يحرك ساكناً تجاه اشتداد الهجرة إلى إسرائيل، التي وصلت عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٣٥ ألف مهاجر وفقا للإحصاءات الإسرائيلية، بينما كانت هذه الهجرة قد تجمدت وحلت محلها هجرة مضادة من داخل إسرائيل، عندما كانت الانتفاضة الفلسطينية في أوجها، وكانت تلقى دعماً من العالمين العربي والإسلامي. ولما كانت هذه الانتفاضة ذات دلالات واسعة وخطيرة على إسرائيل وعلى فلسفة وجودها، فإن إسرائيل قد استماتت للقضاء على الانتفاضة، ودفع الفلسطينيين إلى التبرؤ منها، والابتعاد عن أي علاقة بها.

لكل هذه الأسباب، يجب على العالم العربي أن يعيد تأكيد مساندته للحقوق الفلسطينية، وفي مقدمتها حق العودة. وأن يدين هذا الفصل المؤلم للمشروع الصهيوني، وهو استقدام اليهود إلى فلسطين من أجل التوسع والعدوان والاستيطان. وهذا أبلغ في التعبير عن نية إسرائيل ليس فقط في إنكار الحقوق الحالية على الفلسطينيين، وإنما في الشروع في سلب المزيد من هذه الحقوق، ووضع العالم أمام أمر واقع يصعب تغييره.

ومن المعلوم أن حق العودة للشعب الفلسطينى جزء من بنود التسوية السياسية للقضية تحت عنوان "اللاجئون". وعندما ورد هذا العنوان فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فى نوفمبر ١٩٦٧ كان يقصد به "اللاجئون الجدد" الذين تسببت الحرب فى هجرهم أو فرارهم من منازلهم، سواء فى إسرائيل، أو داخل الأراضى الفلسطينية بشكل عام. وليس صحيحاً ذلك التفسير الضيق الذى رددته بعض الأوساط العربية، وهو أن المصطلح ينطبق على اللاجئين فقط عام ١٩٤٨. فإذا كانت قضية العودة بالنسبة للاجئين قد أصبحت مجالاً للمزايدة بين السياسيين الفلسطينيين والعرب، وهى فى مصاف المستحيل بالنسبة لإسرائيل، فكيف يمكن الاستناد فقط إلى القانون الذى يعطى العرب وحدهم حق العودة، ولا يعطى اليهود حق الاغتصاب؟

من ناحية أخرى، كيف يمكن أن يسكت العالم العربى على الهجرات اليهودية إلى إسرائيل، وهو يعلم أن هذه الهجرات هى العمود الفقرى فى السابق للمشروع الصهيونى، كما أن هذه الهجرات سوف تؤدى حتماً إلى التوسع الإسرائيلى، وإلى إشعال نيران الحروب فى المنطقة مرة أخرى، حيث لا تزال إسرائيل تقنع العالم بحق اليهود فى العودة، وتحت هذا الستار يتم ابتلاع كل فلسطين، ثم تدعو إسرائيل الفلسطينيين إلى المصادقة على المشهد الأخير من هذا الضياع؟

(٣)

أثر اختفاء شارون

على الدبلوماسية الأمريكية فى العالم العربى

أدى اختفاء شارون عن الساحة السياسية فى إسرائيل إلى طرح العديد من القضايا، خاصة ما يتصل بأثر هذا الاختفاء على الساحات المختلفة المحلية والإقليمية والعالمية. ولكن نقطة البداية هى فى تحديد أثر شارون فى البرامج الإسرائيلية. بعبارة أخرى، هل هناك برامج وخطط إسرائيلية يتفق عليها قومياً، ولكن اختلاف الشخصيات التى تنفذ هذه الخطط هو اختلاف فى الاسم والقدارات الشخصية ذات الطابع التنفيذى، أم أن لكل رئيس وزراء فى إسرائيل رؤيته التى يقنع الناخبين بها، ويعمل فى السلطة على تنفيذها؟

الاختيار بين إحدى هاتين النظريتين لا يخل مطلقاً بالطابع الديمقراطى والمؤسسى للدولة، ما دامت الآليات الديمقراطية مكفولة، ولكن ربما يرجح الاختيار فى الصحة والصواب بين النظريتين أن إسرائيل التى قامت على أساس مشروع استراتيجى لا يمكن أن تغفل الطابع الاستراتيجى فى نظرتها إلى القضايا الكبرى التى تحيط بها، بحيث يصبح الفارق بين المخطط الإسرائيلى، وبين ما يمكن تنفيذه منه فى الواقع هو قدرة الطرف العربى، وملاءمة البيئة الدولية لتحويل مسيرة هذا المخطط. وعلى أيه حال هناك نظريتان للمساعدة على الإجابة المنطقية عن هذا السؤال: الأولى، هى أن خروج شارون من الساحة السياسية تعيد هذه الساحة إلى ما قبل دخول شارون إليها، بحيث تعتدل عناصر هذه الساحة بعد رحيله. أى أن الساحة الإسرائيلية ستظهر مخصوماً منها شارون. ولما كانت هذه النظرية تغفل البيئة السياسية وتفاعلاتها وما تتركه الشخصية المحورية والكرزمية من آثار، فإن النظرية الثانية هى الأدق فى تصور الساحة الإسرائيلية. وتذهب هذه النظرية إلى أن ما تركه شارون من آثار عميقة فى المجتمع الإسرائيلى سوف يؤثر ولاشك فى التفاعلات السياسية. ولعل أخطر ما تركه شارون فى هذا المجتمع هو أنه قدم له نظرية فى الأمن تتفق مع هواه وطبيعته، وهى تقوم على أساس أن الشعب الفلسطينى شر مستطير، وأنه المصدر الوحيد لتهديد أمن الشعب الإسرائيلى، وأن

التعايش بين الشعبين مستحيل، ولذلك فإن نظرية الأمن الشارونية تقوم على محورين: أحدهما عزل الشعب الإسرائيلى عن الشعب الفلسطينى وراء أسوار تلتهم الأراضى الفلسطنية، وتؤمن الشعب الإسرائيلى، وأن تخطط حدود إسرائيل النهائية على أساس نظرية الأمن، ويدخل فيها بالطبع الاستيطان، وهذا هو السبب فى أن شارون أصر على أن يحصل من بوش على خطاب ضمانات بهذا المعنى فى ٢٠٠٤/٤/١٤، وأكدته الولايات المتحدة مؤخراً فى ٢٠٠٦/١/٨ فى إشارة الى أن الضمانات ممنوحة لشعب إسرائيل، وليس فقط لشخص شارون.

ولكن الحقيقة أن شارون، لأسباب معروفة وغير معروفة، قد تمكن من التأثير المطلق على القرار الأمريكى فى العالم العربى بشكل حير الدارسين والمراقبين، سواء للعلاقات الإسرائيلية الأمريكية وللدبلوماسية الأمريكية فى العالم العربى. أدى ذلك الى ميل واشنطن بالكامل الى جانب الموقف الإسرائيلى، واستجابت واشنطن بسهولة لمحاولة شارون تخريب العلاقات الأمريكية العربية. ولهذا السبب سعت واشنطن إلى القضاء على أى فجوة بين الموقف الإسرائيلى والموقف العربى، وذلك بتجزئة الموقف العربى إلى مواقف متعددة، ثم تقريب المواقف العربية من الموقف الإسرائيلى حتى يمكن القول أن واشنطن أفهمت العالم العربى " أن كل من أحب شارون أحب الولايات المتحدة ". ولكى تقضى واشنطن على ما أحدثته هذه السياسة من فجوات منطقية وسياسية وشعبية وانتقادات حادة حتى خارج المنطقة العربية، فقد تمسكت واشنطن بأنها راعية لعملية السلام فى المنطقة بين إسرائيل والفلسطينيين، فألغت الإطار العربى للصراع ،بحيث أصبح فلسطينياً إسرائيلياً، وبذلك أصبحت إسرائيل والولايات المتحدة، وربما بعض العالم العربى فى جانب، والشعب الفلسطينى وحده فى الجانب الآخر.

من ناحية أخرى، أقرت واشنطن نظرية إسرائيل بأن الشعب الفلسطينى عليه أن يختار بين السلام أو الإرهاب، أى المقاومة، فوضعت المقاومة فى مواجهة السلام، فزاغ بصر الكثيرين فى المعادلة، خصوصاً وأنهم قدروا أن تشويه سمعة المقاومة أغرت بها إسرائيل فصار شارون الداعية للسلام، وهو فى الحق سلام شارون.

وقد اضطرت واشنطن الى خداع العالم العربى بالتأكيد على أنها واللجنة الرباعية رعاة لعملية السلام، بينما يؤكد شارون أن خطته تقضى بأن يكون شارون

اللاعب الوحيد، بعد أن نفى الجانب الآخر تارة بذريعة أنه غير مؤهل للتفاوض من أجل السلام، وتارة أخرى لأن ظروف السلام لم تنضج بعد. ويقصد بذلك أنه بعد الانتهاء من تنفيذ خطة شارون، فإنه سيدعو الأحياء من الفلسطينيين بعد ذلك للتوقيع والإقرار، فهم أصحاب حق، ولكنهم ليسوا طرفا فى التسوية.

وقد بدأ الإعلام الصهيونى فى العالم كله يروج الآن لنظرية مماثلة، وهى أن مشكلة السلام تقع أصلا فى عجز الجانب الفلسطينى عن التفاوض وضعف السلطة الفلسطينية، وهو ضعف قصد شارون إحداثه فى كل جوانب السلطة ماديا وسياسيا ومعنويا حتى يُقعد الطرف الفلسطينى تماماً عن أى مطالبة بالمشاركة.

من ناحية ثالثة، سعت الولايات المتحدة إلى تسويق سياساتها المنحازة تماماً إلى إسرائيل، والمساندة لسياساتها عن طريق تحسين صورتها بالدبلوماسية العامة أو الشعبية، ودفع الشعوب العربية على التعايش والتواؤم مع السياسات الأمريكية، والتآلف مع التنازل عن الحقوق العربية.

من ناحية رابعة، بذلت الولايات المتحدة جهداً فائقا فى تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، رغم أن شارون ينكر كل الحقوق الفلسطينية، ويحاول أن يقنع العالم العربى بأن ملف القضية الفلسطينية له معطياته، ويتحرك وفق أقداره، ومتروك تماماً لشارون ليقلم أظافر المقاومة لعشرات السنين، ويجرى التسوية اللازمة وفق نظريته فى الأمن الإسرائيلى، وهو ملف يختلف تماماً فى هذا الطرح عن ملف العلاقات الإسرائيلية العربية، على أساس أن التعاون العربى الإسرائيلى سوف يخلص العالم العربى من عبء القضية الفلسطينية، كما أنه يفتح آفاقاً للعلاقات مع واشنطن، فضلا عن أن هذا المنهج يمكن أن يشجع إسرائيل على العطف على الفلسطينين مادام العطف لا ينتزع " بالإرهاب "والإلحاح الفلسطينيين".

صحيح أن كل هذه المواقف فى الدبلوماسية الأمريكية قد وثقت العلاقات الأمريكية مع إسرائيل والجاليات اليهودية فى الولايات المتحدة والعالم. وصحيح أيضا أن المصالح الأمريكية فى العالم العربى لم تتأثر شيئاً، وأن واشنطن تمكنت أن تحقق نجاحاً نادراً بانحيازها الكامل لإسرائيل دون أن تخسر العالم العربى. إلا أنه يبدو أن الولايات المتحدة تدرك أن شارون قد أرهقها أكثر مما يجب، وأنها

لهثت وراء طموحاته وأضطرت للتظاهر بأنها ترعى السلام، وهى تعلم أنه السلام الشارونى، وأنها تلوح بمرجعيات عملية السلام فتجمع بين النقيضين: خطة شارون وخارطة الطريق، وتتظاهر بأن هناك عملية سلام غير قائمة أصلا، ولا يتصور وجودها فى ظل وجود خطة ينفذها شارون بمفرده .

فى ضوء هذا التحليل أعتقد أن الدبلوماسية الأمريكية التى بذلت فوق ما تستطيع لإرضاء شارون سوف تشعر بالراحة والإتزان. ومهما كانت تأكيدات واشنطن بشأن خطاب الضمانات، فهو موقف يعبر عن تضامن معنوى مع الشعب الإسرائيلى فى محنته الكبرى أكثر من كونه خطاً مستمراً فى الدبلوماسية الأمريكية. ولا يمكن أن يخلف شارون أحد فى قامته لدى واشنطن ولدى إسرائيل، وهذا بُعد مهم يجب أن يستفيد به العالم العربى لمساعدة واشنطن على انتهاج سياسة معتدلة تمكنها من القيام بدور فعال فى عملية سلام حقيقية، بدلا من اضطرارها بفضل شارون إلى مشاركته بيع الأوهام لشعوب المنطقة

(٤)

هل تؤدى الديمقراطية فى فلسطين إلى السلام؟

تصر الإدارة الأمريكية على أنها هى التى أطلقت موجة الديمقراطية فى المنطقة العربية، وأنها هى التى حثت على إجراء الانتخابات فى عدد كبير من الدول العربية. ومعلوم أن الإدارة الأمريكية كانت تعتبر أن إجراء الانتخابات فى العراق هى المقدمة الضرورية لتشكيل حكومة دائمة حتى يتسنى للولايات المتحدة أن تعيد ترتيب أوضاعها العسكرية فى العراق. وهى لذلك بذلت كل جهد لتمهيد الأرضية لإجراء هذه الانتخابات، وبحيث يُقبل عليها الجميع، فشجعت السُنة وأطلقت تصريحات فى صالحهم، وعارضت الروح الطائفية فى العراق، كما سهلت مؤتمر الوفاق العراقى بمقر الجامعة العربية فى القاهرة، الذى فتح الباب أمام حوار بين الحكومة والمقاومة، وإن كان ذلك بحذر شديد، بعد أن اعترف المؤتمر بالمقاومة التى تتميز عن الإرهاب. ومن الواضح أن الانتخابات العراقية سوف تؤدى إلى ديمقراطية جريحة، ومن المشكوك فيه أن تكون طريقاً مضمونا للسلام فى العراق.

أما فى فلسطين، فقد اتخذت الإدارة الأمريكية مواقف مختلفة من عدد من قضايا الانتخابات. من ناحية أصرت واشنطن على أهمية الانتخابات التسريعية لمسيرة الديمقراطية، وكانت قد اشترطت لكى يكون الفلسطينيون شركاء فى عملية السلام أن يقوموا بما طلب منهم من إصلاحات مالية وسياسية وديمقراطية، ولكن شارون فرض خطته التى لا تعترف بالطرف الفلسطينى، كما أن الخطة تمضى إلى تسوية من طرف واحد لكل قضايا الوضع النهائى، فالقدس لإسرائيل وحدها دون منازع، والاستيطان هو الذى يحدد حدود إسرائيل النهائية، وما تبقى من أراضى فلسطينية تقوم عليها دولة فلسطينية بشروط وضمانات تجعل الأمن الإسرائيلى هو المرتكز، وبالطبع يتم بناء الجدار العازل، وبعد ذلك كله، فإن بوسع الفلسطينيين أن يتفاوضوا مع إسرائيل على هذه المعطيات للتوصل إلى اتفاق سلام نهائى، وإن رفضوا فهم ليسوا أهلاً لعملية السلام.

وقد أظهرت الولايات المتحدة منذ البداية حرصها على أن تجرى الانتخابات الفلسطينية فى موعدها، حتى بعد مرض شارون، وارتباك الساحة السياسية

الإسرائيلية، وذلك انسجاماً مع خطها فى تشجيع الانتخابات العربية، وحرصها على التزام النزاهة فيها، كما حدث فى مصر مثلاً.

ولكن واشنطن أصرت بالمقابل على حرمان حماس من المشاركة فى الانتخابات، وانضم إليها الاتحاد الأوروبى، ثم اللجنة الرباعية التى ساندت الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، والاتحاد الأوروبى، والأمم المتحدة. ولما كان استبعاد حماس باعتبارها – فى نظر هؤلاء جميعاً – منظمة إرهابية، أمر يفيد حركة فتح، فإنه فى نفس الوقت يضر بالعملية الديمقراطية فى فلسطين، فتمسكت السلطة الوطنية الفلسطينية بأن مشاركة حماس أمر يرجع إلى الشعب الفلسطينى، وأن عدم مشاركة حماس يعنى عدم إجراء الانتخابات أصلاً، رغم أن الولايات المتحدة هددت بوقف المساعدات للسلطة إن لم تحظر مشاركة حماس. ثم عادت إسرائيل تضع العراقيل أمام مشاركة السكان العرب فى مدينة القدس، ولكن السلطة مرة أخرى أصرت على أن منع المقدسيين العرب من الإدلاء بأصواتهم يعنى منع إجراء الانتخابات من الأصل. لكن الولايات المتحدة عادت مرة أخرى تؤكد على ضرورة مشاركة الفلسطينيين فى القدس فى هذه الانتخابات، ولكنها حثت السلطة على منع حماس من الدعاية لمرشحيها فى القدس، ومع ذلك تحدت حماس الحظر الإسرائيلى. وتصر الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل على ضرورة أن تختار حماس بين أن تكون منظمة عسكرية أو أن تكون حزباً سياسياً، وأنها لا تستطيع أن تجمع بين السلاح والسياسة والمشاركة فى الحكومة. من ناحية أخرى، يبدو أن واشنطن تظهر أن حرصها على إجراء الانتخابات يقابله حث السلطة على تصفية منظمات المقاومة، وفى مقدمتها حماس. ثم عادت واشنطن تقول أن حماس لا تعترف بإسرائيل، بل تصر حماس على القتال حتى تحرير فلسطين ١٩٤٨، وأنها إذا اعترفت بأوسلو أمكن التفاهم فى مسألة مشاركتها فى الانتخابات.

والحق أن إسرائيل والولايات المتحدة يسعيان إلى تصفية حماس ونزع سلاحها، بنفس المنطق الذى يتم السعى فى إطاره لنزع سلاح حزب الله فى لبنان. حاولت ذلك فى خريطة الطريق، ثم تردد أن رئيس السلطة الفلسطينية وعد واشنطن بأنه بعد الانتخابات فإنه سيقوم بنزع سلاح حماس.

تبقى بعد ذلك ثلاث نقاط هامة. النقطة الأولى، هى أن التمسك بأنه فى ظل الاحتلال الإسرائيلى والأمريكى لا يمكن أن تجرى انتخابات حرة. وهذا سوف يحرم الشعبين الفلسطينى والعراقى من حقوقه السياسية فى بناء نظامه السياسى. النقطة الثانية، هى أن تمسك واشنطن بالانتخابات فى فلسطين لأسباب سياسية داخلية شجع السلطة الفلسطينية على التهديد فى حالتى محاولة استبعاد حماس وسكان القدس من المشاركة فى الانتخابات بتأجيل الانتخابات كلية إذا لم يتحقق هذان الأمران. النقطة الثالثة، تتعلق بالغاية من الانتخابات الفلسطينية. والحق أن هذه الانتخابات تفيد فى بناء المؤسسات السياسية وفقاً لرغبة الشعب، ولكن الولايات المتحدة وعدت بأن الديمقراطية فى فلسطين هى الشرط الأساسى للدخول فى مفاوضات السلام.

فإذا كان هذا الخط قد حظى بإغراء خاص عربياً وعالمياً، وتم الربط بإحكام على الأقل من الناحية النظرية والخبرة التاريخية الأوروبية بين الديمقراطية والسلام، فإن هذا الربط بينهما ليس واضحاً فى حالة فلسطين، لأن الجانب الإسرائيلى لا يعنيه ديمقراطية السلطة، بقدر ما يركز على مرونة السلطة فى عدم الاعتراض على ما تقرره إسرائيل. فما تقرره إسرائيل لفلسطين كلها هو الأساس، وأما الديمقراطية الفلسطينية أو العراقية فهى ذرائع سياسية ليست طرفاً فى الحسابات الأمريكية.

وأخيراً هل يمكن القول بأن الديمقراطية فى فلسطين هدف أمريكى وذريعة إسرائيلية، وأن هناك مسافة بين الموقفين الأمريكى والإسرائيلى؟

وإذا كانت الولايات المتحدة يهمها إجراء الانتخابات الفلسطينية، فإنها حاولت الضغط ضد حماس، فاتجهت هذه المرة إلى الشعب الفلسطينى، الذى حذرته بأن نجاح حماس فى الانتخابات سوف يقوض جهود إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وكأن هناك بالفعل جهوداً تبذل الآن لإنشاء هذه الدولة، وهى فى الواقع جهود تجعل هذه الدولة ضرباً من قوة الخيال.

ولا نريد أن نفصل فى مسألة الدولة الفلسطينية التى تثيرها الولايات المتحدة من حين لآخر على سبيل الترغيب والترهيب بالنسبة للشعب الفلسطينى، وتعلم

واشنطن طبعاً أن حق الفلسطينيين فى إقامة الدولة يجد أساسه فى قرار التقسيم الذى كان شهادة ميلاد إسرائيل، وكذلك فى حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تقرير الحق فى الدولة بشكل مباشر فى قرارات مجلس الأمن، التى تقف خلفها السياسة الأمريكية المعلنة حول موضوع الدولة الفلسطينية، وهذه السياسة هى المحرك الأساسى لهذا الموضوع. وقد سبق للرئيس بوش أن تعهد بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عام ٢٠٠٥، فى الوقت الذى تجتهد إسرائيل فيه فى التهام الأراضى الفلسطينية عن طريق الجدار العازل فى تحدٍ واضح للرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية، وفى استمرار الاستيطان، وفى إنكار جميع الحقوق التى تؤدى إلى قيام الدولة. ولذلك وجد الرئيس بوش أن وعوده تتناقض مع الواقع على الأرض، فأجل تنفيذ هذا الوعد حتى ينهى ولايته فى عام ٢٠٠٨، وبذلك يظل الأمل قائماً فى قيام الدولة الفلسطينية، وأن يتم تحويل هذا الوعد إلى الإدارة التالية، وهو ما يؤدى إلى إحباط الشعب الفلسطينى.

(٥)

أبعاد الحملة ضد المقاومة الإسلامية:

حماس وحزب الله

الثابت أن هناك حملة منسقة ضد المقاومة الإسلامية. أولاً لأنها مقاومة لاحتلال غاصب، وثانياً لأنها إسلامية. والثابت أيضاً أن المقاومة الإسلامية للمحتل هى العمل الإسلامى الوحيد الذى نعترف به، وهذا هو معيارنا لفرز العناصر المشروعة وغير المشروعة أيضاً فى الساحة العراقية. والمعلوم أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلى في لبنان وفلسطين تشمل ساحة المقاومة للاحتلال الأمريكى للعراق، وأن التضامن الأمريكى الإسرائيلى فى هذه الجبهات يجب أن يقابله تضامن للمقاومة أولاً، ثم لبيئة المقاومة العربية الإسلامية، أى العالمين العربى والإسلامى، كظهير يحمى المقاومة مادياً ومعنوياً ويشد أزرها. وإذا كانت واشنطن لا تخفى دعمها لإسرائيل، فلماذا يخفى الحلفاء المدافعون عن حقهم فى الحرية والاستقلال تضامنهم؟

ومن الواضح أن إسرائيل، وفى إطار تحالفها مع الولايات المتحدة، تستهدف أعداءها المقاومين، وتستعدى البيئة المحيطة بهم. ففى فلسطين ولبنان أقنعت إسرائيل والولايات المتحدة كلاً من الاتحاد الأوروبى وبعض دول العالم، وربما دولاً عربية أيضاً، بأن المنظمات الإسلامية منظمات إرهابية، وطورت إسرائيل والولايات المتحدة هذا الموقف بإنشاء مصلحة مشتركة تجمع الدول العربية معها، وهى أن المقاومة الإسلامية تتصل اتصالاً عضوياً بالتيار الجهادى الإسلامى، الذى يرتد فى النهاية إلى القاعدة، وأن هذه المقاومة وحلفاءها خطر على النظم العربية. ومن المعتقد أن موقف الإخوان المسلمين فى مصر المعلن من إسرائيل، ودعمها لتصريحات الرئيس الإيرانى "أحمدى نجاد" حول المحرقة أكد الموقف الإسرائيلى وخدمه فى نفس الوقت، كما أن موقف الإخوان المسلمين فى سوريا من التضامن مع عبد الحليم خدام ضد نظام الحكم فى سوريا، بينما تواجه سوريا قوى تتربص بها، قد أضر بموقف الإخوان المسلمين وبمصداقيتهم فى نظر الشعب السورى. كذلك تستثمر إسرائيل الموقف الإيرانى من قضية الملف النووى لكى تربط بين إيران والمقاومة الإسلامية، ودعم إيران لها لاعتبارات سياسية ودينية. ولذلك فإن إسرائيل تسعى إلى تنويع مصادر حربها ضد هذه المقاومة وحلفائها، وهم سوريا

وإيران أساساً. أما سوريا، فإن قضية الحريرى كفيلة بشغلها وتبديد طاقاتها، ومحاصرتها نفسياً وسياسياً حتى تدرك أن ثمن مواقفها التقدمية باهظ، فتعيد النظر فى حساباتها. ويعلم الجميع أن واشنطن لا يهمها الحريرى إلا بقدر ما تقدمه قضيته فى حملة المواجهة للمقاومة الإسلامية وحلفائها. وهى تعلم قطعاً أن قضية الحريرى تشغل سوريا وتحرض على حزب الله. وكان الطريق الأول، هو الضغط لتفكيك المقاومة ونزع سلاحها، وقد أصبح نزع السلاح فى فلسطين هو الشرط الذى وضعته إسرائيل للجانب الفلسطينى إذا أراد حقاً عملية سياسية وتسوية، ولكن الجانب الفلسطينى يدرك تماماً أن سلاح المقاومة رصيد للشعب الفلسطينى، وأن إسرائيل تثير الضجة حول الموضوع، وتسعى حثيثاً إلى تصفية عناصر المقاومة ورؤوسها يومياً، فتظل قضية نزع السلاح ضاغطة على السلطة، كما تظل الاغتيالات والمداهمات هى سلاح التصفية الرئيسى، حتى إذا فرغت من ذلك، لم يعد للسلاح دور بعد فناء المقاومين. ويبدو أن وسائل إبعاد حماس عن الساحة السياسية بعد الإجهاز على معظم قدراتها عسكريا لم يعد ممكناً، خاصة بعد أن اكتسحت صناديق الانتخابات البلدية، فدخلت إسرائيل فى مرحلة نزع سلاحها ليس عن طريق السلطة الفلسطينية أو قوة دولية، وإنما عن طريق ترويضها، وذلك بطريقين: الأول دفعها إلى الاختيار بين المقاومة أو العمل السياسى فى البرلمان والحكومة، وهى تعلم أن العمل السياسى والمقاومة ليسا بديلين، وإنما هما سلاحان متوازيان يؤديان إلى هدف واحد، وهو استرداد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى. فى هذا الاتجاه، فإن إسرائيل ترحب بحماس كحزب سياسى له حضور تنفيذى وبرلمانى، ولكن بعد الاعتراف بأوسلو، والتخلى عن المطالبة بكل فلسطين. وهذا فى الواقع هو موقف حماس الآن، ولن تجد صعوبة فى تأكيده. أما الطريق الثانى، فهو التلويح باستعداد إسرائيل للتفاوض مع حماس مادام موقفها من إسرائيل لم يعد الإنكار والسعى إلى الإزالة.

ولذلك نعتقد أنه سيتم استيعاب حماس في الساحة السياسية الفلسطينية وسوف تكون جزءاً من التسوية مع السلطة وتتحول إلى العمل السياسي بعد أن بذل شارون جهداً خارقا في قمع الانتفاضة، ولكن إسرائيل سوف تتابع تصفية القيادات الإسلامية، وسوف تتنفس إسرائيل الصعداء يوم تتخلص من حماس كمنظمة فدائية.

أما حزب الله، فقد نشأ أصلا لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، ويختلف في ظروفه تماماً عن حماس، ذلك أن حماس تعمل تحت وطأة الاحتلال ويتعرض قادتها للاغتيال، وزعزعة ثقة الشعب الفلسطيني في جدوى مقاومة احتلال غاشم

يستخدم الصواريخ من الطائرات في الاغتيال، بينما يعمل حزب الله في ظروف مختلفة، خاصة وأن الشعب اللبناني كله قبل المؤامرة الأخيرة، يعتبره حزب التحرير القومي.

هذه الظروف هي بالتحديد التي تحاول إسرائيل تغييرها، ولما لم تجد وسيلة مباشرة فقد أنابت واشنطن عنها في تحريك مجلس الأمن الذي بدأ بالقرار ١٥٥٩ لعام ٢٠٠٤، والذي عين من أجله مبعوث خاص، والذي فسر لكي يوجه إلى حزب الله وإلى الفلسطينيين في لبنان بضربة واحدة. ولما كان ضرب حزب الله قضية جوهرية لكنها معقدة، فقد تطلبت تحريكا جوهريا، فكان اغتيال الحريري هو العامل المحرك catalyst الذي عجل بانسحاب سوريا، وفك التحالف الميداني بينها وبين حزب الله، وأدى إلى تقسيم اللبنانيين حول من قام بهذا الاغتيال. ولذلك وجدت واشنطن في التحقيق الدولي عاملاً مكثفاً ودالاً على كل الرموز، فأثير مرة أخرى الحديث عن جدوى سلاح حزب الله، وأصبح الجدل حوله هو ما تسعد له إسرائيل، وبتدخل أمريكي مباشر لتوجيه الأحداث وتسخينها صوب الانفجار.

ولاشك أن الانتصار الكبير لإسرائيل يتحقق عندما تتمكن إسرائيل من قمع المقاومة الإسلامية في فلسطين وتحويلها إلى طاقة سياسية تنضم إلى السلطة في المطالبة بالحقوق الفلسطينية، وإذا تمكنت من تصفية حزب الله ونزع سلاحه. وفي هذه الحالة تكون إسرائيل قد قضت على كل أعدائها تقريبا، خاصة إذا نجحت أيضا في التوصل إلى تسوية مع إيران حول الملف النووي الذي تقف إسرائيل وإيران على طرفيه: إيران تصر على الاستفادة من الطاقة النووية، وإسرائيل تخشى من تجاوز إيران الخط الفاصل بين الاستخدام السلمي والاستخدام العسكري ولا تأمن أن يقوم غيرها بحراسة هذا الخط.

في هذه الحالة سيكون لبنان مفتوحا أمام إسرائيل، كما تأمل إسرائيل أن تكون سوريا أيضا قد قرأت الخريطة الجديدة قراءة صحيحة، وهو نفس المصطلح الذي كررته واشنطن لسوريا بعد غزو العراق، ولكن سوريا قرأت الخريطة قراءة عربية في وقت تعد هذه القراءة إبحاراً خطراً ضد تيار محيطي كاسح.

(٦)

حماس: تحديات ودلالات

لاشك أن اكتساح حماس للساحة الفلسطينية له دلالات وتفسيرات متعددة تختلف حسب الموقع الذي ننطلق منه أو ننظر من خلاله. وسوف يظل هذا الحدث علامة فى التاريخ السياسي والاجتماعي الفلسطيني، وأحد ملامح صعود التيار الإسلامي في ربوع المنطقة العربية، مع ملاحظة أن البيئة الفلسطينية تختلف تماما عن الدول المجاورة مثل مصر أو الأردن، على الأقل من حيث أن حماس تعمل في بيئة بالغة القسوة بسبب الاحتلال وسطوته وقيوده، فكان على حماس أن تقدم نفسها للناخب الفلسطيني كبديل لمرشحي القوة السياسية الأخرى في الوقت الذي تعمل فيه إسرائيل على الأرض بسياسات البطش والاغتيال والمنع والإغلاق. وهو أمر مختلف عما تلاقيه التيارات السياسية الأخرى المدنية، إن صح التعبير، غير المقاومة كالإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الأخرى غير الإرهابية، والتى تريد الدخول في المعترك السياسي بقواعد اللعبة داخل كل بلد. لاشك أيضاً أن اكتساح حماس سبقه ضغوط من جميع الأطراف غير العربية خاصة إسرائيل، وخصوصا أن حماس وضعت على قوائم المنظمات الإرهابية فى أوروبا والولايات المتحدة. ووصل التهديد إلى حد قطع المعونات عن الشعب الفلسطينى المحاصر مما يحرج السلطة الوطنية الفلسطينية، كما تضمن خطاب التهديد التلويح بأنه من المفيد للسلطة اضعاف فرص دخول حماس الانتخابات. ثم انتقل خطاب الضغط الإسرائيلى بالذات إلى أنه اشترط لمشاركة سكان القدس الشرقية من العرب في هذه الانتخابات منع حماس بالمقابل من الترشيح. والحق أنه يجب توجيه التحية إلى السلطة وقيادتها على صمودها وإصرارها على التمسك بقواعد اللعبة الديمقراطية، وتحية لها مرة ثانية على إصرارها على رفض كل الضغوط، والتمسك بنزاهة الانتخابات الفلسطينية التي شهد العالم كله أنها عنوان على شعب يستحق الحياة والحرية من غاصبيه، فأحرج ذلك إسرائيل والولايات المتحدة، ولذلك أشاد الرئيس بوش بهذه الانتخابات، ولكنه ساير الضغوط الإسرائيلية حين قرر منع المساعدات الأمريكية عن السلطة إذا شاركت حماس في السلطة أو شكلت حماس الحكومة، مع إصرار الرئيس الأمريكى على أن يظل أبو مازن رئيسا للسلطة، وهو

أيضا رئيس منتخب، لكنه هو الطرف الآخر فى المعادلة. وسواء كان سبب اكتساح حماس هو يأس الشعب الفلسطيني من جمود الوضع السياسى وتدهور أوضاعه الأمنية في ظل الانفلات الأمنى، وكذلك تدهور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية وتعرضه الدائم للغارات والاجتياحات الإسرائيلية، وسياسة الاغتيالات الهمجية التي تلحق الضرر بعناصر المقاومة وبغيرها. في نفس الوقت يرى الشعب الفلسطينى أمامه سلطة عاجزة عن معالجة هذه القضايا بسياسة إسرائيلية مقصودة، ولذلك فسرت بعض الأقلام الأجنبية والعربية نجاح حماس بأنه رد فعل لسياسة إسرائيل تجاه السلطة مادياً وسياسياً. صحيح أن حماس ليس لديها حلول لهذه المشاكل، إلا أن موقف الناخب الفلسطينى يدل على بحثه عن البدائل حتى لو تماثلت أو زادت في درجة عجزها.

إن تفسير نجاح حماس لابد أنه يرتبط بمستقبل فلسطين والسلطة، وحماس جزء منها، ونظراً للمخاطر الكبيرة التى تحيط داخلياً وخارجياً، فقد أصرت حماس على العمل مع بقية الفصائل، حتى تخفف الضغط على فتح بعد أن نكأ نصر حماس جرحها وأزمتها التاريخية في غيبة شخصيات كاريزمية مثل عرفات، ولكن قيادة فتح سوف تخطئ خطأ جسيما إذا استجابت لغريزة التنافس والبقاء ورفضت المشاركة مع حماس فى تشكيل الحكومة، لأن ترك حماس وحدها سوف يعرضها للكثير من المخاطر، مما يؤدي إلى إفشال التجربة، وفي هذه الحالة فإن الشعب الفلسطيني سوف يزداد رفضاً لفتح بسبب هذا الموقف اللا أخلاقي.

وقد أبدى الكثيرون اشفاقهم على حماس، لأن نبل الهدف والتمسك بالمبادئ وحده لايكفي للتعامل مع الواقع المر، وأهم القضايا التي تواجهها حماس والتي يجب أن يساعدها في مواجهتها هي كيف يمكن أن توفق بين التمسك بالمقاومة التي انتخبها الشعب الفلسطيني من أجلها، وبين العثور على أرض سياسية مناسبة لايرفضها المجتمع الدولي. بعبارة أخرى، تطالب إسرائيل، والاتحاد الأوروبي وغيرهما حماس بأن تعلن اعترافها باتفاق أوسلو واعترافها بإسرائيل كمقدمة ضرورية للدخول في مفاوضات مع اسرائيل، ونبذ العنف وتفكيك أجهزتها العسكرية والأمنية. إذا استجابت حماس، فقدت ورقة هامة أكسبتها الشارع الفلسطيني كما أفقدتها مبرر حوار إسرائيل معها، وصارت سلطة عادية تخضع لقواعد الابتزاز السياسي الاسرائيلي.

وإذا رفضت حماس ذلك وتولت السلطة، فمع من تتحاور إذا رفضت إسرائيل التعامل معها؟ وهل ترد فصائلها على كل عملية إسرائيلية كما كانت تفعل في السابق؟ وهل إذا قبلت حماس أوسلو وكذلك نبذ العنف، فهل هناك ضمان بأن إسرائيل سوف توقف أعمال الاغتيال من جانبها،أم أن سياسة الاغتيالات أمر أساسي لايمكن التفريط فيه ما دامت إسرائيل عازمة على اقتلاع المقاومة؟

من الواضح أن إسرائيل تريد أن تنهي المقاومة والانتفاضة دون مقابل، وتخشى أن يكون نجاح حماس هو رد الفعل الفلسطيني على مقولات إسرائيل بأنها أنهت المقاومة، فيكون موقف حماس المطلوب هو الخذلان الكامل للناخب المتحمس. وماهي الصيغة التي يمكن أن تجمع بين استمرار المقاومة والعمل السياسي والتنفيذي ؟

إن جميع حركات المقاومة في التاريخ كانت دائما تلقي السلاح فقط بعد أن تتوصل إلى اتفاقات للتسوية، ولكن حماس مطالبة بإلقاء السلاح أولاً دون أية ضمانات، بحيث يحقق نزع سلاحها أكثر من هدف لإسرائيل، فمن ناحية يتخلى عنها جمهورها، ومن ناحية أخرى يسهل الانقضاض عليها، ومن ناحية ثالثة يسهل استئناسها .

ورغم أن الحل يتطلب درجة عالية من الانصاف وشجاعة المواجهة، إلا أن هذا الحل يظل دائما مفتاح الموقف. فبدلا من تطويع المقاومة وهي رد الفعل، فلماذا لا يتم التركيز على الاحتلال باعتباره نقطة البداية؟. ومادامت المقاومة هي رد الفعل، فإن السيطرة على الفعل وهو ما تملكه إسرائيل، هو بداية العمل الدولي في فلسطين.

لاشك ثالثا أن حماس لاتزال في مرحلة انتقالية، وأن الكتابات العربية يجب أن تسهم في مساعدة الفلسطينيين على الوصول إلى قرار في هذا الموقف العصيب. فالمحقق أنه لايساعد على تحقيق هذا الهدف، تلك النوعية من الكتابات التي تحاول الإيحاء بأن حماس هي المشكلة وأن نجاحها قد عقّد هذه المشكلة، وأنه قبل دخولها هذه الانتخابات كانت عملية السلام مزدهرة ولذلك فإن اكتساح حماس للانتخابات اكتسح معه كل فرص السلام "اليانعة". ومن الواضح أن تقييم الموقف من حماس بهذه الطريقة يلتقي مع التحليل الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، فإن بعض الأقلام العربية عقدت مشابهة بين حماس باعتبارها في نظرهم قمة اليمين الفلسطيني، وبين ظهور حزب الليكود في منتصف السبعينات من القرن الماضي. ويهدف هذا التحليل إلى التأكيد على أن الليكود في عهد بيجن هو الذي توصل إلى تسوية سياسية أدت إلى انسحاب اسرائيل من سيناء والتخلي لأول مرة في تاريخ إسرائيل عن أراضي أجنبيه.

ونسي هؤلاء المحللون أو جهلوا عددا أهم من الحقائق، أولها أن الانسحاب من سيناء تم في إطار رؤية استراتيجية إسرائيلية اسهمت فيما وصلت إليه إسرائيل الآن مع العالم العربي، بينما غابت الرؤية الاستراتيجية على الجانب العربي في وقت كان يملك فيه أدوات الفعل.

وأخيرا فلا تثريب على حماس إن هي قبلت مشروع السلام العربي للتسوية مع إسرائيل كمخرج لها من قبول أوسلو، أو الاعتراف بإسرائيل، لأن المشروع العربي يجعل الاعتراف بإسرائيل هو أحد الجوائز التي يمنحها العرب لإسرائيل إذا أخلصت إسرائيل في تنفيذ التزاماتها، فضلا عن أن اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن ماعرف بصيغة الاعتراف المتبادل لاتكفي لكي يتحقق هذا التبادل في الاعتراف.

وأخيراً يجب أن نذكر بأن على إسرائيل ألا تحصر نفسها في ترجمة نجاح حماس إلى هدفها في تصفية الانتفاضة فتنزع حماس بنفسها سلاحها وتقدم نفسها هدية لإسرائيل.

ولا بد ألا تغفل إسرائيل عن أن انتصار حماس يترجم في العالم العربي على أنه إصرار فلسطيني وعربي على رفض الاحتلال، ولذلك، فإن تعقد موقف حماس هو أحد أعراض الأزمة التي صنعها الاحتلال. فقد مضى ذلك اليوم الذي كانت إسرائيل تدين من يذكر حماس بالاسم، خاصة بعد ظهور خطاب سياسي متسامح ووطني وغير متكالب على سلطة وإنما يعني بالتحرير وتلبية أشواق الفلسطينيين في حكم صالح وعيش كريم.

(٧)

مصر والمشهد الفلسطيني بعد نجاح حماس

اللقاء في القاهرة بين الرئيس مبارك وأبو مازن يوم الأول من فبراير ٢٠٠٦ كان مناسبة هامة للتوصل إلى رؤية مشتركة مفيدة للمسرح الفلسطيني المضطرب. ويبدو أن نجاح حماس بهذه الأغلبية الساحقة قد فاجأ مصر الرسمية، التي رغم أنها لا تعلن موقفها من حماس، وما إذا كانت منظمة مقاومة أو منظمة إرهابية، إلا أنها تتعامل مع حماس باعتبارها طرفاً ضمن الأطراف الفلسطينية، وتتوسط بين كل هذه الأطراف بهدف التوفيق بينها في التوصل إلى موقف فلسطيني واحد حتى يسهل إعادة الاتصال بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وتدرك مصر بالضرورة أن خارطة الطريق تهدف فقط إلى إنهاء الفصائل المسلحة، وترك التسوية بعد ذلك لرحمة إسرائيل. كما أن مصر من باب أولى لابد أنها تدرك أن خطة شارون تؤدي إلى تسوية نهائية مبتسرة، ولكنها هي النص الذي يشغل "مسرح السلام" حتى لو تغيب الممثلون الفلسطينيون عن آداء الدور الذي يحدده لهم النص.

فإذا كان الدور المصري منصباً على التوفيق بين الفصائل الفلسطينية، وعلى البحث عن حل وسط بين إصرار إسرائيل على نزع سلاح الفصائل وبين إصرار هذه الفصائل على عدم المساس بها، فإن المشهد الفلسطيني قد تغير بشكل كبير بعد صعود حماس، وأصبحت مهمة مصر في المرحلة الجديدة فيما نأمل أن تقوم بإقناع إسرائيل بأن الفصل بين نزاهة الانتخابات الفلسطينية ونتائجها أمر مستحيل، وأن ما تمثله حماس من رغبة في السلام العادل هو خيار الشعب الفلسطيني، وأنه ليس صحيحاً أن حماس تتمسك بالسلاح وممارسة العنف كهدف في ذاته. كما يجب على مصر أن تؤكد لإسرائيل أن نقطة البداية في المشهد الفلسطيني هو الاحتلال والتوسع والاستيطان، وإذلال الشعب الفلسطيني، وإنكار حقوقه العادلة، وتصفية حركات المقاومة وكوادرها. وأنه إذا كان لدى إسرائيل نية حقيقية في السلام، فلتبرهن على ذلك بالأعمال وليس بالأقوال. وليس لإسرائيل أن تحدد للشعب الفلسطيني الطرف الذي يمثله.

من ناحية أخرى، فإنه يجب على مصر ألا تتوقف طويلا أمام التناقض المصطنع الذي افتعلته إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بشأن خيارات حماس

بين المقاومة أو السلام، وكأن المقاومة هي بديل للسلام. وتقصد إسرائيل بالسلام ذلك الوضع الذي يخدم المصالح الإسرائيلية وحدها، ويُفرض بعد ذلك على الجانب الفلسطيني. يجب على مصر أن توضح لإسرائيل والولايات المتحدة أن نجاح حماس سببه الرئيسي التلاعب بأقدار الشعب الفلسطيني، والتذرع بوجود عملية للسلام، وأن تحذر إسرائيل من أن توهم العالم بأن نجاح حماس هو السبب في رفض إسرائيل لأي عملية سياسية، يستوي في ذلك أن تكون حماس هي السلطة الفلسطينية أو أن تكون حماس طرفاً وجزءاً من هذه السلطة. ويجب على مصر أن تساعد حماس في الحصول على خطاب سياسي يحقق أهداف الشعب الفلسطيني ولا يجافي منطق الخطاب الدولي.

من ناحية أخرى، لا يخفى أن مصر تنظر إلى الساحة الفلسطينية بعد نجاح حماس على مستويات مختلفة. **المستوى الأول**، هو علاقة حماس بالقوى السياسية الأخرى، وخاصة فتح في ضوء تاريخ فتح في النضال الفلسطيني، ولماذا انفض الناس من حولها رغم تاريخها النضالي، وربما خلصت مصر من هذا الدرس إلى أن الجماهير تفهم بالسليقة وتشعر بالطبيعة مهما كان الخطاب الإعلامي مشوشا أو ممعنا في التضليل، وأن حرية الانتخاب تسمح للناس بأن تختار وفق غريزتها السياسية. ولذلك لا يستطيع تاريخ فتح أن يحصنها في نظر الناخب، ولا أن يشفع لها في البقاء رغم كل شئ .

من ناحية ثالثة، فإن مصر الرسمية تنظر إلى صعود حماس في إطار الوضع المصري الداخلي، ذلك أن حماس وغيرها من فروع التيار الإسلامي في العالم العربي انطلق من قاعدة واحدة ومدرسة تاريخية عريقة هي "الإخوان المسلمون". ولا يمكن أن نغفل حقيقة هامة في هذا التحليل، وهي أن صعود الإخوان المسلمين في مصر وتحولهم من الاختباء من السلطات إلى مقعد محاسبة السلطات رغم أن مقاعدهم في البرلمان أقل بكثير من ثقلهم في الشارع في مصر، قد أزعج الحكومة وأربك الحزب الحاكم، كما أثار الشك عند قراءته للموقف الأمريكي من الإخوان المسلمين، كما أدى الموقف الأمريكي من حماس إلى إرباك النظرة المصرية إلى حماس. فقد رحب الرئيس بوش بنزاهة الانتخابات، ولكنه أصر على التلاعب بنتائجها، فأوقف المعونة عن السلطة حتى يشعر الشعب الفلسطيني بمدى الضرر الذي أصابه بسبب اختياره "حماس".

ويبدو أن هذا الموقف الأمريكي في تحليل الموقف المصري جاء مقلوباً، ذلك أن الموقف الأمريكي امتدح النزاهة ورفض النتيجة التى أدت إليها هذه النزاهة في فلسطين، أما في مصر فقد أدانت الولايات المتحدة "التزوير" المصري، بينما لم ترفض نتائج الانتخابات. ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة التي تمسكت "بمحمود عباس" قد اعتبرت أنه يجب أن يكافأ ببقائه، وذلك بسبب تمسكه بنزاهة الانتخابات، بينما فُسرت الإدانة الأمريكية للتزوير المصري على أنها إدانة للنظام في مصر واعتبار هذا التزوير جزءاً من الملفات السلبية الغاضبة التي تكونها واشنطن ضد الحكم في مصر، وحتى ترد على بعض الانتقادات التي أشارت باستهزاء إلى صفقة ودية بين الحكومتين المصرية والأمريكية حول السماح للإخوان بخوض الانتخابات. ومن المتصور أن يكون لمصر عدد من الأدوار المحتملة في ضوء الاعتبارات التي تحكم الموقف المصري من مجمل هذه القضية.

ومن المهم أن نركز على هذه الاعتبارات حتي يسهل تصور الأدوار. أما الاعتبار الأول، فهو أن حماس ونجاحها في الانتخابات يؤدي إلى تقوية الإخوان المسلمين في مصر، وربما أوعزت إسرائيل إلى الدول العربية بأن هناك رابطة بين كل التيارات الإسلامية التي تستهدف النظم الحاكمة في المنطقة العربية، ومن ثم، فإن التقارب أو التفاهم أو التحالف بين إسرائيل وهذه الدول في هذا الشأن أمر مهم في مواجهة هذه الاحتمالات، وتحت ستار التعاون لمكافحة الإرهاب. ولا شك أن هذا الافتراض كان قائماً في المنطقة العربية خلال العقود السابقة بترويج أمريكي .

الاعتبار الثاني، هو أن التوفيق بين سلاح المقاومة وبين العمل في إطار السلطة الفلسطينية يؤدى إلى أحد أمرين: إما التشديد على نزع سلاح المقاومة قبل تولى السلطة، وإما أن تقدم حماس تنازلاً جوهرياً في موضوع السلاح قد يصل إلى حد نزع السلاح على مراحل عبر فترة زمنية معينة.

الاعتبار الثالث، هو أن هزيمة فتح فألٍ سيئ على الحكومات القائمة، خاصة وأن كل الانتقادات الموجهه لفتح تتشابه مع تلك الموجهه إلى الحكومات العربية.

وأخيراً، فإن التحدي الأكبر بالنسبة للدور المصري في هذا الموضوع هو محاولة جمع الطاقات الفلسطينية في ورقة واحدة قوية تعمل من أجل الشعب

الفلسطيني، كما تقف في وجه الحكومة الإسرائيلية في قضية التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية.

غير أن الرئيس مبارك صرح بعد لقائه بوزيرة الخارجية الإسرائيلية بأن أبو مازن لن يكلف حماس بتشكيل حكومة ما لم تحقق الطلبات الإسرائيلية فالواقع، وهى نبذ العنف ونزع السلاح والاعتراف بإسرائيل. فإذا كان ذلك هو الموقف المصرى، فسوف تكون له مضاعفات خطيرة فى مصر والساحة الفلسطينية. وقد لوحظ أن موقف أبو مازن قد أصبح هجومياً ضد حماس بعد زيارته للقاهرة، وهذا يضع علامات استفهام كبيرة حول موقف مصر من هذه القضية، وتصبح مهمة حماس فى مصر أشد تعقيداً بعد أن أصبح الموقف المصرى فى خانة الموقف الأمريكى والإسرائيلى، دون أن يشرح المعنيون فى مصر فلسفة هذا الموقف الغريب.

(٨)

حماس والمجتمع الدولى:

صراع إرادات أم صراع أقدار؟

الواقع أمامنا فى فلسطين والذى يتطلب أسلوباً للتعامل معه هو أن حركة حماس، التى تمثل المقاومة الإسلامية قد استفادت من نزاهة الانتخابات فى فلسطين، بحيث تمكن الناخب الفلسطينى من أن يختار ممثليها فى المجلس التشريعى. ولسنا بصدد إعداد الأسباب والظروف التى أدت إلى ذلك، ولكن نجاح حماس بهذا القدر من الاكتساح يمكن أن يحدث فى أى دولة عربية أخرى إذا قدر للتيار الإسلامى أن يتواصل بحرية مع ناخبيه. كما أننا لسنا بصدد المقارنة، ولكن المحقق هو أن الشعب الفلسطينى قد أثبت رغم ظروفه أنه عازم على أن يبعث برسالة محددة للمجتمع الدولى، وهى أنه قد يأس من الاحتلال، وأنه قادر على إدارة شئونه بنفسه، وقادر على الاختيار والتمييز، وأنه اختار من يعتقد أنه يحقق له أمانيه فى مكافحة الفساد والترهل البيروقراطى، وفى تحدى الاحتلال الإسرائيلى ومواجهة القضايا المعيشية بدرجة عالية من الفعالية، وكذلك القيادة السياسية للمجتمع الفلسطينى للانتقال من وضع الضحية إلى وضع نديه. ورغم أن هذه الآمال تمثل طموحات فى ظروف الشعب الفلسطينى إلا أن برنامج حماس فى مواجهة برنامج إسرائيل والمجتمع الدولى، الذى تمثله فى هذه الحالة اللجنة الرباعية والولايات المتحدة قد تقابلا، كل منهما يريد أن ينطوى الآخر، مع الاختلاف الفادح فى قدرات الفريقين، فليس هناك مقارنة بين قدرات حركة تحرير متواضعة لا تملك سوى الإيمان بالله وبنصره والإيمان بقضيتها، وتردها إلى أصول دينية، وبين هذا المجتمع الدولى الذى يعبر عنه الرئيس بوش. وبين الفريقين سكت العالم العربى انتظاراً لنتيجة التجاذب، وهو يعلم أن البيئة الفلسطينية السياسية بيئة معقدة. وقد ظهر أن العقوبات المالية والاقتصادية المفروضة على المجتمع الفلسطينيى تهدف إلى معاقبته على اختيار حماس، وكأنه كان يجب عليه نفس التركيبة السياسية لحركة فتح، حتى يحظى بالمباركة الأمريكية والإسرائيلية، كما ظهر أن الشعب الفلسطينى الذى يعاقب عقاباً جماعياً لم يرتكب جرماً إلا أنه مارس حقه فى الاختيار. ويبدو أن النظام الدولى الجديد أصبح يقدس المبادئ، ولكنه يتلاعب بالتطبيقات. فللشعب الفلسطينى حرية الاختيار، ولكنه يعاقب إذا كان الاختيار على غير هوى إسرائيل والولايات المتحدة.

على أية حال، ليس هدف هذه المقالة هو الاستغراق فى وصف المسرح البائس والأزمة المصطنعة، والتى جعلت نجاح حماس مشكلة يجب على الشعب الفلسطينى أن يحلها، إما بالعودة عن قراراه فى اختيار حماس، وإما بالتكفير عن قراره فى الاختيار بالضغط على حماس وسحب البساط من تحت أرجلها فى تحالف وطنى حازم، حتى يضطرها إلى الاعتراف بما يتم تداوله الآن، وهو الثوابت الوطنية الفلسطينة، أى الواقعية فى مواجهة الموقف، وتترجم عملياً إلى إغفال قضية اللاجئين، والاستيطان، والدولة، وأعمال الاغتيال المنظم لكوادر المقاومة، والجدار العازل، والفساد المالى والإدارى، والاكتفاء بترتيب اللقاءات بين الجانبين الفلسطين والإسرائيلى، وكأنها هى الهدف فى ذاتها.

يهمنى فى هذه المقالة أن أرد على الشروط التى تضمنها الاتجاه الدولى العام الممثل فى الأمم المتحدة واللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبى. وهذه الشروط التى وضعت أمام حماس لكى تشارك فى السلطة الوطنية الفلسطينية ثلاثة: أولها، أن ينزع من يشارك فى السلطة سلاحه بنفسه (حتى يبرهن على نيته الطيبة فى أن يذبح فى هدوء، وألا يئن عند الذبح، وألا يفزع من السكين الإسرائيلى الجاهز للعمل). ثانيها، أن ينبذ العنف ضد إسرائيل «بمعنى أن يعلن منذ البداية أنه يتلقى الصفع على الخد الأيمن، ويدير طواعية خده الأيسر ثمناً ومناً عليه فى البقاء على أراض تسيطر عليها إسرائيل». وثالثها، هو أن تعلن السلطة الفلسطينية الجديدة أو كل من يشارك فيها إعلاناً واضحاً أنها تعترف بإسرائيل.

ومن الواضح أن الاتجاه "التاريخى"، والذى سوف يؤرخ به لعصر الانحطاط الدولى، لم يتطلب شيئاً من إسرائيل، ولم يضع عليها قيوداً فى مواجهة السلطة، وهو بذلك يبارك تصرفاتها فى الاستمرار فى بناء الجدار العازل لحماية أمنها من المعتدين الفلسطينيين، واستيطان بقية الأراضى الفلسطينية، وإنكار حق العودة للاجئين، والتمسك بالطابع اليهودى للدولة العبرية، ومباركة برنامج التصفية الجسدية لعناصر المقاومة، ومن حولهم بقية الشعب الفلسطينى، الذى أصبح لا يستحق البقاء بسبب فعلته الخرقاء، واختياره الأحمق، والذى نزع عنه شرعيته وأهليته.

من حيث المبدأ يجب أن نفرق بين إعلان الموقف من هذه الشروط وبين القدرة على فرض موقف مضاد. ورغم أن هذه القدرة محدودة إلا أن تفنيد هذا الموقف والشروط التى تضمنها تساعد فى توفير أوراق هامة فى هذه المعركة لكسر الإرادات.

من المعلوم أن حماس لن تتسلم السلطة وحدها، ولن تقرر وحدها سياسة السلطة، ولذلك فإن إسرائيل تريد بهذه الحملة الدولية على حماس أن تلغى اثر اكتساحها، وأن تعيدها مرة أخرى إلى حجم المنظمة الفدائية وليس الحزب السياسى. فإذا كانت فلسطين لا تملك جيشاً، وأن قوات السلطة هى قوات لحفظ الأمن الداخلى، وليس من مهماتها التعرض للعدوان الإسرائيلى، كما أن فلسطين تقع تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل، ليس فقط كسلطة محتلة، وإنما كسلطة مهيمنة على فلسطين ومعظم المنطقة العربية. هذا الوضع الشاذ يستوجب عدم تطبيق القواعد العامة فى الظروف العادية مثل القول بأن حماس لا يمكن أن تكون منظمة مسلحة وتشارك فى الحكم فى نفس الوقت، أو ماذا لو قامت إسرائيل بالعدوان على الشعب الفلسطينى وردت عليها حماس، مما يؤدى إلى انشقاق القرار الفلسطينى. كذلك من قبيل محاولات تحجيم حماس إرغامها على أن تختار بين المنظمة المقاومة وبين الحزب السياسى، وكذلك إرغامها على أن تحدد موقفها من اتفاق أوسلو، وغير ذلك من القضايا الفلسفية، والتى وصلت إلى حد مطالبة إسرائيل أن تعلن حماس أن برنامجها لا يشمل تدمير إسرائيل، وهذه دعابة سوداء أجادتها إسرائيل تماماً، حيث دأبت على العدوان على الدول العربية طوال تاريخها ومع ذلك تطالب العالم بأن يعلن العربى تخليهم عن برنامج تدمير إسرائيل، مع أن إسرائيل هى القوة المسلحة المدعومة أمريكياً ودولياً، وهى القوة الباطشة فى المنطقة. من بين الشروط لكى تصبح حماس طرفاً فى السلطة أن تنبذ العنف، وهذا العنف فى الواقع هو الكلمة المبهمة لحق الدفاع الشرعى الفلسطينى فى مواجهة العدوان المسلح الإسرائيلى، وقد وصل الهوان بالعالم العربى أن روج فى لغته الدبلوماسية الهابطة مصطلح العنف والعنف المضاد، دون أن يميز بين من يطلق العنف ومن يطلق العنف المضاد، كما روج لألفاظ كثيرة تدعو للأسى مثل قولهم أن إسرائيل تستخدم القوة المفرطة ضد الفلسطينيين، ويكررون هذا المصطلح بحجة أنه لغة الدبلوماسية الدولية ولغة

الخطاب فى المجتمع الدولى. ومن ذلك يتبين أن التعهد من جانب حماس بنبذ العنف لا معنى له. لأنه رد على عدوان إسرائيلى، والأجدى أن تتعهد إسرائيل أمام المجتمع الدولى بأن تتوقف عن العدوان ضد الشعب الفلسطينى، ولا يمكن أن يتعهد الضحية بألا يرد على المعتدى.

أما فكرة الاعتراف بإسرائيل مسبقاً، فهى تعنى أن الضحية يقدم كل شئ دون أن يحصل على شئ. وليكن معلوماً أن صيغة ما يسمى بالاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية هى صيغة تعنى بالتحديد أن منظمة التحرير اعترفت بوجود دولة إسرائيل اعترافاً غامضاً دون أن تحدد أية إسرائيل: أهى إسرائيل ١٩٤٨ فى حدود قرار التقسيم، أم إسرائيل ٤ يونيو ١٩٦٧ بعد مكتسباتها الإقليمية غير المشروعة، أم إسرائيل منذ ٥ يونيو١٩٦٧ التى تسيطر على كل فلسطين، وعلى بعض الأراضى العربية المحتلة؟ وهل إسرائيل بما فى ذلك المستوطنات، أم إسرائيل بلا مستوطنات؟ وهل إسرائيل فيما قبل الجدار، أم إسرائيل وراء الجدار؟

من ناحية أخرى، فإن إسرائيل لم تعترف إلا بأن منظمة التحرير أصبحت مؤهلة بعد الاعتراف بإسرائيل لكى تتحدث مع إسرائيل، فلم يقدم رابين شيئاً لعرفات عام ١٩٩٣، ولكن حلاوة النصر لأوسلو قياساً على العدم دفعت الجانب الفلسطينى إلى إغفال هذه "السفاسف" القانونية، والتركيز على حسن النية، وعلى ما يسمى بقوة الدفع نحو السلام.

فإذا كانت منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترفت بوجود دولة إسرائيل دون تحديد، ولم تكن حماس جزءاً من منظمة التحرير، فهل يكفى انضمام حماس الآن إلى المنظمة حتى تعفى من الإجابة عن السؤال وتفلت من هذا الشرط؟ لقد أعلنت حماس صراحة أنها لن تعترف مطلقاً بإسرائيل، وهذا موقف تفاوضى صحيح، لأنه لا يمكن أن نقارن رفض الاعتراف بإسرائيل من جانب حماس بعمليات الإبادة الفعلية ضد زعماء المقاومة، التى تنكر عليه حق البقاء، وعلى شعبهم حق المقاومة. الصحيح أن كل هذه المبادئ مثل الاعتراف ونبذ العنف وغيرها يمكن ان تبدأ بها السلطة الوطنية الجديدة بالاتفاق مع إسرائيل، وليشهد مجلس الأمن واللجنة الرباعية

والعالم العربى على ذلك. أما الاعتراف فهو الثمن الذى تتقاضاه إسرائيل من الجانب الفلسطينى يوم تنسحب من أراضيهم، ويتقرر ذلك فى اتفاقية سلام بين الطرفين. وهل طلب من مصر أن تعترف بإسرائيل قبل توقيع اتفاقية السلام؟ وهل طلب ذلك من الأردن قبل توقيع اتفاقية وادى عربة؟ فماذا فعلت إسرائيل للفلسطينيين سوى القتل والدمار حتى تعترف حماس بها؟

القضية باختصار هى أن نجاح حماس يجب أن ينعكس على مستوى أداء الحكومة الفلسطينية فى مواجهة إسرائيل، ولا يجوز إلغاء نجاح حماس وتحييده باستسلام حماس للشروط الإسرائيلية التى يدعمها للأسف ما يسمى بالمجتمع الدولى. فكيف يمكن لحماس أن تصمد أمام هذا الطوفان؟ اعتقد أن إرادة الشعب الفلسطينى التى أتت بحماس إلى السلطة، والتى اكتشفتها إسرائيل خلال سنوات الانتفاضة لقادرة بعون الله على أن تغير المعادلة، ولكننى أرجو أن تلتزم الدول العربية إما المساندة وإما الحياد وهو أضعف الإيمان، وألا تتحدث لغة المجتمع الدولى التى رضيت بالهوان للشعب الفلسطينى، كما أرجو للإعلام العربى أن يدرك مسئوليته لهذه المرحلة الخطيرة التى تتقرر فيها خطوط التعامل. وأخيراً، فإن إسرائيل كما نعلمها لا تريد سلاماً تفاوضياً، ولم تغير خطابها، وسوف تعمل جاهدة على تأكيد مفهوم سلام المقابر، فهى.إذن حرب بين شعب يريد البقاء، وبين أخطبوط يسعى له بكل صور الإفناء. فهل يتفرج العالم العربى كما سبق له أن فعل، وكما أطلق بلا استحياء مصطلح الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وهو صراع عربى إسرائيلى انسحب فيه الجانب العربى وراء سحب من الشكوك والريب، وترك الشعب الفلسطينى وحده يصارع أقداره، ويحدد وحده مصير هذه المنطقة.

(٩)

روسيا وحماس: تداعيات وتأويلات

لا خلاف على أن دعوة موسكو لزعماء حماس وتصريحات الرئيس الروسى بوتين فاجأت الجميع، وعلى الأخص الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد أكد الرئيس الروسى أن حماس ليست منظمة إرهابية، وأنها خيار الشعب الفلسطينى عبر انتخابات نزيهة، وأن تفسيره لسبب فوز حماس هو ملل الشعب الفلسطينى من الفساد، ولا يعتقد أن يكون فوز حماس مؤشراً على تأييد الشعب الفلسطينى للتطرف. هذه التصريحات الروسية التى اقترنت بدعوة قيادة حماس تعنى أن روسيا عضو اللجنة الرباعية الدولية، التى أصدرت قراراً فور فوز حماس تطالبها بالاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف، تريد أن تؤكد لحماس نفس المعانى. كما أن تأكيد بوتين أن حماس ليست منظمة إرهابية لم يناقض أى موقف للرباعية التى لم يحدث أن اتهمها حماس بأنها منظمة إرهابية، فضلاً عن أن اللجنة الرباعية لم تنكر أن حماس هى خيار الشعب الفلسطينى، ولم يسبق أن قالت أن فوزها الكاسح فى الانتخابات هو الذى أسقط عنها صفة الإرهاب. ومن الواضح أن الخلاف بين روسيا والولايات المتحدة حول حماس هو خلاف خارج اللجنة الرباعية على وصف حماس، فهى الفائز ديمقراطياً بالنسبة لكليهما، ولكنها إرهابية عند واشنطن، وبخلاف ذلك عند روسيا. وكان يمكن لروسيا أن تجاهر بموقفها المعلن من حماس دون أن تدعوها لزيارة موسكو. ولذلك، فإن توقيت التصريحات والدعوة وسط زخم أمريكى وإسرائيلى يحاول محاصرة حماس يفتح طاقة الحركة الدولية لحماس عبر عاصمة ضخمة مؤثرة، بما يخفف الضغط الأمريكى والأوروبى على حماس، ويمكنها من تعزيز مكانتها الدولية كقوة سياسية جديدة يسمع العالم منها مباشرة خطابها، بعد أن احتكر الإعلام الأمريكى والإسرائيلى نقل هذا الخطاب إلى العالم الخارجى.

فى هذا السياق، اعتبرت واشنطن وإسرائيل أن الموقف الروسى، التصريحات، والدعوة، يمثل تحدياً خطيراً لهما، وإحباطاً واضحاً لمخططهما، فاندفعت واشنطن تطالب موسكو بإيضاح أسباب قرار دعوة حماس، ثم خففت

اللهجة فطالبت بتفسير هذا الموقف، ثم عادت وخففت مرة أخرى فأكدت على حرية القرار الروسى، ولكنها أوضحت أنها واثقة من أن روسيا ملتزمة بموقف اللجنة الرباعية، الذى يشدد على عرض الشروط السابقة على حماس، ولكن اللجنة لم تمنع أحداً من دعوة حماس، ولذلك أعلنت موسكو أنها ستعرض على حماس هذه الشروط. أما إسرائيل، فقط اعتبرت الدعوة خنجراً فى ظهرها، وطالب أحد وزراء الحكومة باستدعاء السفير الإسرائيلى فى موسكو، وتساءل ماذا تفعل موسكو لو دعت إسرائيل زعماء الشيشان إليها؟ بل إن إسرائيل حاولت استعداء الدول الغربية على روسيا زاعمة أن الدعوة الروسية تعد لطمة لها. وقال الرئيس الإسرائيلى أن الدعوة تهدد فرص السلام. ولكن وزير الدفاع الروسى ومن بعده الرئيس الروسى دافعاً عن قرار موسكو.

أما فرنسا، فقد فاجأت الجميع أيضاً بمساندتها للموقف الروسى من حماس، وقالت الخارجية الفرنسية أن موقف روسيا يمكن أن يسهم فى دفع حماس إلى الموقف الدولى، ولكن منظمة يهودية فرنسية هاجمت الموقف الفرنسى، واتفقت مع تصريحات وزيرة الخارجية الإسرائيلية فى أن هذه المواقف تؤدى إلى انفراط عقد المجتمع الدولى فى موقفه من حماس.

فما هى دوافع موسكو وفرنسا من هذا الموقف الجديد، وما هى تداعياته؟ وأخيراً، ما هى المكاسب التى تتحقق للشعب الفلسطينى من خلال حماس، خاصة إذا أضفنا إلى هذا الانفراج الدولى تصريحات كوفى عنان الأمين العام للأمم المتحدة، التى طالب فيها المجتمع الدولى بإتاحة الوقت والفرصة لحماس قبل الحكم عليها؟

أما دوافع روسيا لدعوة حماس ونفى صفة الإرهاب عنها، وهى تعلم مدى حساسية ذلك عند الولايات المتحدة وإسرائيل فهى مستويان، المستوى الأول، هو ما أعلنته موسكو، وهو إبلاغ موقف اللجنة الرباعية لحماس حول شروط التسوية، والحوار مع إسرائيل، وقبول المرجعيات السابقة التى قبلتها السلطة الفلسطينية. وأما المستوى الثانى، فهو يتعلق برغبة موسكو فى ازعاج واشنطن رداً على السياسة الأمريكية الثابتة والهادفة إلى تقويض الوجود والنفوذ الروسيين فى الجمهوريات السوفيتية السابقة.

ولاشك أن المبادرة الروسية تهدف إلى استعادة الدور الروسى فى المنطقة، وبالذات فى القضية الفلسطينية، وبشكل خاص فى المنطقة العربية، وهى تعلم أن هذه القضية تمثل أولوية قصوى لإسرائيل. ولكن الغريب أن فرنسا قفزت بسرعة فى المبادرة الروسية، وربما أعقبتها بدعوة لقادة حماس لزيارة باريس، مما يشجع الصين وربما بريطانيا على ذلك أيضا. فهل قررت باريس وجاهة المبادرة الروسية فاحتضنتها، أم قفزت إلى القارب الروسى حتى تفرغ المبادرة من مضمونها؟

من الناحية التاريخية، كانت فرنسا هى المعادل فى العالم العربى للولايات المتحدة فى الغرب فى سجل الصراع العربى الإسرائيلى، واتهمت باريس عدة مرات، بل ربما حتى الآن، بأنها تميل نحو الفلسطينيين على تفصيل فى هذا السجل الحافل منذ السبعينيات، الأمر الذى سجله السفير الإسرائيلى فى باريس حتى عام ٢٠٠٢، حيث أصدر كتاباً عام ٢٠٠٥ اتهم فيه فرنسا بأنها تتلاعب بإسرائيل فى علاقاتها بالعرب. وليست هناك مؤشرات كثيرة على أن فرنسا غيرت موقفها الآن، ولكن هناك مؤشرات أكثر على أن فرنسا غيرت موقفها من سوريا ولبنان والسودان وإلى حد ما العراق، مما يسمح بإجابة غير كاملة عن هذا السؤال: الإجابة تحتمل مفارقة فرنسا للموقف الأمريكى فى هذا الملف، وهو أمر لا نميل كثيراً إلى قبوله، كما تحتمل الإجابة افتراض أن فرنسا تريد أن تحقق الهدف الأمريكى ولكن بوسائل مرنة، لأنها تعلم أن الصدام مع روسيا يزيد روسيا تصلباً، كما أن باريس تعلم جيداً أن المخطط الأمريكى ضد روسيا خطير، ويصل فى نهايته إلى درجة تمزيق الاتحاد الروسى، وتشجيع الأقليات لتمزيق الجسد الروسى، مثلما نجحت الولايات المتحدة فى تفجير الامبراطورية السوفيتية. وكان اللافت للنظر حقاً هى تلك السرعة التى ردت بها باريس دون تردد فى مواجهة التراجع الأمريكى فى الخطاب السياسى على المبادرة حتى تحقق هدفها دون أن تشعر روسيا بالمزيد من الإهانة. تعلم واشنطن جيداً أنها سارعت ذات يوم فى يوليو ٢٠٠٥ خلال زيارة الرئيس الروسى للقاهرة، فأحبطت المبادرة الروسية التى كانت تهدف إلى الإعلان عن وجود روسيا على قيد الحياة فى المنطقة، فضنت عليها واشنطن حتى بهذا القدر من حفظ ماء الوجه.

ولاشك لدينا فى أن المبادرة الروسية قد أضافت أملاً جديداً لـدى حمـاس، وأشاعت روحاً من التفاؤل لدى الرأى العام العربى، فى أن الشعب الفلسطينى يمكن أن يعبر عن نفسه بطريقة أكثر وضوحاً، وبخطاب سياسى مغاير فى بيئة دولية أقل اظلاماً. ولا شك أن المراقب لمجمل الأوضاع فى المنطقة يدرك أنه مهما فُسـرت المبادرة الروسية سواء على أنها جزء من الصراع مع واشنطن، أو لإثبات الذات، أو أنها صحوة ضمير أو غيرها، فإنها تضاف إلى عدد من المؤشرات التى تـدعو إلى التفاؤل والتى تعطى واشنطن فرصاً جديدة حتى تفلت من الاختناق الإسرائيلى للسياسة الأمريكية. أهم هذه المؤشرات، هى زوال شارون وخلو الساحة الإسرائيلية من شخصية كاريزمية بديلة أرهقت الولايات المتحدة طويلاً، وأجبرتهـا علـى أن تلهث وراء مغامراتها وكلفتها الكثير. ويطول المقام فى تعـداد هـذه المؤشـرات، ولكننا نقتصر فى هذا المقام على تسجيل أن المبادرة الروسية سوف تفـتح البـاب بالفعل – وكما تخوفت إسرائيل – أمام قوة سياسية فلسطينية جديدة، ومستوى أعلى من الخطاب الفلسطينى يخدم المنطقة العربية والقضية فى إطار تطورات أخـرى بالغة الخطر، ليس أقلها تفاقم الملف النووى الإيرانى.

(١٠)

إسرائيل بين موسكو وحماس

المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيس بوتين فى أوائل فبراير الجارى، والذى أعلن فيه أنه يعتزم دعوة زعماء حماس لزيارة موسكو، وأكد على أن حماس ليست منظمة إرهابية، أثار زوبعة من الاعتراضات من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، وكان القاسم المشترك فى الاعتراض هو أنه لا يجوز لموسكو أن تسبغ الشرعية على منظمة إرهابية، كما أن هذا الموقف يناقض موقف اللجنة الرباعية، ويؤدى إلى ضياع عملية السلام. تضيف إسرائيل أن اعتراف موسكو بحماس يعنى أن موسكو تغفل علاقة حماس بالشيشان، فإذا كان الشيشان مصدر تهديد لروسيا، فإنها لا يجوز أن تستخف بخطر حماس على إسرائيل. ورغم إلتقاء الموقف الروسى مع الموقف الأمريكى عندما أعلن وزير الدفاع الروسى أن دعوة حماس ستكون فرصة لإفهامها شروط التعامل فى عملية السلام، فإن ذلك لم يمنع تزايد الضغوط لإلغاء الزيارة، وعدم مساعدة حماس على ما تعتبره إسرائيل الإفلات من استحقاقات السلام. والغريب أيضاً أن العالم العربى عامر بكُتاب لهم أسماؤهم الساطعة فى سماء الثقافة العربية، ويتخذون مواقف تنسجم تماماً مع الموقف الإسرائيلى، وابرز الأمثلة على ذلك مقال نشر فى جريدة الشرق الأوسط يوم ١٣ فبراير الجارى بعنوان «حماس وطربوش حافظ إبراهيم»، ورغم أن ما ساقه المقال حول حافظ هو نكتة متكررة بعبارات مختلفة فى كل المحافظات فى مصر، إلا أننى أخشى أن يكون الكاتب مقتنعاً بأنه لا سبيل إلى التواصل مع الإسرائيليين إلا من خلال إقدام حماس على تبنى نفس المواقف التى تبنتها السلطة الفلسطينية. هذا الاقتناع يرد عليه تحفظان: الأول، أنه يريد أن يحول انتصار حماس فى الانتخابات الفلسطينية إلى إلتفاف على إرادة الشعب الفلسطينى، علماً بأن الشعب الفلسطينى أختار حماس بسبب كل ما ترمز له فتح والسلطة فى هذه المرحلة، سواء فى الإدارة، أو فى التعامل مع إسرائيل. أما التحفظ الثانى، فهو أن الشروط التى وضعتها إسرائيل ليس لها محل، فلا يجوز للذى يقاوم العدوان أن نلزمه بوقف المقاومة، وأن يقاوم بقلبه وليس بسلاحه، بينما لا يطالب المعتدى بوقف العدوان. كما أن فى هذه الشروط مغالطة كبرى، وهى المتعلقة بالاعتراف بإسرائيل، وهذا

الاعتراف ليس وارداً إلا فى إطار اتفاقية سلام، أما أوسلو، فهى إطار للمفاوضات. أما شرط قبول حماس لمرجعيات السلام فهذا وهم كبير، لأن هذه المرجعيات وضعت لتصفية المقاومة ومساعدة إسرائيل، ولم توضع لحصول الشعب الفلسطينى على حقوقه. وبدلاً من أن ينضم بعض الكُتاب العرب للضغط على حماس حتى تلبس طربوش السلطة الفلسطينية، يجب عليهم أن يضغطوا على المعتدى، وأن يلزموا إسرائيل بأن توضح لنا ماذا تريد فى نهاية المطاف، وقد أفصحت عن ذلك بالفعل فى خطة شارون، التى لا تعترف بالجانب الفلسطينى. وإننى أدعو هؤلاء الكُتاب إلى أن يقرأوا الصحف الإسرائيلية يومياً لكى يطلعوا على الخطاب السياسى الإسرائيلى. ولست بحاجة إلى أن أورد تفاصيل تطبيقية له، والذى يؤكد على أن فلسطين يحتلها الفلسطينيون، وأن اليهود يجاهدون لتخليصها منهم، فكيف يستغرب هؤلاء الكُتاب العرب أن تخرج منظمة مثل حماس على الطرف الآخر، وهو هذه المرة صاحب الأرض والحق، لكى يطالب بإزالة هؤلاء الغاصبين، الذين لا يطيقون أن يعيش صاحب الحق على رقعة محدودة بجانبهم. وإذا كان هؤلاء يعتقدون أن هذه هى لغة الدبلوماسية الدولية، فهم يرون بأعينهم كيف أن بيان اللجنة الرباعية طالب باستبعاد حماس من الانتخابات، ثم طالب بعزلها رغم أنها خيار الشعب الفلسطينى، بينما هذه الدبلوماسية الدولية لا تقيم لها إسرائيل وزناً، إلا بقدر ما تساعدها على تحقيق مخططاتها. ونحن نعلم جميعاً أن الدبلوماسية الدولية تعكس أوزان القوة النسبية لأطراف الصراع.

والطريف أن إسرائيل تعتقد – لاعتبارات مفهومة – أن المبادرة الروسية ليست موجهة إليها، وإن كانت أصيبت بشظاياها، وإنما هى موجهة إلى الولايات المتحدة، التى ترى إسرائيل أنها استخفت بموسكو وحاصرتها، وأنكرت عليها أى دور فى أى مكان، كما لم تبد أى تعاطف معها فى قضية الشيشان، على خلاف إسرائيل التى نذرت نفسها لمحاربة "الإرهاب الإسلامى" فى كل مكان، رغم أنها واثقة من أن هذا "الإرهاب الإسلامى" يتمنى رضا إسرائيل، ويستبعد إسرائيل من ساحة الجهاد المقدس! ومن الواضح أن محاولة إسرائيل أن تقيم مسافة بين استهداف موسكو لها واستهداف موسكو للولايات المتحدة أن توضح أنها ليست فى خصومة مع موسكو، وإنها لم تسئ إليها، وإنها تقدر أن موسكو تحاول أن تستعيد

مكانتها وتنتقم لكرامتها وأن تثبت لواشنطن أنها دولة عظمى. ترى إسرائيل أيضاً أن المشكله هى أن رد موسكو، مثل تزويد سوريا بالصواريخ أو التعاون مع إيران فى المجال النووى أو دعوة حماس، يعود بالضرر على إسرائيل وليس على الولايات المتحدة. وهذا الخطاب الإسرائيلى الذى يشدد على أن موسكو تناهض الولايات المتحدة فى كل هذه التصرفات وخاصة بالنسبة لحماس، يستند إلى ما ورد فى تصريحات الرئيس الروسى فى مؤتمره الصحفى من أن نجاح حماس يعنى هزيمة للسياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، وإلى أن زعماء حماس يرون أن هذه الهزيمة تترك فراغاً سياسياً تتقدم موسكو لملئه. وأخيراً فإن هذا الخطاب ينطوى على إستعداء أمريكى لموسكو لصالح إسرائيل.

(١١)

تحديات السلطة الفلسطينية المشتركة

لا خلاف على أن نجاح حماس فى الانتخابات الفلسطينية بصرف النظر عن دلالاته، فإنه طرح واقعا جديداً تماماً، وطرح مع هذا الواقع تحديات جسـاماً. أمـا التحدى الأول، فيرتبط بالظروف الداخلية الفلسطينية، مثلما يرتبط التحدى الثـانى بالظروف الخارجية، وخصوصاً الموقفين الأمريكى والإسرائيلى. وقـد لا تكـون العلاقة قائمة بين أطراف التحدى الأول والثانى من حيث أن التواطؤ بينهم أمر غير متصور. ولكن العلاقة بين التحدى الأول والثانى علاقة خاصة. فمن ناحية يـؤدى تفاقم التحدى الأول إلى تنامى وتجاسر التحدى الثانى خاصة الإسرائيلى، كمـا أن استمرار التحدى الثانى يمكن أن يؤثر بشدة على قوة أو ضـعف التحـدى الأول. بمعنى أن توصل حماس إلى حلول مع شركاء السلطة يجعل الفلسـطينيين جميعـاً صفاً واحداً ضد إسرائيل، كما أن عدم التوصل إلـى حلـول مرضـية بالـداخل، واستمرار التناقض بين عناصر السلطة يؤدى إلى الالتقاء بـين بعـض عناصـر السلطة وبين إسرائيل، وهذا هو أخطر التحديات للقضية الفلسطينية فـى المرحلـة القادمة.

وأظن أن دراسة هذه التحديات بشكل موضوعى يساعد على وحدة الصـف الفلسطينى الذى تراهن عليه إسرائيل، كما أنه يجعل للإعلام العربى دوراً هاماً فى المساعدة على خدمة القضية الفلسطينية فى هذه المرحلة الحساسة، وهـى خدمـة للأمن العربى فى نفس الوقت، لأن أختلال العلاقة بين القوة الفلسطينية فى الداخل، يؤدى إلى اختلال العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أى تعويق عملية التسوية. ولعله من المناسب أن نبرز أهم هذه التحديات.

أما التحدى الأول، فيتمثل فى شعور رئيس السلطة وأركـان السـلطة بـأن الرئيس مسئول عن مقدرات الأمور، ولذلك يجب أن يتسلح بسـلطة كافيـة فـى مواجهة المجلس التشريعى الذى تسيطر عليه حماس، فاستبق المجلس المنصـرف تولى حماس وذلك بإقرار تشريع بإنشاء محكمة دستورية تفصل فى النـزاع بـين الرئيس والحكومة، ومادام القضاة معينين من جانب الرئيس، فإن من المتوقـع أن

تميل المحكمة إلى جانب الرئيس. معنى ذلك أن عدم دستورية تصرفات الحكومة أو تشريعات المجلس التشريعي هي عقوبة التصرف الذى لا يقره الرئيس. ويبدو أن الوقت لم يتسع لإصدار تشريع يخول رئيس السلطة حل المجلس التشريعي إذا استحكم الخلاف بين الرئيس والبرلمان. وهذا التشريع تتهمه حماس بعدم المشروعية لصدوره عن برلمان انتهت ولايته، بينما ترد فتح بأن البرلمان تنتهي ولايته يوم اجتماع البرلمان الجديد. من ناحية أخرى، فإن أبو مازن لا يعارض الشروط الإسرائيلية المطلوبة من حماس، كما سبق أن قَبل نزع سلاح الفصائل، ولكنه طلب مهلة حتى تحل المسائل بالتفاهم داخل الإطار الفلسطيني. ويعتقد أبو مازن أن حماس يجب أن تقبل كل الوثائق التى وافقت عليها السلطة القديمة، لأن التوارث فى الالتزامات أمر مألوف فى العلاقات الدولية، ولا يجوز التنصل من الالتزامات الدولية السابقة، خاصة أطر عملية السلام، بينما ترى حماس أنها سوف تراجع كل هذه المرجعيات وتقبل ما يحقق مصالح الشعب الفلسطيني.

أما التحدى الثانى داخل فلسطين، فهو تشكيل الحكومة، حيث تصر حماس على أن تكون حكومة ائتلافية، بينما الاتجاه فى فتح يميل إلى ترك حماس وحدها، مما يعرضها لأشد الأخطار. بل إن بعض المصادر تشكك منذ ظهور نتائج الانتخابات فى رغبة أبو مازن ونيته حقاً فى تكليف حماس، خاصة أن الفكرة واردة كما يتردد، كما أن الصحف الأمريكية والإسرائيلية عامرة بالتقارير التى تؤكد أن إسرائيل عازمة على إعادة "حركة فتح" إلى السلطة، وأنها ندمت على إحراج أبوماون، مما تسبب فى ظهور حماس. وتقدر إسرائيل أن ما يحتاجه الشعب الفلسطينى ليس الدين أو الديمقراطية، ولكنه يحتاج إلى حياة أفضل تشغله عن التفكير فى مستقبل فلسطين، كما تقدر إسرائيل أن هذا المنهج الاجتماعى الاقتصادى هو الحل الأمثل للقضية الفلسطينية، كما يبدو أنها نصحت الولايات المتحدة بذلك، بدلاً من إصرار الولايات المتحدة على تشجيع الديمقراطية فى العالم العربى، الذى ليس مهيئاً بطبيعته لهذا "الترف السياسى".

أما التحدى الثالث، فهو أن الرئيس عين عدداً من خلصائه فى مواقع قيادية، حتى يغلق الباب على حماس فى هذه المواقع. وأما التحدى الرابع، فهو التركيبة الإدارية لأجهزة السلطة، فضلاً عن الأجهزة الأمنية التى يعتزم أبو مازن الاحتفاظ

بها ضمن سلطاته، وهو ما يعنى أن أى اعتداء إسرائيلى سوف يواجه برد من عناصر حماس. وفى هذه الحالة، هل تدين السلطة الجديدة العملية كما كان فى السابق، أم تدعم الحكومة عناصر المقاومة؟

أما التحدى الخامس، فهو علاقة حماس "بحركة الجهاد" وغيرها من المنظمات الفدائية، التى رفضت دخول الانتخابات والمشاركة فى السلطة. وأما التحدى السادس، فهو تمويل السلطة، وتحويل أموال الفلسطينيين المتحصلة كضرائب إلى السلطة، وحيث تهدد واشنطن بوقف حصتها إذا لم تقبل حماس شروط إسرائيل. فهل يتحمل العالم العربى المسئولية حتى تتخفف حماس من الضغوط الأوروبية الأمريكية؟

فهل يسير أبو مازن وفق تصور حماس، أم تنزل حماس إلى مستوى تصور أبو مازن؟ أو إن شئنا الدقة، هل تقوم شراكة صحيحة بين المثالية عند حماس وواقعية أبو مازن؟

المطلوب الآن هو البحث عن موقف يجمع بين حماس وأبو مازن على قاعدة صلبة، وهى أن قدرة السلطة على حل مشاكل الناس والتعامل الحازم مع إسرائيل ووقف عدوانها يدفع إلى القفز فوق المعطيات النظرية، مثل الاعتراف بإسرائيل أو التعامل معها، وغيرها من القضايا الوهمية التى يراد أن تكبل حماس بها منذ البداية. ومن المفيد أن يكون فى السلطة جناح مرن وآخر متشدد، كما هو الحال فى إسرائيل، وإن كانت المرونة فى إسرائيل تنصب على أساليب التنفيذ.

فهل تجد حماس وأبو مازن صيغة مشتركة وشراكة صحيحة، أم يفرض أحدهما خطه على الآخر؟ غير أن أخطر ما تواجهه حماس هو سياسة الاستهداف الإسرائيلى لأعضاء حماس، فضلاً عن الانفلات الأمنى وثقل التركة فى الفساد والبطالة والاقتصاد فى ظل سيطرة إسرائيل الطاغية.

ولاشك أن تحرك حماس الإقليمى فى الإطار العربى ثم الدولى صوب روسيا وتركيا، وربما صوب دول أخرى، خاصة الدول المؤثرة فى القرار الدولى يكسر الجليد والحصار الذى تفرضه واشنطن حول حماس. وليس سراً أن وزير الدفاع الإسرائيلى الذى زار القاهرة يوم ١٤ فبراير ٢٠٠٦ كان يهدف إلى محاصرة

حماس في مصر، ولكن مصر أكدت أن حماس يجب أن تحصل على فرصة كافية لتدبر موقفها، وإن كان وزير الدفاع الإسرائيلى قد نسب إلى الرئيس مبارك أن حماس سوف تعترف بإسرائيل فى المستقبل، وهو قول صحيح، لأن الاعتراف يجب أن يكون فى إطار تسوية، وليس شيكاً على بياض لإسرائيل مقابل موافقتها على التعامل مع حماس.

على أية حال، إنها تجربة فريدة فى ظروف أشد تفرداً، ولكنها بحاجة إلى احتضان عربى وإسلامى حازم يحمى التجربة، ومعها حقوق الشعب الفلسطينى فى ظل سلام عادل، بعد أن ظلت إسرائيل تملى من طرف واحد شروطها لأكثر من عقدين على الأقل منذ رحيل القوات المقاومة من بيروت عام ١٩٨٢.

(١٢)

حماس وأوسلو

ثار الجدل فى الساحة الفلسطينية والإسرائيلية بعد فوز حماس حول قضايا كثيرة ترتبت على ذلك، وأهمها ما يفضل الإعلام الإسرائيلى إبرازه للوقيعة بين الفلسطينيين، أو لتشويه الموقف من حماس، أو لإحداث تناقضات فى المواقف، كما أن بعض هذه القضايا تثيرها بعض أجهزة الإعلام العربية بوعى أو بدون وعىّ. وقد لاحظتُ أن خطاب بعض قادة فتح لا يختلف عن الخطاب الإسرائيلى. ولذلك فمن المفيد أن نعالج فى هذه المقالة هذا الموضوع الجدلى، الذى ملأ الساحة الفلسطينية لأكثر من عشر سنوات، وتركز عليه إسرائيل فى الوقت الحاضر، وهو موقف حماس من اتفاق أوسلو. ونشير ابتداء إلى أن اتفاق أوسلو الذى انقسم بشأنه الفلسطينيون ليس اتفاقاً للسلام، ولكنه اتفاق للمبادئ التى تجرى على أساسها المفاوضات للتوصل إلى السلام، ولذلك ليس صحيحاً ما يتردد فى الكثير من الكتابات العربية عند معالجة اتفاق أوسلو على أنه اتفاق للسلام، وتضعه هذه الكتابات ضمن أمثلة اتفاقيات السلام العربية الإسرائيلية، وهى الموقعة مع مصر والأردن. أما الإيضاح الثانى، فيتعلق بالصلة بين أوسلو والشرعية الدولية فى القضية الفلسطينية، فقد أكدنا مراراً أن أوسلو هى اتفاق الفرصة الأخيرة، الذى تمكن به عرفات من تجسيد مكاسب الانتفاضة الفلسطينية الأولى. ورغم الجدل الحاد بين الفلسطينيين حول أوسلو، ورفض الكثيرين لاتفاق أوسلو، إلا أننى اعتقد أن أوسلو هى أول اتفاق فلسطينى إسرائيلى مهما كان تقييمه، إلا أنه يجب أن يكون جزءاً من الشرعية الدولية. فهو شرعية دولية اتفاقية إلى جانب مصادر الشرعية الدولية الأخرى، التى أكدتها قرارات الأمم المتحدة، بدءاً بقرارا التقسيم، ثم القرار ١٩٤ الخاص باللاجئين، والقرارات ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٧٨، وكل القرارات المتعلقة بالأراضى الفلسطينية وحق الشعب الفلسطينى فى إقامة الدولة. ولو أُحسن تطبيق اتفاق أوسلو وحسنت النوايا بشأنه، لأمكن أن يؤدى إلى تحرير الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والتفاهم على وضع المستوطنات. ومن المعلوم أن اتفاق أوسلو يفترض أنه يتعامل مع إسرائيل، وأن موضع الخلاف بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى، هو الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وليس كل الأراضى، بما فى

ذلك تلك التى تقوم عليها إسرائيل. أما القضية الثالثة المتعلقة بأوسلو، فهى ما تؤكده إسرائيل والولايات المتحدة أوبومازن من أن وجود حماس فى السلطة يتطلب الاعتراف بعدد من المرجعيات وأهمها أوسلو. ومعنى ذلك أن مطالبة حماس بكل فلسطين يجب أن يتغير لكى تطالب بالأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحدها، وهذا ينطوى على التسليم بأنه لا يجوز الجدل فى قيام إسرائيل، ولكن الاعتراف بها فى حدود معينة يظل محلاً للاتفاق فى إطار اتفاقية السلام. غير أن هناك نقطة أثرها المتحدثون باسم فتح فى أجهزة الإعلام العربية، حيث أكدوا أن حماس لا تستطيع أن تشارك فى السلطة ما لم تعترف بأوسلو، ويرون أن أوسلو هى الأساس القانونى لإنشاء السلطة، لكن ذلك يحتاج إلى توضيح.

صحيح أن اتفاق أوسلو أشار إلى تشكيل السلطة، وإلى علاقة السلطة بإسرائيل، كما أشار إلى الانتخابات الفلسطينية فى الأراضى المحتلة، فبدا الأمر وكأن أوسلو اتفاق بين منظمة التحرير وإسرائيل على إنشاء السلطة فى الأراضى المحتلة. أى أن منظمة التحرير هى المرجعية الأصلية، وأن السلطة هى ثمرة الاتفاق بينها وبين إسرائيل، فإذا انتهى هذا الاتفاق لم يعد للسلطة أساس قانونى، وهذا تصور خاطئ وخطير، وإن كان يبدو منطقياً سهلاً سائغاً بناء على نص الاتفاق. ويجب على الفلسطينيين أن يعدلوا فهمهم للطبيعة القانونية لاتفاق أوسلو، وكذلك لوظيفة هذا الاتفاق فى إنشاء السلطة الفلسطينية. فالسلطة الفلسطينية تعتبر إدارة ذاتية داخل الأقاليم المحتلة للمناطق التى تجلو عنها إسرائيل، وهو أمر طبيعى بالنسبة للشعوب المحتلة. أما الأساس القانونى الحقيقى للسلطة، فهو حق الشعب المحتل فى إدارة نفسه، وأن تتمتع هذه الإدارة بشخصية قانونية وأهلية قانونية واضحة مادام الاحتلال أصبح طويل الأجل، ومادام الاحتلال ذا طبيعة استيطانية استعمارية. وأما الأساس القانونى الثانى لإنشاء السلطة الفلسطينية، فهو الانتخابات الفلسطينية. وبذلك يصبح للانتخاب وظيفتان: الوظيفة الأولى، هى أن الانتخاب وسيلة لتشكيل السلطة. والوظيفة الثانية، هى أن الانتخاب أساس الشرعية السياسية والقانونية للسلطة. ومن الملاحظ أن شارون لم يوافق على أوسلو، وأن تصريحاته تقطع بعدم اعترافه بها، وأنه حاول أن يلغى ما ترتب عليها عندما هاجم السلطة والشعب الفلسطينى، وأعاد احتلال الأراضى الفلسطينية التى كانت إسرائيل قد جلت

عنها تنفيذاً للاتفاقات اللاحقة. فهل كان شارون ينتهك اتفاق أوسلو، أم أنه كان يتصرف على افتراض عدم وجود أوسلو أصلاً؟ فما هى إذن القيمة القانونية لاتفاق أوسلو عند إسرائيل؟ ولماذا لم تطبق الأحكام الملزمة لإسرائيل فى هذا الاتفاق والاتفاقات التنفيذية اللاحقة، بينما نرى إسرائيل والولايات المتحدة من ورائها تتباكى على ما تسميه التعهدات القانونية التى ترثها حماس عن السلطة السابقة؟ وإذا كانت إسرائيل لا تعترف بأوسلو ولم تنفذ الاتفاقات اللاحقة عليها، فلماذا تلزم السلطة الفلسطينية بها؟ وإذا كان صحيحاً أن أوسلو هى الأساس القانونى لقيام السلطة، كما يزعم بعض قادة فتح، فلماذا لم تطرد إسرائيل السلطة منذ رفضها الاعتراف باتفاق أوسلو؟ إن ما يقول به هؤلاء القادة خطير للغاية، ويعطى إسرائيل رخصة فى يدها للتنكيل بالسلطة الفلسطينية، وطردها من الأراضى الفلسطينية، والعودة إلى سياسة الإبعاد السابقة. ولذلك يجب على القيادة الفلسطينية الجديدة أن تدرس هذا الملف بعناية. ومن المفيد أن تدرس الطلبات الإسرائيلية، ويرد عليها بطريقة محددة وقانونية، حتى تتوقف إسرائيل والولايات المتحدة عن إظهار حماس بأنها ضيّعت على الشعب الفلسطينى الحياة الرغدة، وأفقدته نصيبه فى جنة إسرائيل، وعطلت عملية السلام المزدهرة، التى راح ضحيتها أبناء الشعب الفلسطينى، وضاعت معهم أمانيهم فى الكرامة والحياة.

(١٣)

حماس بين مثاليات الأمل وكابوس الواقع

الحق أننى أتردد كثيراً فى الكتابة الواقعية عن حماس خشية الخلط بين ما يجب أن يوجه إلى حماس من أفكار ونصائح، وبين ما يجب أن يوجه إلى القراء من توعية حتى يمكنهم الالتفاف حول القضية الفلسطينية فى واحدة من أدق مفاصلها عبر التاريخ. وأشك أن تحمل المقالة الواحدة كلاً من الجانبين بنفس القدر مهما كان الحذر والعمد فى الصياغة والتركيز. وأكتفى فى هذه المقالة بمناقشة جانبين، أولهما الحصيلة الإيجابية والأوراق التى يمكن أن تخدم حماس فى معركتها فى الداخل والخارج. والثانية تتعلق بإسرائيل، وهى مسألة تحتاج إلى مقال خاص، وملخصها أن إسرائيل تدير القضية ضد حماس بأعلى درجة من الشعور بالخطورة على أساس أن حماس وإيران حليفتان، وكلاهما يهدد إسرائيل فى الصميم وفقاً للرؤية الإسرائيلية التى لا ترى سوى المصلحة الإسرائيلية، وحق إسرائيل فى العدوان. ولولا أن إسرائيل مصممة على ابتلاع كل فلسطين، وعلى إسكات كل الأصوات والقوى الدولية والإقليمية حول هذه القضية لما كان هناك مشكلة بالنسبة لتسلح إيران أو غيرها، ولما كان هناك مشكلة فى نوع المنظمة أو الاتجاه الذى يختاره الشعب الفلسطينى. هذا التقابل المطلق بين حق الشعب الفلسطينى فى البقاء فى أرضه، وإصرار حماس على انتزاع هذا الحق من ناحية، مقابل المشروع الصهيونى الذى تجسده إسرائيل هو الذى خلق المشكلة، وأصاب إسرائيل بالصدمة، لأن المشروع الصهيونى كان يسير سيراً ممتازاً قبل فوز حماس فى الانتخابات، وكان مقدراً له – لو أسعف الحظ شارون – أن تظهر ملامح هذا المشروع بشكل واضح مع إطلالة ٢٠٠٨ على الأكثر، لأن هذا المشروع قد تم تأمين كل مقومات النجاح له على الساحة الفلسطينية، حيث السياسيون "العقلاء" المتمرسون فى إدارة "السلام" بعد أن اضطرتهم الظروف إلى أن يخلع بعضهم لباس القتال، وبعد أن تحولت الثورة الفلسطينية إلى منطق الإدارة المدنية، أو منطق الدولة. كذلك توفرت لإسرائيل القناعات والرضا فى الساحة العربية، فأصبح العالم العربى مستسلماً لقدره، بل وانقلب بعض أقطابه إلى ناصحين للجنوح إلى السلام، بل ونفض اليد من هذه القضية المزمنة، والغفلة التامة عن المخاطر القومية التى يعتبرون أنها من

مفردات الماضى، ويبشرون بأنهار العسل واللبن إذا تمسك العالم العربى بالواقعية وتحلى بالسماحة. كذلك توفرت لهذا المشروع مقومات نجاحه على الساحة الدولية، وأهمها أن الولايات المتحدة انتقلت من مجرد حليف لإسرائيل يتفهم معظم مقولاته إلى شريك لإسرائيل يتقدم على مواقف إسرائيل، بحيث يرى البعض ظهور بعض المشاحنات الأمريكية الإسرائيلية بسبب تحمس الولايات المتحدة للمصالح الإسرائيلية أكثر مما تراها إسرائيل نفسها، وهى عدوى أصابت العالم العربى أيضاً.

فى ضوء هذه المقومات المبشرة بكل الخير لإسرائيل، والتى سقطت فى ظلها الحقوق الفلسطينية فى المسافات الفاصلة بين الخطاب الحجرى القديم وبين خطاب السلام المتسامح ظهرت حماس لكى تذكر بهذه الحقوق كاملة، وهذا هو مصدر الفزع لإسرائيل والولايات المتحدة. ولذلك، فإن إسرائيل تصر على إنهاء أى أثر لفوز حماس، إما لتحول حماس إلى الواقع الذى كان سائداً قبل ظهورها، وإما إلى إزالتها حتى لا تهدد هذا الواقع، الذى يمتد على جبهة عريضة، ويتحدث فيه الأطراف لغة واحدة، ولم يعد الفارق بين العربية والعبرية عائقاً فى سبيل التفاهم، وهذا هو مصدر الخطر على حماس، لأنها تواجه تحديات الداخل وتحديات الواقع الإسرائيلى والواقع الدولى، ولا تملك سوى الثقة بالله وثقة الشعب الفلسطينى ودعوات الشعوب العربية والإسلامية. فنحن إذن أمام قوة تتمتع بالنقاء، وتريد أن تجسد المثاليات السياسية فى واقع يأبى أن يستمع حتى لهذا الخطاب. وينظر المعجبون بهذا الخطاب نظرة إشفاق، حيث يرى البعض أن المثاليات التى تعمل بها حماس فى الساحة العسكرية والسياسية المعارضة لا تتطابق مع واقع التعامل فى السلطة التنفيذية مع إسرائيل ومع الداخل. والغريب أن كل ذلك تعرفه قيادة حماس، ولكنها توازن بين تحديات الواقع والأمل فى كسر هذه التحديات.

أما آفاق الأمل فتتسع لتشمل الداخل والخارج معاً فى فلسطين. يكفى أن نشير فى هذه العجالة إلى محاولة حماس كسر الإطار الدولى الخانق الذى يحاصرها، فهل تمكنت حماس خلال الزيارات التى قام بها وفدها إلى تركيا وروسيا من كسر حاجز العزلة؟

يمكن النظر إلى حصيلة الزيارتين إلى روسيا وتركيا من زاوية إيجابية، وهى أن دعوة حماس للزيارة كانت فى حد ذاتها تفريجاً نفسياً مهماً، كما كانت فى نفس الوقت خطوة أزعجت إسرائيل، لأن مثل هذه الزيارات تتيح الفرصة لطرح القضية الفلسطينية من جديد، وتدويل القضية التى حرصت إسرائيل على احتكارها، وفرض رؤيتها عليها. فقد أنذرت إسرائيل الحكومة التركية بأن زيارة حماس خط أحمر، وتهديد للعلاقات الاستراتيجية بين البلدين، فترتب على ذلك أن رفض الرئيس التركى مقابلة الوفد، وحصر لقاء الوفد مع وزير الخارجية بصفته الحزبية وليس السياسية. كما أن تركيا أعلنت أنها طلبت من حماس الاستجابة لشروط إسرائيل، أى أنها وظفت الزيارة لصالح إسرائيل، ومع ذلك حرضت الحركة الصهيونية بعض الصحف التركية لمهاجمة القيادة التركية على أساس أن زيارة حماس لتركيا تضر بالمصالح الوطنية التركية، ويقصد بها المصالح مع إسرائيل والولايات المتحدة، بينما دافعت بعض الصحف التركية الأخرى عن الزيارة بأنها تسمح لتركيا بتأكيد دورها فى العالم العربى والإسلامى، أى أن الزيارة قد فتحت الجدل مرة أخرى فى تركيا بين الجناح المطالب بدمجها تماماً فى الغرب، وبين الجناح الذى لا يفرط فى الهوية الإسلامية لتركيا ومصالحها فى العالم العربى. ولاشك أن دعوة تركيا لحماس قد رفعت أسهم تركيا فى الشارع العربى، ولدى معظم الحكومات العربية. أما زيارة حماس لموسكو، فهى فتح جديد أمام حماس، ولكن الضغوط الإسرائيلية والأمريكية ركزت على القيادة الروسية تركيزاً مخيفاً، فأحبطت ما كانت تأمله روسيا من إحياء لدورها فى الشرق الأوسط. وقد سبق للولايات المتحدة وإسرائيل أن أحبطتا زيارة الرئيس بوتين للمنطقة فى ربيع ٢٠٠٥، بل إن دعوته إلى مؤتمر دولى لمناقشة القضية الفلسطينية التى أعلنها خلال زيارته للقاهرة قد ماتت، ولم يجد مجالاً وهو فى إسرائيل لتجديدها، واعتبرتها الصحف الأمريكية نكتة الموسم، بينما اعتبرتها الصحف الإسرائيلية فى ذلك الوقت مبالغة روسية فى الأمل فى بعث الدور الروسى فى الشرق الأوسط، وذكرت هذه الصحف روسيا بأن إسرائيل والتأشيرة الإسرائيلية هى مفتاح الدخول إلى المنطقة وفقاً للشروط الإسرائيلية. وعندما دعا بوتين وفد حماس لزيارة موسكو كان بوتين يشعر بتزايد الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، فطمأن الولايات المتحدة

وإسرائيل بأن الزيارة فرصة لكى تسمع حماس منه نفس الشروط الإسرائيلية والأمريكية، وهو ما امتدحته الإدارة الأمريكية، واعتبرته إسرائيل أيضاً أمراً مفيداً. ورغم ذلك، فإن وفد حماس شعر بأن الزيارة تمثل نجاحاً كاملاً فى تحقيق الهدف منها، وهو إطلاع الروس على رؤية حماس لإدارة القضية الفلسطينية، وأن حماس تعرف الشروط الإسرائيلية، ولن يضيرها أن تسمعها من كل العواصم الدولية.

وخلاصة القول فى هذه النقطة، هو أن الآفاق الدولية لحماس يمكن أن تتسع، وأدنى ما يمكن أن يتحقق فيها هو التعريف بالقضية الفلسطينية من منظور حماس، ولكن قفز حماس إلى الآمال العريضة لن يغنيها عن أن تهتم اهتماماً دقيقاً بما يثار ضدها، خاصة وأن الساحة الفلسطينية فيما يبدو توشك أن تتصل اتصالاً مباشراً بالساحة الدولية التى لم تعد عدائية تماماً إزاء حماس كما كان موقفها فور نجاحها فى الانتخابات. وبذلك يظل الصراع قائما بين رغبة إسرائيل فى إخماد أنفاس حماس، ورغبة حماس فى الخروج من السحابة السوداء التى تفرضها إسرائيل عليها.

(١٤)

هل يكفي لانتصار حماس الإرادة وتمثيل الشعب؟

لو كانت حماس حزباً سياسياً فى بيئة غير فلسطين لكانت قد استحوذت على قلوب وعقول العامة والخاصة لأسباب عديدة. أولها، أنها تقدم نفسها على أنها نموذج لمنظمة منطلقاتها دينية، ولكن أداءها سياسى معاصر، فجمعت بين الدنيا والآخرة، وبين مصاعب الحياة اليومية ومثاليات الأمل فى التصحيح. وأما السبب الثانى، فإنها طرحت برنامجاً لمقاومة الفساد بكل تجلياته، أى أنها أعلنت الحرب على قبيلة كاملة، فى بيئة عربية غاصت فى الفساد إلى الأعناق، فأصبح شعار حماس نذيراً سيئاً لأقطاب الفساد فى العالم العربى. والسبب الثالث، أن حماس تقدم طرحاً إسلامياً معتدلاً، لا يخجل من هويته الإسلامية، كما يفعل الكثيرون ممن ينتسبون ظلماً إلى الإسلام، ودوحته الوارفة، فى بيئة تصم كل ما هو إسلامى بكل أوصاف القبح والرذيلة. أما السبب الرابع، فهو هذه المسحة الوطنية الأبية، التى تصر على التمسك الحق، وتدعو كل أنصاره إلى معسكرها، ولكنها لا تعذر كل من يعانده. لاشك ان هذه الأسباب هى التى دفعت الشباب فى العالم العربى والإسلامى إلى تجديد الأمل فى الكثير مما يمكن تحقيقه، وأولها، أن السلطة الغاشمة فى أى بلد مهما كان الفساد منتشراً فى ربوعها، فإن بيتها كبيت العنكبوت، وهو أوهن البيوت، لا يصمد على نسيم الحق، فما بالنا برياحه العاتية، وعواصفه المدمرة.

نعم إن حماس تدرك أنها تدافع عن حقوق، وتستخدم مصطلحات بدأت الأجيال تفقد معناها، وبدأ الشك فى تحقيقها يتسلل إلى النفوس أمام سطوة إسرائيل، وسيطرتها الطاغية على الولايات المتحدة، وعلى القرار السياسى العربى. تدرك حماس أيضاً أن تعبيرها عن إرادة الشعب الفلسطينى فى أن يسترد وطنه السليب هو خير زاد فى هذه المهمة التى نذرت نفسها لها رخيصاً فى سبيل تحقيقها، وسجلها حافل بتضحيات إنسانية. ولذلك عندما تفاضلت القوى أمام هذا الشعب اختار الأقرب إلى الصدق، ولكنه اختار أيضاً أن يحيط هذه الحركة بكل الإشفاق من هذه المهمة التى تبدو للبعض مستحيلة. وعندما اقترب فى كتاباتى من هذه النقطة، فإننى أخشى أن تفسر هذه الكتابات بأحد تفسيرين. إما أنها تحت ستار

الإشفاق تدعو إلى الركون إلى الأمر الواقع بكل سوآته، وهذا أبعد ما أقصد إليه، وإما أنها تبارك هؤلاء الفتية ثقة فى نصر الله مع المخاطرة بأن يحسب هذا على أنه نوع من السذاجة السياسية، التى لا تقدر خطورة الواقع، وتدرك أننا قد تجاوزنا زمن المعجزات.

إن ما تملكه حماس من هذه الأوراق لا يكفى، ومن الظلم أن تدع المنطقة العربية والإسلامية حماس فى مواجهة قبيلتها الفلسطينية، وأمام الوحش الإسرائيلى الكاسر، بذرائع متعددة، لست مستعداً حتى لمجرد تكرارها. فتلك لحظة فاصلة لبعث القضية الفلسطينية، وسوف يحكم التاريخ بشكل بالغ القسوة على كل الزعامات والدول والجماعات والأفراد الذين استكانوا إلى أن الصراع العربى الإسرائيلى قد أصبح صراعاً فلسطينياً إسرائيلياً، ثم تواضع لكى يصبح صراعاً بين إسرائيل وحماس وحدها، وهذا أقصى ما يمكن أن نتصوره فى هذا الظرف. هذه القوى العربية والإسلامية التى تتذرع بالحكمة، إنما تتحلى بحكمة الجبناء، وقعود المهزومين الذين استراحوا إلى سقوطهم النفسى والأخلاقى، ويرددون بأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان. وأما القبيلة الفلسطينية، فإن ظلمها لحماس قد عبر عنه شاعرنا اصدق تعبير عندما قال :

وظلم ذوى القربى أشد مرارة على النفس من وقع الحسام المهندِ

فما هو المطلوب إذن فلسطينياً وعربياً وإسلامياً؟

لا أظن أننا نختلف على ما يجب عمله لمساندة مشروع حماس. فعلى المستوى الفلسطينى، يجب أن تدرك القيادات الفلسطينية من فتح وغيرها أن حماس تجدد المشروع التحررى، الذى بدأته حركة التحرير الوطنى الفلسطينى، ولا يضيرها أن تحمل حماس الراية، مادامت هذه الراية قد تعرضت للانكسار عبر نضال هذه القوى المقدر لعقود طويلة. وأما على المستوى العربى، فإن مساندة حماس مادياً وسياسياً ودبلوماسياً أصبح أمراً واجباً حتى تكفر الدول العربية عن مواقفها التى ألزمتها بها الولايات المتحدة، على الأقل منذ قمة بيروت العربية ٢٠٠٢ حتى الآن، حيث حظرت عليها واشنطن حتى مجرد أن تذكر فى قرارات القمة كلمة الانتفاضة، بعد أن حذرتها الولايات المتحدة بأن مساندة الحكومات

العربية والمنظمات والشعوب فى المنطقة للانتفاضة هى مساندة للإرهاب، فالتزمت المواقف العربية معسكر أعداء الانتفاضة، بل ظهرت بعض القوى العربية متطوعة أو مأمورة بمظهر الواعظ والباحث عن السلام، فناصبت الانتفاضة العداء، وليس أقلها مشروع أبو مازن، الذى طالب بما أسماه عدم عسكرة الانتفاضة، وكأن الانتفاضة تقود جيشاً مسلحاً، وتستخدم الصواريخ والطائرات والدبابات، وأدنى هذا التيار التزام الإعلام العربى ولغة السياسة العربية بمصطلح غامض، خلط بين الأوراق، وساوى بين الضحية والجلاد، وهو حث المنظمات الفلسطينية على وقف العنف، وهو يعلم أن "العنف والعنف المضاد" مصطلحات إسرائيلية وأمريكية، يحلو للكثير من أبناء هذه المنطقة أن يرددوها بأمانة تامة، تماماً مثل مصطلح "الحرب على العراق"، أو "حرب الخليج" الأولى والثانية والثالثة وغيرها، وهو ما يدخل فى دائرة الاختراق السياسى والإعلامى الأمريكى للخطاب العربى، وهو اختراق مقصود أحياناً من الجانب العربى، ومدفوع أحياناً أخرى بالرغبة فى تكرار المصطلحات الدولية وعدم الخروج عليها.

ومن ناحية ثالثة، فإن المطلوب على المستوى الإسلامى، هو الالتحام بالساحة العربية فى المجالات السياسية والدبلوماسية والإعلامية، وتشكيل الرأى العام العربى والإسلامى الذى يؤثر بعد ذلك على الرأى العام الدولى، رغم أن بعض النظم العربية قد تخشى أن تتحول ضغوط الرأى العام إليها، حتى تتخذ مواقف واضحة فى هذا المشروع.

ومن نافلة القول، أن محاولة حماس الخروج إلى العالم الأرحب يحتاج هو الآخر إلى مساندة عربية وإسلامية. وكنت أتمنى أن ينتظر السفراء العرب والمسلمون وفد حماس فى أنقرة وموسكو، إظهاراً للمساندة العربية لهذا الخط مع إدراكه لتخوف العواصم العربية والإسلامية من التصميم الأمريكى على دعم الخط الإسرائيلى فى خنق حماس وحصارها. ولذلك فإن حصيلة الزيارتين لموسكو وأنقرة قد تواضعت بسبب التخلى العربى والإسلامى، حيث حاولت تركيا ألا تتمادى فى إغضاب إسرائيل بلا مقابل عربى أو إسلامى، كما تجنب رئيس وزراء تركيا مقابلة الوفد. وكذلك الحال فى موسكو، حيث كانت التصريحات الروسية عندما ظهرت المبادرة بدعوة حماس مختلفة تماماً عن تلك التى ظهرت أثناء

الزيارة. ذلك انه خلال الأيام القليلة الفاصلة بين دعوة موسكو لحماس وبين تنفيذ هذه الدعوة صعدت إسرائيل والولايات المتحدة ضغوطهما على روسيا حتى تبنت روسيا هى الأخرى نفس الشروط الإسرائيلية والأمريكية، وكأن حماس كانت بحاجة الى أن تذهب خصيصاً إلى موسكو لكى تستمع إليها باللغة الروسية. صحيح أن روسيا تريد أن يكون لها مكان فى المنطقة العربية والإسلامية، وتعلم أن مساندتها لحماس على الخروج من عزلتها النفسية تضاف إلى المواقف السوفيتية السابقة فى مساندة القضية الفلسطينية، ولكن موسكو تدرك أيضاً أن الحكومات العربية والإسلامية ليست ممتنة بدعوة موسكو لحماس. ولذلك فإن أثر هذه الدعوة على هذه الحكومات يبدو عند موسكو ووفق حساباتها أمراً متواضعاً. ولما كانت العلاقات الدولية مؤسسة على المصالح، كما ان روسيا ليست هى الاتحاد السوفيتى أو عالم القطبية الثنائية الذى عاش فيه، فإن موسكو قدرت أن خسائر إغضابها لإسرائيل التى تساعدها فى قمع ثورة مسلمى الشيشان، وإغضابها لواشنطن بالتبعية ، التى تستطيع أن تؤثر عليها فى مواقع متعددة لن يعوضها أحد فى العالم العربى والإسلامى.

تلك هى صفحة الحساب البسيطة التى تتطلب زيادة رصيد وأوراق حماس، حتى يشعر العالم الخارجى أن مجاملة حماس تجد لها صدى فى العالم العربى، فلا يمكن أن تجامل الدول الأجنبية حماس لمجرد أنها تشعر بأن الحق الفلسطينى يستحق المساندة.

(١٥)

حماس والبدائل الإسرائيلية

أزعم أن المحرك الأساسى للموقف الدولى، خاصة الأمريكى والأوروبى ضد حماس، هو إسرائيل، ولذلك فمن المفيد أن نفهم كيف تفكر إسرائيل، وماذا تخطط إزاء حماس. والثابت أن إسرائيل تحث واشنطن على عدم التسامح مع حماس، وهى تدرك أن واشنطن وأوروبا ليس لهما قضية ضد حماس، وتدرك أيضاً أن ظهور حماس سوف يسمح بفهم جديد للقضية الفلسطينية، خاصة فى ضوء الاستنكار المكبوت فى كل العالم للمسلك الإسرائيلى المتطرف، الذى لا يدع مجالاً للشك فى أن إسرائيل ليست مستعدة لتقديم أى شئ مما تسيطر عليه من الأراضى، كما أنها ليست مستعدة للتخفيف عن الفلسطينيين، أو التوقف عن مطاردتهم، فجعل ذلك الموت أفضل من الحياة بالنسبة للشعب الفلسطينى. وتستطيع حماس بسهولة أن تقدم عرضاً جديداً، وتصنع مشهداً مؤثراً لمأساة هذا الشعب، خاصة إذا توافقت فتح والقوى الأخرى مع حماس، وألا تضع فى وجهها العراقيل، مما يساعد إسرائيل على تحديد خيارات سلبية فى النهاية.

والحق أن كل البدائل والخيارات الإسرائيلية تقوم على تحقيق هدف واحد، وهو التخلص من حماس كقوة سياسية تمكنها من الوقوف على منصة عالية بعد أن كانت تطارد فى ساحات القتال، وتعمل في سرية تحت الأرض.

اما الخيار الأول ، فهو ما عبر عنه Michael Herzog في مقاله في عدد شهر مارس ، وابريل من مجلة Foreign Affairs بعنوان " هل يمكن " استئناس حماس ؟ ويرى ان بعض المتفائلين (لاحظ الفرق بين المتفائل العربي والمتفائل الصهيوني)طبعاً من الصهاينة يعتقدون ان مشاركة حماس في قلب السياسة الفلسطينية سوف يدفع هذه المنظمة إلى اعتدال أهدافها الراديكالية وتكتيكاتها الإرهابية . ويرى أن التاريخ يظهر أن المشاركة السياسية تروض المناضلين ولكن ذلك يتحقق في ظل شروط معينة و محددة ولا يكاد يتوفر اى منها في حالة حماس . ولذلك فهو مقتنع بأن ترك حماس وعدم المساس بها سوف يسمح لها بان تتحول من منبوذ الى لاعب في الساحة السياسية .from a pariah to a player هذا البديل

الإسرائيلي يلقي دعما في العالم العربي ، حيث انبرى عدد من الكتاب الـ تاكيـد المقولة الإسرائيلية بان حماس عليها ان تختار بين الكفاح المسلح و العمل السياسي الرسمي ولا يمكن الجمع بين الإثنين . ورأى هذا الفريق من الكتـاب ان العمـل السياسي يخلو من مثاليات القتال المسلح ، ولذلك لا يمكن الجمع بينهما لهذا السبب . بل رأى فريق اخر أن عدم الجمع بين المثال والواقع اراء مستحدثاً او مبتكـراً ، وإنماهى ثنائية المثال و الواقع التي عرفتها الاجيال عبر القرون .ورأى فريق ثالث ان حماس كان لايجوز لها ان تشترك في الانتخابات اصلاً حتـى تتفـادى هـذه الازدواجية ، وهو ما عبر عنه الشيخ الظواهري فـي تنظـيم القاعـدة،لان هـذه الازدواجية لا تستطيع حماس التوفيق بين عناصرها . من ناحية أخرى رأى فريق رابع أن حماس سوف تضطر إما إلى الانسحاب من الحياة السياسية ، او التركيـز على الكفاح المسلح ، وإما الانصراف الكامل للحياة السياسية وترك الكفاح المسلح . اما الجمع بينهما فهذا ما لا يمكن تصوره . اما احتمالات الانصراف الـى العمـل المسلح ،او العمل السياسي فهذا يتوقف على عظم المخاطر التي تحيط بالحركـة و العراقيل التى توضع في طريقها . و المحقق أن الكفاح المسلح يسلم الـى العمـل السياسي ، وفي كل حركات التحرر الوطنى كان المفاوض يعمل على ضوء الكفاح المسلح. ولكن اسرائيل لا تريد ان ترى حماس أصلاً لا في السلطة ولا في الميدان . وكانت إسرائيل تأمل في أن تلبس حماس " طربوش السلطة " . فلا يكون هناك اى اثر لنجاح حماس حتى يسهل إسقاطها . البديل الثانى هو الوقيعة بين حماس و فتح إيذاناً بحرب اهلية بين الفلسطينيين مما يسهل على إسرائيل التـدخل لحمايـة السكان من" عبث "الساسة ،فتكسب وقتاً و نفساً حتى تجهز على الاثنين معاً.

البديل الثلث محاصرة حماس فلسطينياً و عربياً و التركيـز علـى شـروط إسرائيل و تصدير الضغوط إلى الدول العربية بمساعدة الولايات المتحدة . و تعتقد اسرائيل ان التضيق السياسي و المالي و النفسي على حماس يمكن ان يدفعها الـى اليأس فتنسحب من الساحة السياسية حتى يمكن حصارها ميدانياً و تحريض السلطة على التصدي لها .

ولاشك أن الساحة الفلسطينية الداخلية هى الحاضن الأكبر لحماس، أو المهدد الأول لها. ولذلك يندهش المراقبون من هذا الخلـط الـذى أحدثتـه حركـة فـتح

والمسئولون فيها بين اعتبارات التنافس الحزبى، وبين متطلبات الوحدة الوطنية، مادام الجميع يهدف إلى خدمة الشعب الفلسطيني، وانتزاع الحقوق الفلسطينية السليبة من إسرائيل. أما دواعى الوحدة الفلسطينية ، فلا أظن أنها تحتاج إلى تفصيل، فالكل فى عين الخطر. وإسرائيل لا تميز بين الثور الأبيض والأسود، إلا فى توقيت الالتهام. وحتى الذين يتعايشون معها ويلوذون بالصمت والعبارات الدبلوماسية الناعمة إزاء اعتداءاتها على المقاومة والشعب الفلسطينى لن يتمتعوا بذلك طويلاً، مادامت إسرائيل تريد الأرض التى يقفون عليها، وتعتزم التخلص من الشعب حتى تخلص الأرض لها. وقد عرفت إسرائيل ثمنهم وامتحنت وطنيتهم، فلا كرامة لهم عندها، ماداموا قد سكتوا على كرامة وطنهم. وفى هذه المساحة الحرجة تختلط الاتهامات، ولكن الأمر المتحقق هو أن عامل الوقت بالغ الحرج، فإما أن تختنق حماس وتفشل القضية الفلسطينية فى فرصة نادرة فى تاريخها المعاصر، وإما أن تنجح وينجح معها الجميع فى رفع قدرات المطالبة بحقوق الشعب الفلسطينى. ونظن أننا بحاجة إلى دراسة أوسع حول ما هو مطلوب لتحقيق هذه النتيجة إلى جانب الإرادة المتوفرة لدى حماس، والثقة فى نصر الله، وفى مساندة الشعب الفلسطينى.

البديل الرابع، وهو البديل الأسهل إسرائيلياً والأسوأ فلسطينياً، وهو تحالف بعض قوى الداخل مع المخطط الإسرائيلى لتصفية قيادة حماس فى الداخل والخارج، وعزل مستقبل الشعب الفلسطينى عن أى مؤشرات أو منارات لهذا المستقبل. وتستطيع إسرائيل أن تقوم بذلك، لأن تكاليفه السياسية الداخلية فى إسرائيل لا تذكر، كما أن تكاليفه السياسية الخارجية غير مؤثرة. ونظن أن إسرائيل تراهن على هذا البديل. فكيف يمكن تحصين الساحة الفلسطينية ضد العاصفة الإسرائيلية؟ هذا ما يحتاج إلى معالجة أخرى.

(١٦)

اقتحام سجن أريحا دروس وإشارات

قبل دقائق من اجتياح الجيش الإسرائيلى سجن أريحا انسحب المشرفون البريطانيون والأمريكيون، الذين كانوا يحرسون السجن بموجب اتفاق أُبرم عام ٢٠٠٢ بين السلطة الفلسطينية من ناحية، وكل من بريطانيا والولايات المتحدة من ناحية أخرى. وقد تم التوصل إلى هذا الترتيب بعد أن حاولت إسرائيل القبض على أحمد سعادات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عقب اغتيال الجبهة لوزير السياحة الإسرائيلى زئيفى رداً من الجبهة على اغتيال إسرائيل للأمين العام السابق للجبهة أبو على مصطفى. وكان الجدل قد ثار بين عرفات وإسرائيل، حيث أصر عرفات على محاكمته أمام القضاء الفلسطينى، بينما أصرت إسرائيل على استلامه ومحاكمته أمام القضاء الإسرائيلى، الذى يطبق العدالة الإسرائيلية، وهى جزء من المشروع الصهيونى الهادف إلى إبادة الفلسطينيين. وقد تم التوصل إلى حل وسط يتم بموجبه وضع سعادات فى سجن فى مقر عرفات فى المقاطعة تحت حراسة فلسطينية ومراقبين Monitors من بريطانيا والولايات المتحدة، وأبرم اتفاق أريحا لهذا الغرض الذى وافق عليه شارون حينذاك. وكانت محكمة فلسطينية قد قررت فى عام ٢٠٠٣ براءة سعادات من التهمة، وخشيت إسرائيل أن يطلق سراحه فشددت على ضرورة استمرار الاتفاق الثلاثى، ويقظة المراقبين الأجانب.

ومن الواضح أن اقتحام الجيس الإسرائيلى للسجن يهدف إلى اعتقال سعادات وخمسة من رفاقه حسبما أعلنت إسرائيل، وأنها سوف تبحث أوضاع مئات من المسجونين، على ضوء كشوف المطلوبين الفلسطينيين التى أعدتها إسرائيل ضد كل من شارك فى أى عمليات ضد إسرائيل، باعتبار هذه العمليات أعمالاً إرهابية.

ومن الواضح أيضاً أن الاقتحام تم بالتنسيق مع بريطانيا والولايات المتحدة، اللذين بررتا سحب مراقبيهما بالخوف عليهما بعد تزايد الحوادث الأمنية والانفلات الأمنى فى فلسطين. وبرر وزير الخارجية البريطانى، وكذلك المتحدث باسم الخارجية الأمريكية انسحاب المراقبين البريطانيين والأمريكيين من السجن بأن ذلك يدافع الخوف على حياتهم، وبسبب عدم تجاوب السلطة الفلسطينية مع طلباتهم

بضرورة توفير الحماية لهم. والواقع أن هذا التبرير لا يدفع عن بريطانيا والولايات المتحدة ما هو واضح من أنهما نسقا مع إسرائيل لاقتحام السجن. والطريف أن الموقف الأمريكي ينوه إلى أن وضع المراقبين فى السجن كان خدمة للسلطة الفلسطينية، ونسى أن نفس السلطة لاتزال قائمة، وأن هذا يدل على أن الدول الثلاث إسرائيل وبريطانيا والولايات المتحدة قد قصدا بهذا العمل إرسال عدة رسائل لحكومة حماس القادمة، وهى أن أحداً فى فلسطين ليس بعيداً عن البطش الإسرائيلى، وأن الاتفاقات لا قيمة لها، وأن ذلك الانتهاك لاتفاق أريحا عام ٢٠٠٢ رد على رفض حماس الاعتراف باتفاق أوسلو. والرسالة الأهم هى أن إسرائيل هى اللاعب الوحيد على الساحة، وأن قرارها لا معقب عليه.

من ناحية أخرى، اتهم أبو مازن بريطانيا والولايات المتحدة بالتواطؤ مع إسرائيل فى هذا العمل، ولكن أصابع الاتهام تتجه إلى تقصير السلطة. ولكنى أعتقد أن الجدل بين حماس وفتح حول تشكيل الحكومة والخط السياسى تجاه إسرائيل كان فرصة لإسرائيل لاقتحام السجن. ولا نظن أن التواطؤ حدث من جانب السلطة الحالية، لأن هذا العمل يعد إهانة لها أيضاً. وأغلب الظن أن توقيت الاقتحام مرتبط برغبة بريطانيا والولايات المتحدة تأكيد الرسائل الإسرائيلية السالف الإشارة إليها، وعزم الدولتين على دعم جزب "كاديما"، وهو حزب شارون الذى يقدم نفسه على أنه أكثر اعتدالاً من الليكود، والجميع على أبواب انتخابات حاسمة. كذلك أرادت إسرائيل أن تستبق حكومة حماس التى قد تفرج عن أحمد سعادات لاقتناعها بأنه مناضل ولا يجوز احتجازه أصلاً، وأن احتجازه كان ترتيباً مع السلطة لتهدئة الخواطر فى الدول الحليفة لإسرائيل.

وأخيراً، فإن اقتحام السجن رسالة إلى حماس بأن إسرائيل تستطيع أن تغتال من تشاء وتقرر ما تشاء، وأن الدول الكبرى رهن إشارتها.

والسؤال: ماذا بعد اعتقال سعادات ورفاقه والضحايا الشهداء الذين قضوا عليهم خلال اقتحام السجن، وتدمير السجن فى عملية نقلتها أجهزة الإعلام على الهواء؟

الدلالات لهذه العملية واضحة وتم الإشارة إليها، ولكنى اعتقد أن ما حدث يعتبر انتصاراً لمنطق حماس، وكانت هذه الجريمة اختباراً عملياً لهذا الخط الذى تجادل فيه فتح. فما هى جدوى مرونة أبومازن، وقد اعتبر هذا العمل لطمة له ولسياساته؟ وماذا يفيد اتهام بريطانيا والولايات المتحدة بالتواطؤ؟ وما هو مصير سعادات الذى قضى فى السجن أربع سنوات؟ وما جدوى أى اتفاق مع إسرائيل إذا كانت تلغيه بأى عمل، وفى أى وقت تجد مساندة الدول الكبرى؟

وأخيراً، أين العالم العربى. وكيف يبرر الضاغطون على حماس للاعتراف بإسرائيل، وهى كما قالت فى بيانها عن العملية أن الاعتراف هو اعتراف بحق إسرائيل فى الاستمرار فى القتل واعتراف بالمجرمين. ولكن بعد ذلك كله ما العمل، وأين مصداقية اللجنة الرباعية؟ تذكرت وأنا أسطر هذه الكلمات شيئاً من شعر أحد صعاليك العرب:

فإن كنت لا أستطيع دفع منيتى فدعنى أبادرها بما ملكت يدى

(١٧)

أثر الانتخابات الإسرائيلية

على فرص السلام فى فلسطين

لدينا فى الصورة فريقان كلاهما يواجه الآخر، وكلاهما يختلف خطه عن الآخر فى السعادة والابتهاج بالفوز- ففى اليوم التى أجريت فيه الانتخابات الإسرائيلية، والتى فاز بها حزب كاديما، وابتهج ثلث الشعب الإسرائيلى على الأقل بهذا الفوز، كانت حركة حماس تقدم حكوماتها للمجلس التشريعى، وتحصل على ثقته، ويبتهج الفلسطينيون بهذا الفوز. وتختلف البهجة لدى الفلسطينيين عنها عند الإسرائيليين. ففى فلسطين يشعر الناس بأن تعبيرهم الحر ثمنه مرتفع، وهو أدى إلى اغتيال البسمة على شفاههم، ولذلك أسباب كثيرة، أولها، الضغوط الداخلية التى تطالب حماس بأن تسلك نفس السبيل التى سلكته السلطة الفلسطينية السابقة، بما ينطوى عليه ذلك من مخاطر وتراجع وفوضا بين أنصار حماس. ويمثل هذا الاتجاه قيادة فتح وعلى رأسها أبومازن الذى قبل على مضض تشكيل الحكومة بعد أن رفضتها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأكد أبومازن أنه سوف يتدخل إذا أخلت حماس بعجلة القيادة، مؤكداً أنه يرى من خلال مفوضات سرية مع إسرائيل أن التسوية ممكنة خلال عام على الأقل. هذا التصريح أثار الدهشة بأن الإعلان عن تسوية خلال عام لا ينسجم مع الوضع الحالى للموقف الإسرائيلى.

أما المواقف الدولية المناهضة لحماس فقد شملت الدولة العظمة فى العالم، والاتحاد الأوروبى، وكندا، حيث أعلن عن وقف الاتصالات الدبلوماسية بين البعثات الدبلوماسية الأمريكية والكندية فى فلسطين، وبين حكومة حماس، فضلاً عن أن الموقف العربى من حماس فى القمة العربية كان موقفاً ضعيفاً.

على الجانب الآخر، أيد الإسرائيليون حزب كاديما، ولكن هذا التأييد كان أقل بنسبة ٣٠% مما كان متوقعاً، وسببه فى ذلك أن الناخبين أيدوا الحزب لأن شارون هو الذى أنشأه، ولكن التأييد لم يكن كافياً بسبب الفارق بين شخصية شارون وشخصية أولمرت. فالأول يتمتع بشخصية كاريزمية جعلت الناخبين يسيرون خلفه إينما كان، بينما خليفته لا يتمتع بهذه الشخصية، ولكنه يقود الحزب بنفس البرنامج

الذى وضعه شارون، وهذا البرنامج هو الى يتمتع بتأييد الشعب الإسرائيلي. لذلك، فإن الاحتفال بنجاح هذا الحزب عند الإسرائيليين يعنى الأمل فى استكمال المشروع الصهيونى واغتصاب الأرض الفلسطينية، فى مقابل الأمل الفلسطينى فى أن تنجح حماس فى تكسير العقبات التى تواجهها من أجل استرداد بعض الحقوق الفلسطينية المغتصبة. فالصورة كما نرى من الجانبين تظهر طرفين، الأول يسعى إلى استرداد حقوقه، والثانى يسعى إلى المزيد من اغتصاب هذه الحقوق. الأول لا يتمتع إلا بتأييد الشارع الفلسطينى والعربى، أما الثانى فيتمتع بتأييد الشارع الإسرائيلى، ويقود الدولة الإسرائيلية صوب مشروع شارون. ومعنى ذلك، أن المواجهة بين الطرفين لا مفر منها، خاصة بعد أن أعلن إسماعيل هنية رئيس وزراء السلطة أن حكومته لن تتهاون فى الدفاع عن الشعب الفلسطينى ضد العدوان الإسرائيلى. ومن الطبيعى أن تنفيذ برنامج كاديما، الذى فاز على أساسه فى الانتخابات، سوف يواجه بمقاومة فلسطينية، مما قد يؤدى إلى استمرار سياسة الاغتيال الإسرائيلية، والتراجع فى الصفوف الفلسطينية، وانهيار حكومة حماس بسبب الخلاف بينها وبين أبومازن حول العدوان الإسرائيلى. ويترتب على ذلك انهيار أى فرصة للتسوية، لأن أى تسوية سوف تكون لصالح الطرف الأقوى، ولكن التسوية فى ذاتها تكون ممكنة فى اللحظة أو عند النقطة التى يشعر فيها الطرفين أنهم بحاجة إلى التفاوض للوصول إلى هذه التسوية. والوضع الحالى فى فلسطين، والدعم الأمريكى المطلق لإسرائيل، والمطاردة الضغود المستمرة على الجانب الفلسطينى لا يمكن أن تساعد على الوصول إلى هذه النقطة. كذلك، فإن الدعم العربى المفقود يجعل حماس تكافح الداخل والخارج، بعد أن قررت القمة إعادة طرح المشروع العربى للسلام، وهو يمثل أقسى صور الاستجداء السياسى. والغريب أن العالم العربى يفزع لأن إسرائيل لا تتجاول مع اليد الممدودة لها بغصن الزيتون، ولم يدرك العالم العربى أن العلاقات الدولية لا تعترف إلا باللاعب الذى يحمل الأوراق المناسبة للعبة.

وفى الجانب العربى والفلسطينى، هناك أوراق كثيرة، ولكنها معطلة، وأنها لو استخدمت لدفعت إسرائيل إلى التفاوض. ومادامت إسرائيل تشعر بأن العالم العربى مستسلم لأقداره، فإن قوتها كفيلة باخضاع الشعب الفلسطينى، ويشعر إسرائيل بأنها اللاعب الوحيد الذى يقرر مصير اللعبة بنفس القواعد والأساليب التى تعود عليها.

خلاصة الـ ـرة، أن المشروع الصهيونى يتقدم إلى مساحات جديدة، بينما المشروع الفلسطيني لا يـ ـ نظرياً. ولكن أهم الأوراق عند حماس هو رصيد الشارع، واحترام العالم لخطابها، الذى يؤكد على إرادة شعب أعلن صوته منذ منتصف الستينات، وحملت حركة فتح لواء المعركة العسكرية والدبلوماسية والإعلامية والسياسية، حتى سلمت الراية لحماس، تجدد شباب المقاومة، وتضيف فصلاً جديداً فى سجل التأكيد على أن الحق الفلسطينى لن يضيع، مادامت سواعد أبنائه تتحدى الدبابات، وإرادات أفراده تتحدى الإبادة بالصواريخ والطائرات. فمن العبث إبادة عدّة ملايين أصروا على العيش فى أرضهم، مهما كانت القوى الغاشمة التى تساند قوى الغصب والإبادة.

(١٨)

صراع الإرادات على أرض فلسطين:(١)

ماذا لو استجابت حماس للشروط الإسرائيلية؟

تتعرض حماس لضغوط لم يسبق لها مثيل، خاصة بعد أن قرر الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة وقف المساعدات إلى الشعب الفلسطينى وسلطته الوطنية، مثلما تتعرض لضغوط هائلة من حركة فتح وأبومازن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وكل هذه الضغوط تطالب حماس بالواقعية، وذلك بأن تعترف بإسرائيل، وأن تعلن ما يسمونه بـ «نبذ العنف». ومعنى ذلك أن حكومة حماس التى تطالب بحقوق الشعب الفلسطينى، وبموقف حازم ضد المشروع الصهيونى، والرد على الاعتداءات الإسرائيلية، وتطالب بمفاوضات جادة من أجل التسوية الحقيقية التى تحفظ ما تبقى من هذه الحقوق، أصبحت تتحدث لغة مثالية، وتعيش فى برج عاجى، وأنها بذلك، وبسبب جهلها بقواعد اللعبة – حسبما ترى السلطة القديمة – قد سببت للشعب الفلسطينى المزيد من المعاناة، وعرضت الموظفين فى السلطة وأجهزة الأمن للحاجة إلى العيش. وعلى الجانب الإسرائيلى، تسعى حكومة أولمرت بعد تشكيلها إلى إقرار الكنيست لبرنامجها الذى قدمه حزب كاديما للناخب الإسرائيلى، ويقضى بضم المزيد من الأراضى الفلسطينية من خلال استكمال الجدار العازل والمستوطنات، والتخلى عن بعض المستوطنات التى سوف تضم فى الخطة التالية، وهو تنفيذ لمخطط شارون من طرف واحد.

وقد أوهمت إسرائيل العالم، وكذلك العالم العربى بأنها لم تجد شريكاً لها فى عملية السلام، بعد أن انحاز عرفات إلى نضال الشعب الفلسطينى، وخيب أملها فى أن تجعله حارساً لمشروعها من غضبة الشعب الفلسطينى، فتخلصت منه فى نفس الوقت الذى بررت فيه بذلك أسباب انفرادها بالقرار والعمل، وفات على العالم أن إسرائيل التى استبدلت عرفات بأبومازن كان يتعين أن تعتمده شريكاً فى عملية السلام الوهمية التى تحمل عنوان «خريطة الطريق» إلى إسرائيل الكبرى، ولكنها قررت أيضاً أن تمضى بخطتها الأحادية الجانب، من ناحية حتى تعفى أبومازن من الحرج أمام شعبه وهى تمضى بمشروعها فى مراحله المتقدمة، ومن ناحية أخرى،

حتى تتذرع بأن الجانب الفلسطيني لايزال يفتقر إلى الأهلية التى تمكنه من أن يكون شريكاً فى سلام تسعى إسرائيل إليه، فألقت اللوم على الجانب الفلسطينى. فلما جاءت حماس، وتركت وحدها تشكل الحكومة دون أن تكون قائداً لحكومة الوحدة الوطنية، بل وانقلبت عليها حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، التى تضم كافة الفصائل الفلسطينية، أصبح لدى إسرائيل المبرر المقبول حتى تمضى وحدها فى المشروع الصهيونى، وعذرها أن حماس لا تعترف بها، ولم تعلن نبذ العنف، وإسرائيل لا يمكنها – كما تعلن دائماً – أن تتعامل مع حكومة تشكلها حركة إرهابية. ومعنى ذلك أن صفة الإرهاب سوف تزول عن حماس بمجرد اعترافها بإسرائيل وبأوسلو، وإعلانها نبذ العنف. ومما قوى من ساعد الحجة الإسرائيلية أن فتح وأبومازن ومنظمة التحرير، وكلهم حريص على مصالح الشعب الفلسطينى، يقف فى خندق إسرائيل، ربما دون التقاء بينهم، بل إن الدول التى زارتها حماس، وهى أساساً موسكو وأنقرة، قد أسمعت حماس نفس الشروط والمواقف الإسرائيلية، وهى نفسها التى تصر عليها اللجنة الرباعية والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن. أى أن مطالبة حماس بالشروط الإسرائيلية تكتسب شرعيتها من كل هذه المصادر الدولية. وربما كان ذلك هو مصدر الحرج الذى استشعرته القمة العربية فى الخرطوم، وهى تنظر قضية الصراع فى فلسطين، وأزمة حماس التى خلقتها إسرائيل.

ولو سلمنا جدلاً أن حماس قبلت الشروط الإسرائيلية حتى بوصفها شروطاً سياسية، لأنه من الناحية القانونية ليس من حق إسرائيل أن تفرض هذه الشروط على حماس، فماذا تقدم إسرائيل مقابل ذلك؟ لقد كانت السلطة السابقة تقبل كل هذه الشروط، ومع ذلك جمدت إسرائيل أى عملية جدية لسلام حقيقى، وأرغمت السلطة على السكوت على تنفيذ المشروع الصهيونى، وهو الإبادة اليومية للشعب الفلسطينى، وآماله فى الحياة، وفى دولة مستقلة، وضم الأراضى الفلسطينية، والانفراد بتنفيذ هذا المشروع، فضلاً عن هدم المنازل والمزارع، وتضييق الخناق على الشعب فى حياته وكرامته.

ومعلوم أنه من الناحية القانونية، لا يمكن الاعتراف بإسرائيل إلا فى إطار اتفاقية سلام، لأن اتفاق أوسلو لا يمكن أن يكون اتفاقية للسلام، وهو مجرد إعلان

المبادئ اللازمة للتفاوض عليها للتوصل إلى تسوية. وأما الاعتراف بأوسلو، فماذا أفاد اعتراف السلطة السابقة بها؟ لا يجوز القول بأن وجود السلطة قائم قانوناً أو هو ثمرة أوسلو وأحد نتائجها، لأن السلطة منتخبة من الشعب الفلسطيني، وتستمد شرعيتها السياسية والقانونية من هذا الشعب. أما نبذ العنف فلا معنى له، لأن العنف الذى تقصده إسرائيل هو التصدى للعدوان الإسرائيلى، والأولى أن تطالب هذه الجهات الفلسطينية والدولية إسرائيل بوقف اعتداءاتها، لأن الأصل هو الاحتلال وسياساته العدوانية، واستمرار ضمه للأراضى الفلسطينية فى إطار المشروع الصهيونى، فإذا توقفت هذه السياسات وزال الاحتلال، لم يعد للتصدى والمقاومة موضع، ولحل السلام محل المواجهة. ولكن هل تستطيع الحكومة الإسرائيلية أن تقنع الشعب الإسرائيلى بالتخلى عن المشروع الصهيونى، فتوقف الضم عن طريق الجدار والاستيطان، وتمكن الفلسطينيين من العيش فى دولة حتى فى مساحة ضيقة إلى جانبها؟ لا أظن ذلك، بل أظن أن الذى يزعج إسرائيل أن حماس تتحدث لغة الحق، وهى تتسلح بالنزاهة والنقاء الوطنى والسياسى، وأن إسرائيل سعدت بسلطة فاسدة ضاق الشعب ذرعاً بها وبالاحتلال، ولذلك أقبل على سلطة نزيهة تتصدى للاحتلال.

ونفترض جدلاً أيضاً أن حماس استجابت للشروط الإسرائيلية، كما تطالبها بعض الدول العربية والأجنبية، فإنها بذلك سوف تعفى إسرائيل من الحرج من مواصلة مشروعها الصهيونى، ولكن ذلك سوف يؤدى فى نفس الوقت إلى زوال الشرعية السياسية عن حماس، لأن الشعب الفلسطينى قد أكد ثقته فيها بناء على برنامج الإصلاح والتطوير والتحرير، وبذلك تكون إسرائيل، إذا دفعت حماس إلى التخلى عن لاءاتها، قد كسبت الساحة فى جانبين هامين: الأول، أن تحرق حماس وينزع الشعب ثقته منها، ولن يقبل أنها اضطرت إلى ذلك بسبب الحصار الخانق. وفى نفس الوقت، سوف يكون ذلك تفويضاً شرعياً لإسرائيل من الممثل الحقيقى للشعب الفلسطينى بالمضى فى مشروعها الصهيونى. وفوق ذلك، تكون إسرائيل قد نجحت نجاحاً باهراً فى اختطاف ثقة الشعب فى حماس لخدمة مخطط إسرائيل، كما تكون قد فتحت الباب واسعاً أمام الدول العربية للتطبيع الرسمى مع إسرائيل تحت ستار أن طريق السلام فى فلسطين قد انفتح بمجرد استجابة حماس لشروط

إسرائيل. وسوف تنهال المساعدات على الشعب الفلسطينى تشجيعاً له على هذه النتائج الباهرة، بعد أن يكون الشعب قد فقد أمله وممثله الوحيد فى أول تجربة ديمقراطية حقيقية فى فلسطين.

ويجب أن نذكر فى هذا المقام، أن الإصلاح والنزاهة ومكافحة الفساد والديمقراطية فى فلسطين كانت تمثل الشروط الأساسية التى إن تمت فسوف يعم السلام ربوع فلسطين، وسوف يكون بوسع إسرائيل أن تتفاوض مع حكومة نظيفة نزيهة ديمقراطية. وقد ظلت هذه الشروط ذرائع لكى تتهرب إسرائيل والقوى الدولية الأخرى من استحقاقات السلام الحقيقى فى فلسطين، ولم يلتفت الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة إلى أن عرفات هو الرئيس العربى الوحيد الذى انتخب انتخاباً ديمقراطياً أشرفت عليه مجموعات من المراقبين الدوليين، وأن الفرق الدولية لمكافحة الفساد والإصلاح الإدارى والمالى من أمريكا وأوروبا والبنك الدولى قد ظلت تتوارد على فلسطين لتحقيق هذه الأهداف. فلما تحققت هذه الأهداف مع نشأة سلطة تسعى إلى مكافحة الفساد والارتفاع بأحوال الشعب الفلسطينى، وإعادة وضعه على خريطة الأمل نحو تسوية سياسية تحقق له آماله وحقوقه، ووصلت السلطة إلى الحكم من خلال عملية ديمقراطية شهد بها القاصى والدانى، سعى الجميع إلى معاقبة الشعب الذى ظن أن مطالبته بالديمقراطية ومكافحة الفساد هى أوراق اعتماده لنيل حقوقه المشروعة. والنتيجة التى خرج بها هذا الشعب فى هذه الملحمة المؤلمة هى أن الغرب كان يتواطأ مع إسرائيل بذرائع تبدو مطلوبة ومثالية، وهى النزاهة والديمقراطية، وعندما تحققت سارع إلى حصارها وخنقها، فانكشف الغطاء الأخلاقى فى سابقة حاسمة فى تاريخه الحديث، كما سقط القناع الإسرائيلى والأمريكى. صحيح أن الشعب الفلسطينى يعانى مع سلطته من القهر الدولى، وتكالب العالم لتبديد أحلامه الصغيرة فى حياة ديمقراطية نظيفة، تمهيداً لتحقيق أحلامه السياسية على ما تبقى من الأرض، ولكن الحقيقة هى أن العالم كله يتواطأ ضد هذا الشعب الذى صدّق يوماً أحاديث الديمقراطية والعدالة وغيرها، ولكنه أدرك أن كل هذه المفاهيم ستظل نجوماً زاهرة فى سماوات العالم العربى، بينما هى تتحقق بالفعل على الأراضى الأوروبية لأبناء الغرب وحدهم.

والسؤال هو: ماذا لو أصرت حماس على موقفها الصامد ومعها الشعب الفلسطينى؟ هذا هو موضوع مقال آخر.

(١٩)

صراع الإرادات على أرض فلسطين:(٢)

هل تصمد حماس لكل هذه الضغوط

إذا كانت القوة الرئيسية فى النظام الدولى قد أجمعت على محاصرة حماس، فهل المطلوب هو القضاء على سلطة حماس، أم المطلوب هو إحراق أوراق حماس فى يديها بدعوى المرونة والواقعية؟ وإذا كان مفهوماً أن الولايات المتحدة أصبحت مسخرة لخدمة المشروع الصهيونى، وهو ما يؤكده الجدل الدائر الآن فى الولايات المتحدة حول هذه القضية، خاصة بعد نشر الدراسة الخاصة بالعلاقات الأمريكية الإسرائيلية التى حذرت واشنطن من المضى فى تنفيذ الأهداف الأمنية الإسرائيلية على حساب المصالح الأمريكية، فإن نفس القوى الصهيونية لاتزال تسعى إلى توجيه القوى الأمريكية لتحقيق الأهداف الإسرائيلية ضد حماس وإيران وغيرهما. كذلك ضيقت القوى الوطنية فى الولايات المتحدة الخناق على الإدارة بعد أن تكشف بالوثائق أن الرئيس بوش سرب معلومات حساسة بشأن العراق، مما يؤكد اتهامه بأنه قام بغزو العراق استجابة لإلحاح إسرائيلى، كما أنه يخطط لضرب إيران لتحقيق أهداف إسرائيلية.

تهدف هذه المقالة إلى مناقشة فرص الصمود أمام حماس فى وجه كل هذه الضغوط الدولية والداخلية، فى الوقت الذى تضيق فيه إسرائيل الخناق على الشعب الفلسطينى، وتستمر فى العدوان على المنظمات الفلسطينية فى كل الأراضى الفلسطينية. فهل تتغير معادلة القوة؟ وهل تصمد حماس حقاً فى وجه الضغوط دون أن تضطر إلى النزول قليلاً فى اتجاه المطالب الإسرائيلية؟ وما هى نقطة الالتقاء بين حماس وإسرائيل؟

لاشك أن صمود حماس يقوم على أساس شعورها بأنها تطالب بحقوق الشعب الفلسطينى فى الداخل، حيث من حقه أن تدير شئونه حكومة نظيفة تسهر على رعاية مصالحه، وفى مواجهة إسرائيل التى أنكرت كل حقوقه، بدءاً بحقه فى الحياة، وانتهاءاً بحقوقه السياسية. تشعر حماس أيضاً أنها تمثل أشواق الشعب الفلسطينى إلى الحياة الحرة من كل قيد، كما تدرك حماس أن ظروف الشعب

الفلسطيني ليست ظروفاً طبيعية، وأن إسرائيل ليست محتلاً عادياً، وإنما هي محتل يدعي الحق في الأرض ويسعى إلى إبادة الشعب، كما تدرك حماس البيئة الدولية والإقليمية المحيطة بها، وكلها داعمة لإسرائيل. كذلك تدرك حماس أن حركة فتح التي قادت النضال الفلسطيني منذ البداية، وحافظت على القضية الفلسطينية حية داخل فلسطين، وعلى المسرح الدولي قد أصابها الوهن والعجز، وأنها استكانت للواقع الذي طورته إسرائيل، وصارت معصوبة العينين في مجرى المشروع الصهيوني دون أن يكون ذلك اتهاماً لها بالتواطؤ مع إسرائيل. ولكن الذي لا تدركه حماس، وربما ليست مستعدة لإدراكه، هو أن المطالبة بكل شئ في وقت واحد يستعدي عليها الجميع. ففي داخل فلسطين تخشى سلطة فتح السابقة من أن تنجح تجربة حماس فيقاس عجز حركة فتح وفسادها على نزاهة حماس ونجاحها. كذلك تخشى حركة فتح من التحول بالكفاح الفلسطيني في الإطار العلماني إلى الإطار الديني، خاصة وأن حماس تتخذ الإسلام مرجعية لها، وإن أظهرت درجة عالية من المرونة والانفتاح على الأديان الأخرى، فأيدت ترشيح عدد من المسيحيين ضمن قوائمها الانتخابية. وتخشى فتح أيضاً من أن تفتح حماس ملفات الفساد فيكون ذلك سابقة خطيرة وفضيحة كبرى لبعض الرموز التي انخرطت في العمل الوطني، حتى لو كان لها رصيد في التاريخ النضالي، وكان لها اسم في سماء المسيرة الفلسطينية الطويلة.

أما إسرائيل، فتخشى أن تصبح حماس عقبة في سبيل تحقيق مشروعها لالتهام بقية فلسطين، وربما خالطتها مشاعر متضاربة عندما فازت حماس في الانتخابات، فحاولت في البداية أن تشيع أن إسرائيل هي التي أنشأت حماس، وهي التي سمحت لها بخوض الانتخابات، ولو كانت تعلم أنها سوف تنجح لمنعتها بكل الطرق من ذلك. ولكن هذه الدعاية فشلت في تحقيق هدف إسرائيل، فلجأت إسرائيل إلى الضغط على أبومازن حتى يقوم بدوره بالضغط على حماس، وهو ما حدث بالفعل، حيث قبل على مضض – بعد مساومات ومناورات – الحكومة التي شكلتها حماس، وبعد أن رفضت فتح والمنظمات الأخرى المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية حتى تتعرض حماس وحدها للضغوط، ثم تركت السلطة المنصرفة الخزانة العامة خاوية، بل وتعاني من الديون، وذلك حتى تشعر حماس بما كانت تعانيه

السلطة السابقة والعبء الذى تحملته تلك السلطة، فتضطر حماس إلى التخلى عن المهمة. وساعد على ذلك وقف المساعدات كلياً من جانب الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، وتقاعس العالم العربى عن نجدة حماس، وذلك حتى تنفجر من الداخل بسبب الحاجة إلى المال. كذلك تنظر إسرائيل إلى تجربة حماس بقلق شديد، لأنه حتى لو تمكنت حماس من التوصل إلى حل وسط مع إسرائيل، فإن إسرائيل لا تريد النجاح لبرامج الإصلاح التى تنفذها حماس، لأن نجاح حماس فى ذلك سوف يظهر قدرة الشعب الفلسطينى على أن يكون نموذجياً، وهذا ما يزعج إسرائيل مادام الصراع بين الشعبين يقوم على أساس التفاضل بين أهلية كل منهما للبقاء، حيث أوهمت إسرائيل العالم منذ البداية بأنها جاءت بشعب بلا أرض إلى أرض بلا شعب، وهذا هو الشعب الفلسطينى يثبت أنه أجدر الشعوب العربية فى الحضارة والبقاء. كذلك، فإن نجاح الشعب الفلسطينى فى تحقيق الديمقراطية ومقاومة الفساد سوف يكون لطمة للولايات المتحدة.

أما النظم العربية، فلاشك أنها ترقب تجربة حماس بقلق مكتوم، لأنها – أى حماس – تحقق ما تعانى منه هذه النظم وهو الاستبداد والفساد.

ولا نستبعد أن تكون إسرائيل قد صارحت الدول العربية بكل هذه المعانى، وأثارت مخاوفها مثلما فعلت من قبل عندما اقنعت الدول العربية بأن حماس «منظمة إرهابية»، ولايزال الجدل الخفى محتدماً بين إسرائيل والدول العربية حول الطابع الإرهابى لحماس. فترى إسرائيل، ومعها الولايات المتحدة، أن حماس منظمة إرهابية بطبيعتها، لأنها تطالب بكل فلسطين، بينما توافق إسرائيل والولايات المتحدة على مطالبة اليهود بكل فلسطين، ولا ترى الدولتان غضاضة فى ذلك، فضلاً عن أن هناك إجماعاً فى إسرائيل على ذلك، ولكن الخلاف يدور حول التوقيت والأساليب، وليس حول الهدف الأكبر، وهو ما يظهر من برامج الأحزاب الإسرائيلية الكبرى الثلاثة، وهى كاديما والليكود والعمل.

وأرجو ألا يفهم هذا التحليل على أنه إغلاق للأمل أمام صمود حماس، أو أن صمودها هو نوع من الانتحار، لأن المنظمة التى يضحى أعضاؤها بأرواحهم لا يعوزها الصمود السياسى والمعنوى، وهو لا يقل أهمية عن الصمود فى ميدان الشهادة.

فما هى الأوراق والعوامل التى يمكن لحماس أن تستفيد منها فى هذا الموقف العصيب؟ يمكن أن نذكر عدداً من الأوراق والعوامل التى تساعد صمود حماس. وأول هذه الأوراق هى الشعوب العربية والإسلامية وشعوب العالم التى ترى المؤامرة على شعب حلم يوماً بالحرية الداخلية، والتحرر من الاستعمار الإسرائيلى، ولكن مجرد الحلم وقفت دونه الأهوال، وهذا درس هام فى البيئة الدولية المعاصرة، بل يرى المؤامرة من خلال اللجنة الرباعية المكلفة بالبحث عن حل للصراع، ويرى العالم كله يتصدى لحماس الطرف المقاوم، ولا يتصدى للمعتدى الإسرائيلى. هذا المناخ الدولى يحبط الشعوب الصغيرة، كما يفقدها الحق فى أن ترى الانصاف. أما الدرس الثانى الذى خرجت به الشعوب، فهو أن الديمقراطية الغربية وشعاراتها فى الحرية والاستقلال، ليست سوى شعارات جوفاء، وتستغل لأطماع سياسية، وللتلاعب بآمال هذه الشعوب. أما الورقة الثانية، فهى أن الشعوب العربية والإسلامية يمكن أن تسد حاجات الشعب الفلسطينى حتى لا يضطر إلى التعرض للضغوط والابتزاز. الورقة الثالثة، هى الحكومات العربية التى لا يجوز أن تظل على موقف الصامت إزاء قتل تجربة حماس، مما يؤدى إلى توترات داخل المجتمعات العربية، ويزيد الضغوط على هذه الحكومات. وأعتقد أن موقف الحكومات العربية كان أحد أسباب توحش المواقف الأجنبية ضد حماس. ولو كانت الدول العربية قد حافظت على حماس منذ البداية لكان صدامها السياسى مع إسرائيل محققاً، ولكانت العلاقات الثنائية بين كل دولة عربية وواشنطن قد تعرضت للانكشاف. فكيف تخرج الدول العربية من هذا المأزق حتى توفق بين الجانبين؟

أما الساحة الإسرائيلية، فلا يتوقع لها تحسناً، بل نتوقع أن تفتح إسرائيل قضية العرب فيها خلال الفترة القادمة. وأما الولايات المتحدة وأوروبا، فإن الأمل كبير فى أن تتعرض الإدارة الحالية فى واشنطن للمشاكل حتى تعيد واشنطن النظر فى سياساتها، خاصة بعد أن تردد أن الإدارة بدأت تضيق ذرعاً بالضغوط الإسرائيلية والابتزاز، حسبما أشارت الدراسة السالف الإشارة إليها. إن المستقبل يمكن أن يطور الكثير مادام الصمود فى مواجهة الظلم والبغى سيظل ساحة للجهاد والاستشهاد.

وأخيراً، يجب أن تدرك إسرائيل أن محاربة حماس ينهى أى أمل لدى الشعب الفلسطينى فى الحياة، مما يؤدى إلى انقضاضه على إسرائيل، بعد ان فقد الحرص على ما تبقى من أمل فى الحياة. ويجب أن تدرك إسرائيل أيضاً أن موقف فتح يرتبط بالتنافس الحزبى داخل فلسطين، وقد فات الوقت الذى تستطيع إسرائيل أن تدعى فيه بأن سلطة فتح كانت تسكت على مخطط إسرائيل فى ابتلاع إسرائيل، وتتآمر على مقدرات الشعب الفلسطينى، كما يجب أن تدرك فتح أن إسرائيل هى المحتل والعدو، وأن حماس تحاول أن تحمل الراية الثقيلة، وأن طريق الجهاد لا يحتمل التنافس، ولكن فشل حماس سوف يؤدى إلى انهيار المعبد على رؤوس الجميع.

(٢٠)

هل يحق لأبى مازن إقالة حكومة حماس؟

تواجه حكومة حماس ضغوطاً هائلة بدأت بإسرائيل والولايات المتحدة ثم الاتحاد الأوربى واللجنه الرباعية والأمم المتحدة وتمثلت هذه الضغوط فى حجب المعونات المالية والاقتصادية والتحويلات النقدية والحصار السياسي والدبلوماسى الذى امتد إلى بعض الدول العربية، وكل ذلك لإرغام حماس على الاعتراف بإسرائيل والمرونة فى التعامل معها والاعتراف بالاتفاقات السابقة المبرمة بين السلطة الفلسطينية السابقة وإسرائيل وأولها أتفاق أوسلو. وراهن الجميع على أن ضغوط فتح فى الداخل والمضايقات التى تواجه حماس والنقد الإعلامى والسياسى المتصاعد الذى دفع مشعل إلى اتهام أبو مازن بأنه عميل لإسرائيل ورد أبو مازن بأن خالد مشعل هو مشعل الفتنة، فضلاً عن إقرار أبو مازن خلال زيارته للأردن باتهام الأردن لحماس بأنها هربت أسلحة عن طريق سوريا للقيام باغتيالات. والهجوم على مواقع إسرائيلية. وخلال زيارة أبو مازن لتركيا صرح بأنه يستطيع أن يقيل الحكومة التى أضرت بمصالح الشعب الفلسطينى وأن يدعو إلى انتخابات مبكرة، فردت حماس بأنها إن تركت الساحة السياسية قهراً وتآمراً فإنها سوف تتفرغ للمقاومة بعد هذه التجربة المريرة، خاصة بعد أن تردد وجود خطة سرية لإسقاط حماس وأنه لامفر أمام حماس من الاعتراف بإسرائيل وأنه يأسف لعدم التوافق بين حماس والرئاسة الفلسطينية. بل تردد بالفعل أن هناك خطة انقلاب تديرها ثلاثة شخصيات أساسية فى حركة فتح. وقد حل أبو مازن بالفعل القوة الأمنية التى شكلتها حكومة حماس، وأعلن أن من حقه حل الحكومة نفسها، كما أعرب أبو مازن عن أمله فى إنهاء الانتفاضة الممتدة منذ عام ٢٠٠٠. وكان طبيعاً أن تبتهج إسرائيل بالخلافات الحادة بين فتح وحماس، فأعلن أولمرت أن هذه الخلافات تؤكد رأى إسرائيل بعدم أهلية الطرف الفلسطينى فى عملية السلام، مما اضطر إسرائيل إلى المضى فى العملية من طرف واحد، ويأمل أن يتفهم المجتمع الدولى صواب النظرة الإسرائيلية.

فإلى أى مدى يجوز قانونا لرئيس السلطة الفلسطينية أن يقيل الحكومة الفلسطينية؟

لقد أشار القانون الأساسى الفلسطينى إلى مبررات استخدام منصب رئيس الوزراء فى حياة عرفات حتى ينتزع صلاحيات رئيس السلطة لصالح أبو مازن، ولكن القانون الأساسى اتجه إلى تقليص صلاحيات الرئيس وتضخيم صلاحيات رئيس الحكومة والبرلمان، بل جعل البرلمان هو مركز الثقل فى النظام السياسى الفلسطينى وفقاً لنص المادة الخامسة. بل إن المادة السادسة استحدثت حكماً يتيح للمحاكم أن تبسط ولايتها على جميع السلطات والأجهزة والهيئات والأشخاص وعدم النص على حصانة الرئيس وهجر نظرية أعمال السيادة المعروفة فى جميع دول العالم. وتقرر المادة ٣٧ أن مرجعية القرار فى أهلية الرئيس معقودة للمحكمة الدستورية والمجلس التشريعى. على الجانب الآخر حدد الدستور فى المادة ٣٨ سلطات الرئيس التنفيذية وجعل أى تجاوزات موجباً للطعن والإلغاء بل وعدم النفاذ لدى من يوجه إليه. ولما كان الدستور قد حصر صلاحيات الرئيس، فقد نص أيضاً على عدم جواز التوسع أو التضيق منها.

والواقع أن المادتين ٤٥ ، ٤٦ من الدستور تعالج صلاحيات الرئيس بالنسبة لرئيس الحكومة فى مجال تكليفه بتشكيل الحكومة، وإقالة الحكومة وقبول إستقالتها ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد. وهذه الصلاحيات يمارسها الرئيس فى ضوء ما قررته أحكام الدستور وأهمها أن مجلس الوزراء مهمته مساعدة الرئيس فى أداء مهامه المنصوص عليها فى الدستور، وتقيد الرئيس فى ممارسة هذه الصلاحيات بمعيار المصلحة العامة وعدم التعسف فى استعمال هذه الصلاحيات. كذلك تمارس هذه الصلاحيات فى حدود القاعدة العامة المقرره فى المادة ٦٣ وهى أن الولايات العامة للسلطة التنفيذية متروكة لمجلس الوزراء وهو الأداة التنفيذية والإدارية العليا، وكذلك القاعدة التى تؤكد أن صلاحيات الرئيس محددة حصراً ومالم ينص عليه يقع فى اختصاص الحكومة. ولكن الحكومة تخضع فى الرقابة والتوجيه للبرلمان والقضاء والرئيس. ولما كان البرلمان هو صاحب الولاية العامة فى الدستور الفلسطينى فهو الذى يملك دعم الحكومة، إذا قررت عدم تنفيذ تعليمات الرئيس أو توجيهاته، كما أن البرلمان هو الذى يقدر الاعتراض الرئاسى.

ونخلص من هذه الأحكام إلى أنه يجوز لرئيس السلطة أن يقيل الحكومة ولكن الحكومة تستطيع أن تلجأ إلى البرلمان لتحدى هذا القرار، مما يحدث صداما سياسياً حاداً بين الرئيس من ناحية، والحكومة والبرلمان من ناحية أخرى.

(٢١)

هل تبطل خطة أولمرت

الاعتراف الفلسطيني السابق بإسرائيل؟

تلح إسرائيل ومعظم الأطراف في المجتمع الدولي على أن حماس لابد أن تعترف بإسرائيل كمقدمة ضرورية لكي تنهال المساعدات على الشعب الفلسطيني.من ناحية ثانية ألحت إسرائيل على أن هذا الاعتراف ضروري لفتح أبواب الاتصال و التشاور مع إسرائيل لمعالجة مختلف القضايا اليومية التي تهم الشعب الفلسطيني. من ناحية ثالثة تؤكد إسرائيل أن اعتراف حماس بها هو التزام قانونى أساسه الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والفلسطينيين، وهى تشير في ذلك إلى وثيقة الاعتراف بين ياسر عرفات وإسحاق رابين التي وقعها الطرفان عند توقيعهما لاتفاق أوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣. ولما كانت حكومة حماس قد ورثت الحكومات الفلسطينية السابقة، فإن حماس ملزمة بالاعتراف بإسرائيل، وهو تحصيل حاصل لأنها لا تبتدئ اعترافاً جديداً، وإنما تستمر فى تقليد قديم. تضيف إسرائيل أن حماس يجب أن تعترف باتفاق أوسلو الذي ترتب عليه في نظر اسرائيل وعدد من الأطراف العربية والفلسطينية في الأراضي الفلسطينية بعض الالتزامات المفيدة للشعب الفلسطينى. ويترتب على عدم اعتراف حماس باتفاق أوسلو عدم اعترافها بالاتفاقات اللاحقة على أوسلو والمنفذة لبعض أحكامها لصالح الشعب الفلسطينى، وقد وصل إصرار إسرائيل على هذه المفاهيم أن قطعت كل اتصال مع الحكومة الفلسطينية وأكدت إنها لن تعترف بحكومة تمثل حماس وهى المنظمة الإرهابية وإنها أرادت أن تتحول إلى حكومة مسؤلة فلابد أن تحترم الإرث القانوني للحكومات السابقة، وأن عدم التزامها لذلك يعرض مصالح الشعب الفلسطيني للخطر، ويؤدي إلى عزل حكومة حماس في جانب، مقابل العالم كله في جانب آخر.

ومعلوم أن قضية الاعتراف قد تم التركيز عليها باعتبارها ذريعة لموقف سياسي. ومعلوم أيضاً أن حماس قد أعلنت أنها مستعدة للاعتراف بإسرائيل في إطار تسوية شاملة، تعترف فيها إسرائيل كذلك بالحقوق المشروعة للشعب

الفلسطيني. و الحق أن الحجة الإسرائيلية التي تصرّ عليها، هى ذريعة لموقفها كما أشرنا لا تستند إلى أساس قانوني. فالذي يسمى الاعتراف المتبادل لايعدو ان يكون اعترافا من جانب ياسر عرفات بصفته رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بالدولة الاسرائيلية. ولكن عرفات لم يحدد ماهية إسرائيل، هل هى إسرائيل ١٩٤٨ أم إسرائيل ١٩٦٧ وما حدودها وهل تشمل المستوطنات أم لا. أما اعتراف رابين فلم يكن أكثر من الموافقة على التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها وكيلاً عن الشعب الفلسطيني وهو في واقع الأمر اعتراف سياسي وليس اعترافاً قانونياً. ولا تمانع حماس في أن تعترف بكل الاتفاقيات و الترتيبات الاتفاقية التى تُخدم مصالح الشعب الفلسطيني بصرف النظر عن موقفها من أوسلو، لأن حماس تعلم أن السلطة السابقة التي اعترفت بأوسلو وبغيرها عانت من عدم اعتراف إسرائيل أوعدم احترامها لأى اتفاق. ولابد أن تصد حماس عن نفسها هذه الهجمة النفسية والسياسية والإعلامية التي تستند إلى مفاهيم ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب. ومن المعروف أن إسرائيل تسعى إلى استغلال موقف حماس الذي يطالب بجدية التسوية والتمسك بالحقوق الفلسطينية، ولكنه لم يهتم بتنفيذ المزاعم الإسرائيلية التي أصبح العالم كله يكررها و يؤكد الإقتناع بها. ورغم أن القضية في أساسها قضية سياسية تتخذ شكلاً قانونياً، إلا أن العناية بالجانب القانوني تفيد كثيراً في تفنيد الموقف الإسرائيلي.

ويبدو لنا أن ما يسمى بالاعتراف المتبادل بين رابين وعرفات هواعترف عام بحيث يترك تفاصيل القضايا بعد هذا الاعتراف المبدئى الذي يسمى بالاعتراف الإجرائي بالمفاوضات المفصلة. و بالفعل فإن المادة ٣١ من اتفاق إعلان المباديء الفلسطيني الإسرائيلي المعروف باتفاق أوسلو قد نصت على عدد من القضايا الرئيسية، وهى الحدود واللاجئين والقدس والمستوطنات والمياه. ومعنى ذلك يمتنع على إسرائيل أن تتخذ أي إجراء في هذه القضايا من طرف واحد أو أن تتصرف في هذه القضايا بشكل يجعل من الصعب التفاوض حول هذه القضايا في المستقبل.

وقد لوحظ أن إسرائيل قد أدارت ظهرها تماماً لهذا التفاهم وهذا الاتفاق وأعلنت أنها تتصرف من جانب واحد بحجة أن الطرف الفلسطيني غير قادر أو مؤهل لتلقي الحقوق والوفاء بالالتزامات، وهو ما يطلق عليه خطة الفصل بين

الإسرائيليين والفلسطينيين. وأعلن أولمرت عزمه على تنفيذها خلال السنوات الأربع القادمة وهى تقضي بالتصرف في هذه القضايا جميعها لصالح إسرائيل وحدها. وتعلم إسرائيل ذلك جيداً ولكنها تتجاهله وتسعى إلى طلب اعتراف جديد وهنا تكمن الخطورة. فالذى تريده إسرائيل ليس تأكيداً للاعتراف القديم، ولكنه في الواقع اعتراف بأن من حق إسرائيل أن تسوي هذه القضايا الرئيسية من طرف واحد، وأن الطرف الفلسطيني يوافق على المبدأ كما يعترف بإسرائيل وفق الحدود التي تحددها حكومتها. كما يعني الاعتراف الذي تريده إسرائيل أن تمنح حكومة حماس الحكومة الإسرائيلية موافقة مطلقة على بياض، وهذا أمر بالغ الخطورة لأن حماس هى الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. فإسرائيل ليس لديها سوى برنامج لضم الأراضي الفلسطينية وإنهاء القضية من طرف واحد، فماذا يفيد الاعتراف بهذا المعنى الخطير إلا إسرائيل؟ وهل يدرك العرب وأبو مازن ان القضية انتهت ولم يبقى سوى الاعتراف بالمخطط الإسرائيلي لإنهائها؟ وماذا جنى ابو مازن نفسه من مرونته مع إسرائيل إلا التجاهل و الإحراج؟. بل إن الحكومة الإسرائيلية قررت بالفعل أن التاريخ تجاوزه، وإنما هى فقط تعمل مع واشنطن على توظيفه لمخطط البلدين ضد الشعب الفلسطيني. إن قضية حماس ليست السعى إلى هزيمة أبو مازن، كما أن مشكلة أبو مازن ليست اسقاط حماس. فإسرائيل تتربص بالجميع، ولا تريد أحداً منهما حياً، بل تريد الأرض لليهود الأجدر بهذه الحياة.

ويبدو أن إسرائيل لاتريد إسقاط حماس خوفاً من التداعيات الخطيرة التى تترتب على ذلك، ولكنها تسعى بكل هذه الضغوط إلى تطويعها، لأن نجاح إسرائيل فى ذلك سوف يكون مؤشراً للحركات الإسلامية التى تتولى السلطة فى العالم العربى، مما يشجع هذه الحركات مادامت تسيطر على الشارع العربى وفى نفس الوقت تتحلى بالمرونة التى تريدها إسرائيل.

(٢٢)

لماذا تسوي فرنسا بين المقاومة الفلسطينية وبين الإرهاب في سيناء؟

خلال متابعتى لردود الأفعال المختلفة على تفجيرات دهب وإجماع العالم كله على إدانته لفت نظري تصريح وزير خارجية فرنسا تعليقاً على موقف حماس من تفجيرات دهب. فقد أدان أبو مازن هذه التفجيرات واعتبر بيان منظمة التحرير الفلسطينية أن هذه التفجيرات تقدم خدمة مجانية لمخططات إسرائيل. أما حركة حماس فقد أدانت هذه التفجيرات دون أن تحمل أحداً مسئوليتها، على خلاف كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح التي حملت إسرائيل وأمريكا المسئولية عن هذه التفجيرات. وقد اعتبر وزير الخارجية أن هذه الأدانة عنصر مهم في السياسة الخارجية لحكومة حماس. أي أن حماس في نظره كانت تقر الإرهاب وتساعد عليه وتمارسه باعتبارها منظمة إرهابية، ولكن رفضها للإرهاب في دهب وإدانتها له يُعد نقله جديدة في موقف حماس ودليل على إمكانية تطورها وانتقالها من مرحلة الإرهاب والجمود إلى مرحلة السياسة والحكم ولغة السياسة الدولية.

هذه النظرة الفرنسية التى تنسجم مع اعتبار حماس منظمة إرهابية شأنها شأن دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يشوبها لبس كبير في قراءة الأحداث، وفي ترتيب المواقف. فالمعلوم أن حماس ارتكبت الإرهاب ضد إرهاب إسرائيل. ومعلوم أن مواجهة الإرهاب بالإرهاب عمل مشروع. فالاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني وسياساته الباطشة قد أصبحت في نظر فرنسا والاتحاد الأوروبي عملاً مشروعاً، كما أصبحت مقاومته عملاً إرهابياً، استناداً إلى نظرية الرئيس بوش، وهى أن إسرائيل عندما تحتل وتتوسع وتضم الأراضي الفلسطينية فهى تمارس حقاً وأن إعاقتها عن ذلك يجعل حق إسرائيل ثابتاً فى أن تدافع عن الحق في الاحتلال والإبادة.

من ناحية أُخرى يسوي وزير خارجية فرنسا، في ضوء الموقف الغريب السابق إيضاحُه بين "إرهاب حماس"،"وإرهاب دهب" أي أن إدانة حماس لإرهاب دهب يعني أنها تابت وأنابت وانخرطت في سلك الأمم المتمدينة. لقد أدانت حماس

كل إرهاب حقيقي في مصر وغيرها، وتدرك أن كفاحها المسلح يتمتع بالمشروعية الدولية، بينما الإرهاب الذي ضرب السياح والسياحة والاستثمارات السياحية في دهب هو جريمة ضد الشعب المصري كله واعتداء خطير على كرامته ومصدر رزقه وتهديد خطير لأمن الوطن لا يجوز التساهل معه. فإرهاب دهب لايمكن أن يكون نضالاً مشروعاً من منظمة مشروعة ضد حكومة غير مشروعة، ولا هو أداة لهزيمة حكومة محتلة لدهب، إلاّ أن تكون هذه المنظمة صهيونية وتعتبر أن مصر قد اغتصبت دهب من إسرائيل، فقررت هذه المنظمة إزعاجها بهذه العمليات حتى تسلم مصر بحق إسرائيل في هذه المنطقة.

وأخيراً، فإن تصريح وزير الخارجية الفرنسي يعني أن حماس كانت تعتبر عملها ضد إسرائيل إرهاباً، ولكنها عندما تسلمت السلطة أدركت خطأ عملها وأقرت بسلامة الموقف الإسرائيلي الذي تسانده فرنسا ضمن سياساتها الجديدة في العالم العربي، و التي ترجو أن تلفت نظر الأخ الأكبر الأمريكي فيغفر لها زلاتها وينزلها في ركابه المنزله التى تليق بتائب.

لقد بلغ التقارب الفرنسي من واشنطن في سوريا ودارفور وفلسطين والعراق وغيرها أن انضمت فرنسا وحدها إلى واشنطن للضغط على ليبيا كي تفرج عن الممرضات البلغاريات اللاتي قمن بحقن أكثر من ربعمائة طفل ليبي بدماء ملوثة بالإيدز، وهو عمل متعمد يعتبر خيانة لأمانة المهنة، وهو بذلك يعد جريمة لإبادة هذا العدد الكبير من المرض باستغلال الوضع المهنى لهؤلاء الممرضات. ورغم أن ليبيا قررت إعادة محاكمة الممرضات بعد أن صدرت أحكام بالإعدام ضدهن، فإن الطلب الفرنسي الأمريكي يعكس موقفاً لا أخلاقيا واستهانة بأرواح الليبيين، ومجاملة لبلغاريا مقر المناورات الأطلسية. فهل فقدت فرنسا بوصلتها في العالم العربي أم أنها قررت أن تستعين ببوصله أمريكية في هذه المرحلة؟

يجب أن تدرك فرنسا أن هناك فرقا بين اضطرار العالم العربى للخضوع لمقتضيات السياسة الأمريكية، وبين رآيه فى السياسات الفرنسية المعاديه للمصالح العربية والتى أصبحت تتسم بالانتهازية وقصر النظر. ولابد أن تدرك فرنسا أن الصورة المشرقة لها فى عهد ديجول والتى استمرت مؤيدة للمصالح العربية خدمة للمصالح الفرنسية قد بدأت تتأكل، وأن رصيد فرنسا فى المنطقة بدأ يتأثر بشكل خطير، ولذلك يجب أن تحذر فرنسا من هذه المقارنه الظالمة بين المقاومة الفلسطينية المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلى الغاشم لفلسطين وبين المخططات الإرهابية التى تستهدف سيناء.

(٢٣)

أيهما أفضل لإسرائيل:

تطويع حماس أم إسقاط حكومتها؟.

لا شك أن حماس تصارع وتخوض معركة البقاء فـي السـاحة السياسـية. ولانظن أن تجربة حماس لها نظير فى تاريخ الأقطار المحتلة. فهى تواجه العـدو والصديق، والكل مجمع على أنها لابد أن تقبل بشروط إسرائيل. فلم تعد القضـية مناقشة هذه الشروط وبيان عدم دقتها أو العدل فيها، فالكل يعلم أن الطرف القـوى هو الذى يفرض شروطه، والمجتمع الدولى كله يسانده. صحيح أن الفارق أصـبح واضحاً بين سياسات القوة ومتطلبات الأخلاق الدولية، فى عصر ارتد فيه العالم إلى بدايات العصور الحديثة حين كانت القوة وحدها هى التى تحـدد الحـق وتفـرض التسويات المختلفة للمنازعات الدولية. ولكن الصحيح أيضاً هو أنه فى حالة إسرائيل تتوقف المعايير الدولية وتسود معايير المصلحة الإسرائيلية. فقد قررت إسرائيل منذ البداية أن قوتها العسكرية وقوة تحالفاتها الدولية هى التى شكلت تـاريخ إسـرائيل وعلاقاتها فى المنطقة، حتى تمكنت من كسر الإرادة الرسـمية العربيـة. ولـيس إصرار إسرائيل على أن تسوى القضية من طرف واحد إلا ترجمة لاختلال الميزان السياسى والعسكرى بين إسرائيل والطرف الفلسطينى، خاصـة بعـد أن انحسـر الصراع فارتد فلسطينياً إسرائيلياً كما بدأ يهودياً فلسطينياً قبل أن تظهر إسرائيل إلى الوجود مما استتبع تدخل الأطراف العربية. وتشير قراءة الحالة العربية والموقـف من القضية الفلسطينية بل حتى فى العالم كله إلى أن هناك توافقاً عربياً صامتاً على نقص اليد العربية عن القضية وتركها لإسرائيل تسويها بالشكل الذى تريد. ولـيس هنا مجال لشرح الأسباب والتراكمات التى أوصلت العالم العربى إلى هذا الحد الذى لم يعد لديه حساسية تجاه المشروع الصهيونى بعد انكسار المشروع العربى، فأصبح العالم العربى ينظر إلى ألفاظ كالصمود والمقاومة والتضحية بالكثير من اللامبـالاة التى يمكن أن تترجم أحياناً إلى حالة من الواقعية الجديدة. ففى قمة بيروت ٢٠٠٢ كان بوسع العالم العربى أن يتحدث عن الانتفاضة وإنشاء صناديق ضخمة لدعمها والإشادة بالعمليات الاستشهادية، فإذا كل ذلك ينقلب إلى عكسه تقريباً وفى أحسـن

الأحوال التزمت القمم العربية التالية الصمت التام. ولاشك أن توثق التحالف الصهيونى الأمريكى و"الهجمة الديمقراطية" الأمريكية، التى انكشف زيفها، على المنطقة العربية، وما ترتب على ذلك من غزو العراق، كل ذلك أصاب العالم العربى بالصدمة والوجوم السياسى، فبدأت القشرة العربية للصراع تتوارى، وبدأ الاختراق الدبلوماسى والتجارى الإسرائيلى تحت الضغط الأمريكى حقيقة واقعة لدرجة أن وزير خارجية إسرائيل قبيل قمة الجزائر عام ٢٠٠٥ تحدث بثقة عن علاقات إسرائيل مع عشر دول عربية جديدة، أى كل العالم العربى إذا أخذنا فى الاعتبار أن نصف الدول العربية تقريباً تقيم علاقات رسمية أو شبه رسمية مع إسرائيل.

والسؤال الآن: إذا كانت الضغوط الهائلة واستعداء الشعب الفلسطينى بسبب معاناته على حماس حتى أن ثلثه فى آخر استطلاع للرأى حث حماس على الاعتراف بإسرائيل لفك عنق الزجاجة مع كل المجتمع الدولى، كما أن أبو مازن بدأ يتحدث بثقه عن حقه الدستورى فى استبدال حكومة حماس بحكومة مقبولة من إسرائيل ومن العالم، نقول إذا كانت كل تلك الضغوط كفيلة باسقاط حماس فهل هذا فعلاً ما تريده إسرائيل؟ أم أن إسرائيل تريد تطويع حماس فقط دون القضاء عليها؟

نعتقد أن إسرائيل تضيق ذرعاً بحماس فى السلطة وفى المقاومة وكانت تأمل أن وجودها فى السلطة سوف يملى عليها ما أدركته الحكومات الفلسطينية السابقة. ولذلك التزمت إسرائيل بعدد من الوسائل الضاغطة والمغرية حتى تحاصر حماس منذ البداية دون أن تترك لحماس أية فرصة لكى ترتب خطابها وتنظم سلوكها. ويبدو أن إسرائيل تريد الخلاص من حماس ولكنها لاتريد مضاعفات لهذا العمل. وسوف ترحب باسقاط أبومازن لحكومة حماس حتى يظل التفاعل بين الأطراف الفلسطينية. وقد أعدت إسرائيل دراسة لصور الضغط المختلفة على حماس حتى تغير سلوكها وتقبل بشروط إسرائيل. ولكننا نظن أن إسرائيل ربما تفضل تطويع حماس بدلاً من التخلص منها، لأن ذلك يحقق لها عدداً من المزايا، أولها أن حماس بكل ثقلها الشعبى عندما تمتثل لشروط إسرائيل فإنها تضفي الشرعية على المشروع الصهيونى، خاصة فى مرحلة المقاومة، وأبرز معالمها استكمال الجدار العازل وضم الأراضى فى الضفة وكذلك المستوطنات إلى إسرائيل وحسم كل قضايا

الوضع النهائى من طرف واحد، أى أن حماس لن تكسب شيئاً وإنما تقر فقط بمشروع أولمرت. وثانى هذه المزايا هى أن تجربة حماس إذا اتجهت هذه الوجهة سوف تكون نموذجاً للحركات الإسلامية التى تتسابق على السلطة فى العالم العربى، وهو أمر تراهن عليه واشنطن وفق تصيحة قدمتها دراسة مؤسسة كارينجى فى مارس ٢٠٠٦. أى أن هناك فرقاً بين الطروحات النظرية المعادية للغرب، وبين السلوك البراجماتى عندما تصل إلى السلطة. وأما الميزة الثالثة فهى أن الشعب الفلسطينى سوف يفقد الثقه فى كل الأطياف السياسية ويستسلم لليأس ويقبل بأى تسوية بعد فقدان الثقه فى قياداته، وقد رأى أحد هذه المشاهد فى سلوك حركة فتح التى كانت من أشد خصوم حماس وأكثر الأطراف شراسة فى التصدى لحماس. ويبدو لنا أن هذه النظرة أى أهمية تطويع حماس هىَ نفسها التى يفضلها أبو مازن وكل من مصر والأردن، ولديها وجود سياسى وبرلمانى واضح للإخوان المسلمين، وهو أحد العوامل الهامة التى أثرت على موقفهما المنسق إزاء حركة حماس. فإذا أقدم أبومازن على إقالة حكومة حماس، فإن هذا القرار سوف يصطدم بالمجلس التشريعى الذى تسيطر عليه حماس، فتنشأ أزمة دستورية حادة تجعل الوضع الفلسطينى الهش فى دائرة الخطر المحقق، خاصة وأن خالد مشعل اتهم "أبومازن" بأنه عميل لإسرائيل. ولذلك نعتقد أن التلويح بإقالة الحكومة هو من قبيل توليد المزيد من الضغوط على حماس، التى لوحظ أنها بدأت تتحدث عن إمكان اعترافها بإسرائيل إذا اعترفت إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطينى، وهو شرط ميسور إذا أعلنت إسرائيل أن كل حقوق الشعب الفلسطينى قابلة للتفاوض، وهى صيغة تكفى رغم خلوها من أى التزام أو مضمون تماماً كما اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للشعب الفلسطينى فى المفاوضات دون أن تحدد مضمون المفاوضات التى وردت تفصيلاً فى اتفاق أوسلو.

وأخيراً، سواء سقطت حكومة حماس أو أقيلت، أو تم تطويع حماس، المهم أين تقع المصلحة الفلسطينية فى ضوء إصرار أولمرت على خطته التى لايعترف فيها بالشريك الفلسطينى، والذى يؤكد كل يوم أن الخلاف بين حماس وفتح يشهد بعدم قدرة هذا الشريك وجدارته.

وإذا كان من مصلحة إسرائيل أن يتم تطويع حماس، فهل تـدرك إسـرائيل ذلك؟ لا تشير دراسة المواقف الإسرائيلية إلى اتجاه محدد، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن المعالجات الإسرائيلية لقضية حماس تتجه في جزء منها فى المدى البعيد، حيث تعتبر حماس من العوارض السياسية التي يتعين إبطال مفعولها واستيعابها أو القضاء عليها. ولذلك فإن متابعة إسرائيل للتصريحات المتفائلة لقادة حمـاس تقـرأ على أساس أنها جزء من الحرب النفسية ومحاولة من جانب حماس للإيحاء بالأمل والتخفيف من وقع الحصار الدولي لحماس. وقد ترى إسرائيل أن هذه التصريحات ربما تعد ستاراً يتم تحته تطوير مواقف حماس من إسرائيل.

بعبارة أخرى، فإنه يبدو لنا أن إسرائيل تتجه بالفعل إلى تطويع حماس، وليس إلى القضاء عليها، لأنها تدرك من تجربة تعاملها مع الحكومات العربية أن التطويع عن طريق الضغوط وخلق أمر واقع يسمح بتخلي الحكومات العربية عن مواقفهـا التي لا يمكن تغييرها عن طريق القوة أو العداء. فهل تنجح إسرائيل فـي تطويـع حماس أم تنجح حماس في كسر العزلة وتطويع الموقف الإسرائيلي؟

(٢٤)

عندما تكون التسوية ستاراً لإبادة الفلسطينيين

لم يعد يخفى أن القضية الفلسطينية لم تعد تتعلق بالتسوية بين الإسرائيليين و الفلسطينيين وإنما تتعلق في الواقع بمشروع إسرائيلي يهدف في المقام الأول إلى "تنظيف" فلسطين من الفلسطينيين أو ما يطلق عليه التطهير العرقي (Ethnic cleansing)، حتى تستطيع إسرائيل أن تحصل على كل فلسطين بعد التخلص من سكانها. هذا الهدف الإسرائيلي يمكن أن نستدل عليه من قرينتين واضحتين، القرينة الأولى هي تصريحات المسئولين الإسرائيليين و مذكرات السياسيين وخاصة مذكرات شارون التي لا تخفي هذا الهدف. وأما القرينة الثانية، فهي سلوك إسرائيل منذ قيامها وهو التعامل مع الفلسطينيين على أنهم عرق لا يستحق البقاء وأنهم محتلون لهذه الأرض. والأدلة على ذلك يضيق بها المقام. لذلك يجب أن يفيق العالم العربي من أوهام السلام مع إسرائيل لأنه لا يمكن أن يقوم السلام بين الضحية و الجزار، كما أن الكتابات العربية قد تحدثت طويلاً عما أسمته بالإرهاب الإسرائيلي والصهيوني الذي مارسته إسرائيل من خلال سلسلة طويلة من المجازر التي تهدف إلى طرد السكان من أراضيهم، أو دفنهم في هذه الأراضي لكي تصبح ملكاً خاصاً لإسرائيل. ولذلك يجب أن يكف العالم العربي عن الحديث عن "الإرهاب" الإسرائيلي وان يسمى هذا الإرهاب بإسمه الحقيقي، فهو أداة لتنفيذ أعمال الإبادة ولا يمكن أن تتم الإبادة إلا بهذه الأعمال الإجرامية التي تفتقر حتى إلى الجانب الإنساني في الإبادة.

وللذين يَشكون في أن الإبادة هي الهدف الأساسي لإسرائيل، عليهم أن يتدبروا معنى استخدام إسرائيل للصواريخ و الطائرات الأمريكية في قتل الفلسطينيين.وفي هذه النقطة يقع الإعلام العربي في خطأ فادح عندما يردد نقده لإسرائيل لأنها تقتل المدنيين الأبرياء و كأن العالم العربي يسلم بأن أعضاء المقاومة الفلسطينية ليسوا مدنيين وليسوا أبرياء، ولذلك فعندما تغتال إسرائيل رموز المقاومة الميدانية فان الإعلام و الحكومات لا تدين هذه الأعمال و كأنها من حقوق إسرائيل. ولكن العالم العربي كان في البداية يدين اغتيال هذه الكوادر السياسية في

فلسطين، وهو لا يدرك إن إسرائيل تعمل وفق برنامج مخطط وهو استهداف الجميع بالقسوة التي تكشف عن جدية الهدف الإسرائيلي، وإلا كيف نفسر قتل الجنود الإسرائيليين لتلاميذ المدارس الفلسطينية بدماء باردة و كيف نفسر منع إسعاف المواطنين و تركهم عمداً ينزفون حتى الموت، بل كيف نفسر أن مجلس الوزراء الإسرائيلي يَعدُ خطة مُحكمه و يصدر قراراً سياسياً باغتيال الشيخ احمد ياسين. وعند هذه النقطة يجب أن ننبه المؤرخين، إلى أن مجرد اغتيال الشيخ احمد ياسين قد يوضح الحقيقة التي نتحدث عنها و هي الإبادة الفلسطينية، وإلا كيف نفسر إطلاق طائرة إسرائيلية صاروخاً على شيخ مسنّ ومعوقّ يسير على كرسي متحرك بسبب شلله وبمساعدة كاملة من مساعديه عند خروجه من المسجد بعد صلاة الفجر! إذا كان الهدف هو اغتيال الشيخ احمد ياسين، وهو ليس له أي دور في عمليات المقاومة سوى انه يبث من كرسيه المتحرك روح المقاومة و رمز الصمود للشعب الفلسطيني ضد غاصبيه،فإن هذا الاغتيال يمكن أن يتم بأبسط الطرق، وليس بهذه الطريقة التي تتعمد القول بأن إسرائيل تبيد الروح المقاومة ورمز العرق الفلسطيني

من الواضح أيضاً أن إسرائيل تستتر بمشروعات التسوية وخلط الأوراق وتظن أن الشعوب العربية غافلة فلا تجد حرجاً في أن تتحدث في وقت واحد عن خطة أولمرت، التي تجسد اخطر مراحل المشروع الصهيوني، كما تتحدث عن خريطة الطريق و تريد للعالم العربي أن يفهم أن المشروع الإسرائيلي والدولي متناغمان حسبما تزعم خطة أولمرت المعدلة، ولكن الحقيقة هي إن خطة أولمرت تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية على أساس أن القضية الفلسطينية تعني الإبقاء على الأرض و التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني، بينما خريطة الطريق تقدم تصوراً نظرياً ممتازاً لتسوية القضية الفلسطينية وتصفية الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام. غير أن خريطة الطريق وضعت لكي ينفذ منها جزء واحد وهو تفكيك المنظمات الفلسطينية عن طريق السلطة الوطنية الفلسطينية ، فإن نجحت في ذلك، فإن السلطة الفلسطينية يمكن أن تكون شريكاً في المشروع الصهيوني ، أما إن عجزت عن ذلك فإنها تشعل حرباً أهليةً في فلسطين، وكلا النهايتين هو المقصود من الجانب الإسرائيلي وتؤدي النتيجتان إلى نفس الهدف.

ولذلك يجب أن لا نخدع أنفسنا أو يخدعنا غيرنا بأن مشروعات التسوية تهدف حقاً إلى اقتسام الأرض بين الطرفين ولو كانت قسمة ظالمة، لأن إسرائيل تنظر إلى مشروعات التسوية على أنها أداة لتخدير العالم العربي ومحطة أو ستار لتنشيط المشروع الصهيوني.

ولعل خطة أولمرت قد أحيطت بعدد كبير من وسائل الإغواء والدجل السياسي مثل أن يفتح أولمرت الباب أمام مشاركة الطرف الفلسطيني طامعاً في تنفيذ الخطة وأن الطرف الفلسطيني المؤهل لنيل هذا "الشرف" هو "ابومازن" ولكن يجب أن يقدم أوراق اعتماده وهي القضاء على حماس ، وهكذا أصبح القضاء على حماس وليس على إسرائيل هو هدف" النضال" الفلسطيني.

وهكذا نرى أن ما يحدث في فلسطين من جانب فتح ضد حماس هو المكافأة الكبرى التي تقدمها فتح لإسرائيل، ولذلك تصر إسرائيل على أنها تتعامل مع فتح وحدها، ولكن هذه الفرصة لا تزال مفتوحة الأمد لأن المدة التي حددتها إسرائيل لكي يقفز الفائز في إطار السلام هي في الحقيقة المدة اللازمة لإشعال الساحة الفلسطينية حتى يختفي كل من يطالب بالحقوق الفلسطينية أو ينظر نظرة عدائية إلى إسرائيل.

فهل يدرك الشعب الفلسطيني حجم المأساة التي تحيط به بالإضافة إلى حملة الإبادة التي يمارسها العالم كله ضده عن طريق الحصار والتجويع بذرائع لا تصمد أمام أي تحليل جدي؟.

وأخيراً، فقد يكون ضرورياً أن تطالب الوفود العربية المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام، أن تطالب بأمر واحد وهو أن تحدد إسرائيل أمام العالم ماذا تريد على وجه اليقين من فلسطين.

إن الوفود العربية تدرك ما تريد إسرائيل، ولكنها تفضل استخدام اللغة الدبلوماسية التي تسود العالم وتحت ستارها تضيع فلسطين ولا أظن إنّ هذا اليوم ببعيد.

وإذا أرادت الوفود العربية أن تستوثق مما تريد إسرائيل صراحةً فعليها أن تطّلع منذ الآن على كلمة شارون رئيس وزراء إسرائيل السابق أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٠٥، حتى قبل أن تنتظر ما سيقوله أولمرت في الدورة القادمة. ولا يخفى أن هذه المرحلة تؤرخ بفصل مختلف وخطير من فصول القضية الفلسطينية قبل أن يتحول عنوان القضية إلى "القضية الإسرائيلية" وأن وجود الإدارة الحالية في واشنطن يجعل البرنامج الزمني لإنجاز خطة أولمرت متوافقاً مع نهاية ولاية هذه الإدارة ٢٠٠٨، فهل تظل الملهاة في فلسطين بين فتح وحماس رغم ذلك كله؟ وهل يرتفع أبو مازن إلى مستوى الكارثة التي تحيط ببلدة؟ وهل تظل الدبلوماسية العربية تردد بنفس الطريقة مقترحات التسوية وهي تدرك أن قيمة المقترحات تتحدد على أساس عدد أوراق القوة التي يمتلكها صاحب المقترحات؟!!.

(٢٥)

خطة أولمرت المعدلة وأوهام السلام

أعلنت إسرائيل أنها تقوم بتقديم خطة أولمرت معدلة حتى تكون أساساً للمفاوضات مع الفلسطينيين. والحق أنه لم يعد يخفى أن القضية الفلسطينية لم تعد تتعلق بالتسوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وإنما تتعلق في الواقع بمشروع إسرائيلي يهدف في المقام الأول إلى "تنظيف" فلسطين من الفلسطينيين أو ما يطلق عليه التطهير العرقي (Ethnic cleansing)، حتى تستطيع إسرائيل أن تحصل على كل فلسطين بعد التخلص من سكانها. هذا الهدف الإسرائيلي يمكن أن نستدل عليه من قرينتين واضحتين، القرينة الأولى هي تصريحات المسئولين الإسرائيليين و مذكرات السياسيين و خاصة مذكرات شارون التي لا تخفي هذا الهدف، وأما القرينة الثانية فهي سلوك إسرائيل منذ قيامها وهو التعامل مع الفلسطينيين على إنهم عرق لا يستحق البقاء و أنهم محتلون لهذه الأرض. والأدلة على ذلك يضيق بها المقام. لذلك يجب أن يفيق العالم العربي من أوهام السلام مع إسرائيل لأنه لا يمكن أن يقوم السلام بين الضحية و الجزّار، كما أن الكتابات العربية قد تحدثت طويلاً عما أسمته بالإرهاب الإسرائيلي والصهيوني الذي مارسته إسرائيل من خلال سلسلة طويلة من المجازر التي تهدف إلى طرد السكان من أراضيهم، أو دفنهم في هذه الأراضي لكي تصبح ملكاً خاصاً لإسرائيل. ولذلك يجب أن يكف العالم العربي عن الحديث عن "الإرهاب" الإسرائيلي وان يسمى هذا الإرهاب بإسمه الحقيقي، فهو أداة لتنفيذ أعمال الإبادة ولا يمكن أن تتم الإبادة إلا بهذه الأعمال الإجرامية التي تفتقر حتى إلى الجانب الإنساني في الإبادة.

وللذين يَشكون في أن الإبادة هي الهدف الأساسي لإسرائيل، عليهم أن يتدبروا معنى استخدام إسرائيل للصواريخ و الطائرات الأمريكية في قتل الفلسطينيين.وفي هذه النقطة يقع الإعلام العربي في خطأ فادح عندما يردد نقده لإسرائيل لأنها تقتل المدنيين الأبرياء و كأن العالم العربي يسلم بأن أعضاء المقاومة الفلسطينية ليسوا مدنيين وليسو أبرياء، ولذلك فعندما تغتال إسرائيل رموز المقاومة الميدانية فان الإعلام و الحكومات لا تدين هذه الأعمال و كأنها من حقوق

إسرائيل. ولكن العالم العربي كان في البداية يدين اغتيال هذه الكوادر السياسية في فلسطين، وهو لا يدرك إن إسرائيل تعمل وفق برنامج مخطط وهو استهداف الجميع بالقسوة التي تكشف عن جدية الهدف الإسرائيلي، وإلا كيف نفسر قتل الجنود الإسرائيليين لتلاميذ المدارس الفلسطينية بدماء باردة و كيف نفسر منع إسعاف المواطنين و تركهم عمداً ينزفون حتى الموت، بل كيف نفسر أن مجلس الوزراء الإسرائيلي يَعدُ خطة مُحكمه و يصدر قراراً سياسياً باغتيال الشيخ احمد ياسين. وعند هذه النقطة يجب أن ننبه المؤرخين، إلى أن مجرد اغتيال الشيخ احمد ياسين قد يوضح الحقيقة التي نتحدث عنها و هي الإبادة الفلسطينية، وإلا كيف نفسر إطلاق طائرة إسرائيلية صاروخاً على شيخ مسنّ ومعوقّ يسير على كرسي متحرك بسبب شلله وبمساعدة كاملة من مساعديه عند خروجه من المسجد بعد صلاة الفجر! إذا كان الهدف هو اغتيال الشيخ احمد ياسين، وهو ليس له أي دور في عمليات المقاومة سوى انه يبث من كرسيه المتحرك روح المقاومة و رمز الصمود للشعب الفلسطيني ضد غاصبيه،فإن هذا الاغتيال يمكن أن يتم بأبسط الطرق، وليس بهذه الطريقة التي تتعمد القول بأن إسرائيل تبيد الروح المقاومة ورمز العرق الفلسطيني.

(٢٦)

مخاطر لعبة الاستفتاء في فلسطين

ليس من شك في أن اقتراح أبومازن بأجراء استفتاء في فلسطين على الاعتراف بإسرائيل هو جزء من الصراع الداخلي بين فتح وحماس.

ويتابع العالم ببالغ الأسى هذا الفصل الجديد بين أبناء الشعب الواحد الذي تستهدفه إسرائيل دون تمييز. ولاشك أيضا أن السؤال المطروح على الاستفتاء يتفادى ذكر إسرائيل حتى يضمن أكبر قدر من الموافقة، بل أن السؤال يوظف محنة الأسرى في هذه الصراع اللاهي: حماس التي تثق بموقفها والذي أيدها الشعب الفلسطيني للعمل على تنفيذه، وفتح التي خسرت الانتخابات بسبب الانسحاب السياسي المستمر أمام البطش الإسرائيلي والترهل الإداري والاستبداد السياسي والفساد.

ولكن السؤال هو باختصار: هل توافق على وثيقة الأسرى؟ وهذا السؤال بذاته فيه من التحيز ما يشير إلى قدر التحايل على الموطن المسكين الذي لا يأمن على حياته ناهيك عن قوت يومه واضطراب أحواله وضياع غده، وهو يشبه ذلك الاستبيان الذي وزعته وزارة التعليم المصرية عام ١٩٥٣ على المعلمين ويقول: هل ترفض العمل في السودان الشقيق! فالسؤال المطروح يستجدي مكانة الأسرى عند ا أهلهم، وأنهم يرون أمرا من واقع معاناتهم ولنصرة القضية التي جاهدوا وأسروا من أجلها ويعانون عذاب السجون الإسرائيلية وصنوف الإبادة فيها صابرين محتسبين. ومن المعلوم أن الهدف من الاستفتاء هو الالتفاف على حماس وإحراجها، وأن فكرة الاستفتاء نفسها ليست منصوصاً عليها في القانون الأساسي الفلسطيني، فلا سبيل إلى القول بأن لاستفتاء غير قانوني كما قالت حماس، لأن الأصل في الأشياء كما تقول فتح هو الإباحة ما لم يرد نص يقيد هذه الإباحة أو يحضرها. فالاستفتاء مناورة سياسية في إطارا لصراع المرير بين فتح وحماس وفي إطار محاولة فتح إسقاط حماس، بعد أن تنزع من الشعب الفلسطيني موافقة على وثيقة الأسرى دون تحديد، وهي في الواقع لاتنطوي من قريب أو بعيد على الاعتراف بإسرائيل. وإذا راجعنا الوثيقة بهدوء وكذلك موقف حماس الرسمي المعلن لتبين لنا

على الفور بأن إنحاح أبو مازن على حماس بأن تعترف بإسرائيل لعل إسرائيل في نظره تقبل تقديم تنازلات مقابلة هو ضرب من التآمرأو من السذاجة خاصة وأنه يعرف تماما موقف إسرائيل الحقيقي. يضاف إلى ذلك أن حماس ووثيقة الأسرى تتفقان تماما في أن تتم التسوية وفق حدود ٤ يونيو ١٩٦٤ اي عدم المنازعة في وجود إسرائيل في الحدود السابقة على ٥ يونيو أي قرار التقسيم وبعض المكتسبات الإقليمية الإسرائيلية التي مكنت إسرائيل من ٢١,٥% من أراضي فلسطين خارج ما قرره قرار التقسيم، ثم تصر الوثيقة وحماس على حق العودة للاجئين وقرارات مجلس الأمن ورفض الاستيطان والتسوية المنفردة، والتأكيد على زوال الاحتلال فترة يونيو، وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها شرق القدس.

فإذا كان أبومازن يريد أن يضرب عصفورين هما إسرائيل وحماس بحجر واحد هو الاستفتاء فإن إسرائيل بادرت على لسان اولمرت بالتأكيد على ان الاستفتاء شأن فلسطيني داخلي لا يعني إسرائيل، وان إسرائيل تصر على شروطها وهو الاعتراف الصريح، لأن الاعتراف بإسرائيل لا يتضمنه سؤال الاستفتاء، كما أنه ليس وارد في وثيقة الأسرى الفلسطينية. ورغم ذلك يصر أبو مازن على إجراء الاستفتاء مما يعني أن القضية الأساسية تتعلق بالصراع مع حماس. وتعنى فكرة الاستفتاء أن الشعب الذي انتخب أبو مازن وحماس هو الذي يقرر سياسية الطرفين، حيث سوف يفسر أبو مازن الموافقة على الوثيقة على إنها موافقة على الاعتراف بإسرائيل وهذا غير صحيح، فليس قبول حدود ٤ يونيو يعني آليا الاعتراف بإسرائيل، وهناك فرق بين الاعتراف بإسرائيل ويبين قبول التسوية فيما وراء قرار التقسيم. ويعني الاستفتاء أيضا بمفهوم أبو مازن الاستفتاء على موقف حماس من شروط إسرائيل التي يتبناها أبو مازن ومن ورائه المجتمع الدولي كله ويعتبر هذه الشروط الشرعية الدولية والمدخل الصحيح للتسوية وهو يعلم علم اليقين أن الشروط الإسرائيلية هي مجرد ذرائع في إستراتجية القضاء سياسيا على حماس. والطريف أن إصرار أبو مازن على الاستفتاء قد زاد بعد اعتداءات إسرائيل الوحشية على غـزة وبـعد مـوقف أولمرت غير المـكترث بالاستفتاء، وبعد أن اضطرت حماس إلى الإعلان عن إنهاء الهدنة مع إسرائيل والقيام بمهاجمة أهداف إسرائيلية ردا على الغارة مما يجعل موضوع الاستفتاء في هذه الظروف ملهاة

غريبة لمخطط إسرائيل يهدف إلى القضاء على حماس في السلطة، والقضاء على حماس في الميدان حتى تخلوا الساحة لفتح فيكون ذلك هو الفتح المبين والنصر المؤزر، مما يشير إلى إن فتح مثل ثوار دارفور لايهمهم مأساة الشعب بقدر ما يهمهم الوجود في كراسي السلطة البالية التي يحيط بها الفناء من كل صوب.

ولا خلاف على إن هذا الاستفتاء سبب جديد للانقسام في الساحة الفلسطينية، فضلا عن أنة يثقل على ضمير الشعب الفلسطيني الذي يأمل من قيادته حماية من الإرهاب الإسرائيلي وتسهيلا لسبل عيشة والتطلع إلى حقوقه السياسية، فإذا أصر أبومازن على الاستفتاء فهو في الواقع يخير الشعب الفلسطيني بين حماس وموافقتها وبين المرونة حتى تتكشف عنه غمة الحصار وربما وعدة أبو مازن صراحة بذلك، فإن وافق الشعب على صيغة الاستفتاء فلن تكون له قيمة لدى إسرائيل ولن ترفع عنه الحصار، ولكن النتيجة في هذه الحالة تعتبر استفتاء على الثقة بحماس، وهي لن تقبل بالنتيجة، وأن كان الاستفتاء سلبيا فسوف يكون هزيمة ضخمة لأبومازن. وهذه يثير التساؤل حول مدى ثقة أبو مازن في النتيجة وهو مايدخل في مجال المقامرة السياسية التي تضيف أزمة طاحنة إلى ساحة مشحونة أصلا.

(٢٧)

الاجتياح الإسرائيلى لغزة

فى ضوء القانون الدولى العام

المشهد فى غزة يسمح بتعدد التفسيرات، حيث ساد التفسير الإسرائيلى فى غياب التفسير العربى. وكان اللافت للنظر هوأن سويسرا هى وحدها التى أدانت السلوك الإسرائيلى على أساس أنه يتناقض مع اتفاقات جنيف الخاصة بالقانون الدولى الإنسانى، وعلى الأخص الاتفاقية الرابعة التى توفر الحماية للسكان المدنيين تحت الاحتلال الحربى. والمشهد فى غزة باختصار الذى بدأ يوم ٢٠٠٦/٦/٢٨ هو أن عملية عسكرية قامت بها المقاومة الفلسطينية ضد أحد المواقع العسكرية الإسرائيلية قتل فيها عدد من الجنود الإسرائيليين، وتم اختطاف أحد الجنود أحياء. اتخذت إسرائيل من هذه العملية ذريعة للإعلان عن أن القضية تنحصر فى عملية إرهابية قام بها "الإرهابيون الفلسطينيون" واختطفوا فيها جنديا إسرائيليا "بريئاً" يقوم بواجبه وفق تعليمات الحكومة الإسرائيلية. صورت إسرائيل الحادث على أنه عمل إرهابى لا يجوز التفاوض بشأنه أو التوصل إلى تسوية حولهم، وإنما قررت إسرائيل أن قواتها وكل المجتمع الدولى يقفون صفاً واحداً ضد الإرهاب، وتقوم بعمليات واسعة يتم فيها تدمير المنشآت الحكومية، ومنازل السكان، وقتل واعتقال "العناصر الإرهابية"، وذلك حتى يرغم الخاطفون على تسليم الجندى المخطوف دون مقابل وهو إطلاق سراح معتقلين من النساء والأطفال فى السجون الإسرائيلية. ساندت الولايات المتحدة هذه النظرية الإسرائيلية، ووسعت دائرة الاتهام لكى تشمل أيضاً القيادات السياسية لحماس فى سوريا وفى فلسطين، وكذلك اتهام سوريا ومطالبتها بتسليم خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحماس، والذى تعتبره إسرائيل والولايات المتحدة رأس الإرهاب. كذلك باركت واشنطن اعتقال إسرائيل لعدد كبير من وزراء الحكومة الإسرائيلية وأعضاء المجلس التشريعى وقدمتهم بالفعل إلى المحاكمة بتهم القيام بعمليات إرهابية. ولا تزال إسرائيل تصر على أن الحملة العسكرية الشاملة على غزة وسكانها سوف تؤدى إلى تحرير الجندى المخطوف، دون أن تضطر إسرائيل إلى إدخال سابقة الخطف كوسيلة من وسائل الصراع، علماً بأن هذه الوسيلة استخدمت بالفعل بنجاح من جانب حزب الله فى لبنان.

من ناحية ثانية، فإن إسرائيل سجلت أن معظم الدول العربية تعتقد أن قضية غزة هى فقط قضية الجندى المخطوف، وأشارت بعض التعليقات الإسرائيلية إلى أن معظم الدول العربية لا تمانع فى أن يكون هدف العملية العسكرية الكبيرة فى غزة هو إسقاط حكومة حماس، ولكن خطف وزراء حماس يحرج الحكومات العربية.

لا شك أن تحديد طبيعة المشكلة هو الذى يحدد القضايا القانونية التى تثيرها هذه المشكلة. فإذا كانت إسرائيل تصر على أن نقطة البداية والنهاية هى خطف الجندى الإسرائيلى فى عملية إرهابية، ولذلك فإن أى فعل فى سبيل استرداده يكتسب المشروعية من الطابع الإجرامي للخطف وكذلك نبل الهدف الذى يحرك كل هذه الإجراءات وهو تحرير الجندى من خاطفيه. ويبدو أن سويسرا لا تمانع فى قبول هذا الوصف القانونى الذى يجرم الخطف ولكنها تدين التصرفات الإسرائيلية لأسباب عديدة: أولها عدم التناسب بين الفعل الفلسطينى ورد الفعل الإسرائيلى. وبالطبع فإن سويسرا ليست معنية بما نرى من أن الخطف هو الذريعة وأن الهدف الحقيقى متعدد الطبقات وينتهى فى المدى المنظور إلى إسقاط حكومة حماس.

أما السبب الثانى فى الموقف السويسرى فهو أن العملية الإسرائيلية تعتبر عقوبة جماعية دون تمييز، وهذا لا يفترض مشروعية الخطف من عدمه لأن اتفاقية جنيف الرابعة تمنع دولة الاحتلال من إنزال العقاب الجماعى وترويع السكان المدنيين.

كذلك تعتقد سويسرا أن خطف الوزراء وأعضاء المجلس التشريعى تؤدى إلى تعطيل أعمال الحكومة مما يدين الاحتلال المسؤل عن انتظام حياة الفلسطينيين ومرافقهم وتوفير الأمن لهم، وخاصة الكهرباء والماء التى قاطعتها إسرائيل عنهم وتتكفل الغارات الجوية بترويعهم وبث الرعب فى قلوبهم بل وقتلهم.

ولكننا نرى أن مهاجمة المقاومة الفلسطينية لموقع عسكرى إسرائيلى أمر مشروع فى إطار الصراع بين المقاومة والاحتلال، وأن خطف الجندى الإسرائيلى حتى لأغراض المقايضة مع المعتقلين الفلسطينيين أمر مشروع أيضاً، ولكن يعتبر الجندى أسيرا فى يد المقاومة الفلسطينية، ويتمتع بوضع الأسير وفقاً لاتفاقية جنيف

الثالثة. أما قيام إسرائيل بخطف الوزراء وأعضاء البرلمان فهى مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة وأتفاق أوسلو ولاتفاقيتى نيويورك لعامى ٧٣ و٧٩ وهما يقدمان حماية قانونية دولية للشخصيات المحمية دولياً ومن بينهم المسؤولون الفلسطينيون. بل إن تقديم هؤلاء المسؤولين إلى المحاكمة أمام محكمة إسرائيلية هو إمعان فى تجاهل قواعد القانون الدولى.

ولا يجوز مقايضة الأسير الإسرائيلى بالمسؤلين الفلسطينيين وذلك بسبب اختلاف الطبيعة القانونية لخطف الجندى ولاعتقال المسؤولين الفلسطينيين، الخطف مشروع للجندى المقاتل بينما خطف السياسيين وتعويق عمل الحكومة غير مشروع.

كذلك فإن أعمال القتل والاغتيال وتدمير المنازل والمنشآت تعتبر كلها جرائم حرب تلحق بالمسؤلين الإسرائيليين كما تلحق بالمسؤولين الأمريكيين الذين يؤيدون هذه الجرائم.

وقد يرد البعض بأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوربى يعتبرون المقاومة الفلسطينية إرهاباً كما يعتبرون المنظمات الفلسطينية إرهابية، وقد تم وضعها على القائمة السوداء مما يعنى تجريم المنظمات وأعمالها مما يسمح لإسرائيل بقتلهم بموجب قوائم المطلوبين. وبالفعل تقوم إسرائيل بتنفيذ أحكام الإعدام فى قيادات المقاومة تطبيقاً للنظرية الأمريكية التى تقر قتل الإرهابى قبل التحقق من هويته والتيقن من أعماله. ولم نسمع إدانة واحدة من الجانب الأوربى والأمريكى. وهذا الموقف الداعم للجرائم الإسرائيلية يؤدى إلى إدانة الزعماء الأوربيين والأمريكيين ويتطلب من العالم العربى موقفاً واضحاً مسانداً للمقاومة المشروعة.

والخلاصة، أن الحملة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى تتناقض مع التزامات إسرائيل فى اتفاقية جنيف الرابعة، وفى قواعد القانون الدولى باعتبارها سلطة محتلة وذلك فى ضوء الرأى الاستشارى لمحكمة العدل الدولية، الذى تحدته إسرائيل والولايات المتحدة صراحة. ولذلك فإن إدانة كافة التصرفات الإسرائيلية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة من جانب محكمة العدل الدولية فى قضية الجدار العازل تصلح أيضاً فى تحديد الوصف القانونى لعمليات اجتياح غزة من جانب إسرائيل، مهما حاولت أن ترغم العالم على تصوير الموقف على أنه قضية الجندى

المخطوف فى عملية إرهابية. ولو قدر لمحكمة العدل الدولية أن تعقب على اجتياح غزة من جانب إسرائيل لأعادت التأكيد على عدد من فقرات الـرأى الاستشـارى ولأمرت إسرائيل بالكف عن مهاجمة الفلسطينيين، والكف عن تعويق حكومة حماس والإطلاق الفورى للوزراء والنواب المعتقلين، ولأمرت إسـرائيل بالـدخول فـى مفاوضات جديهة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة للصراع فى فلسطين.

(٢٨)

المنطقة العازلة في غزة:

فصل جديد فى المشروع الصهيونى

لابد أن تحذر من القراءة المجتزأة للمشهد في غزة لأن إسرائيل تريد أن تصرف العالم عن حقيقة ما يحدث، إذ تؤكد علىَ أن القضية هي الجندى المخطوف "غدرا وإرهابا" ويجب أن يعود سالما حتى لو ظلت إسرائيل بأكملها في حالة تعبئة عامة ولو قضت على كل الشعب الفلسطيني، لأن إسرائيل لا تفرط في أبنائها أحياءًا وأمواتاً، كما أنها لا تتهاون في مكافحة هذا "الإرهاب الفلسطيني".

هذه القراءة المبسترة للصورة توقع في شرك التضليل والخداع، ولذلك فإن إسرائيل قبلت قيام مصر بدور في تحرير الجندي وهي تعلم أن نجاح مصر في ذلك ولو أنه خدمة كبرى لها وربما تم بشروط إسرائيل، فإن هذا النجاح في تحرير الجندي من قبضة آسريه سوف يعني الكثير لدور مصر وهي لا تريد ذلك، كما يعني انكشاف بقية المخطط الإسرائيلي، والحقيقة الواضحة التي تحاول إسرائيل أن تطمها هي أن هناك مخططا يرتبط بخطة أولمرت التي تستند إلى إرهاق الشعب الفلسطيني ومطاردته حتى يفر من أرضه ويضطر من بقى منه إلى القبول بخطته والتوقيع على اتفاقية السلام الإسرائيلي. ومعلوم أن الخطة ترتكز على الأرض عن طريق التوسع في الاستيطان والضم من خلال الترتيبات الإقليمية وبناء الجدار في كل الاتجاهات حتى تصبح حدود إسرائيل في التسوية قصيرة الأجل انتظارا لتحقيق التطابق بين حدود إسرائيل طريقا ثالثا للضم بعد الاستيطان والجدار وهو إنشاء منطقة عازلة في شمال غزة تكون جزءا من إسرائيل في مرحلة لاحقة. هذه الخطة والاستيطان والجدار تتم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالمخالفة المطلقة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة التي تحدد صلاحيات السلطة المحتلة ولقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يؤكد على أن الأراضي التي أحتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧هي جميعا أراض محتلة دون أن ينفي صفة الاحتلال على ما تم قبل عام ١٩٦٧، ونقصد بذلك أجزاء من الأراضي المصرية والقدس الغربية وبعض الأراضي الفلسطينية الأخرى خارج خط التقسيم لأن إسرائيل يوم ٤ يونيو ١٩٦٧ كانت تحتل ٧٨% من

الأراضي الفلسطينية بزيادة عن قرار التقسيم قدرها ٢١,٥% أي ربع فلسطين التاريخية.

كذلك تنشئ إسرائيل المنطقة العازلة ضمن سياسة الضم وهي تعلم أن ذلك يتحدى مباشرة قرار محكمة العدل الدولية التي تعرضت بالتفصيل لكل هذه التصرفات الإسرائيلية ورفضت المحكمة رفضا قاطعا كل الحجج الإسرائيلية لتبرير هذه التصرفات التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني في حياته وأرضه. معنى ذلك أنه لا عبرة بما تبرر به إسرائيل إقامة المنطقة العازلة على إنها من إجراءات الدفاع الشرعي لأن الذي يحتاج إلى الحماية والدفاع عن النفس هو الشعب المحتل الضعيف وليس الدولة المحتلة المغتصبة الحائزة لأكبر ترسانات الأسلحة في المنطقة.

ولكل هذه الأسياسة لا يجوز الاكتفاء بمجرد إدانة إنشاء المنطقة العازلة لأن إنشاء المنطقة الباطل بذاته سوف يؤدي إلى ضم المنطقة وإنشاء منطقة جديدة رغم تأكيد إسرائيل، التي قامت اصلا على الخداع والكذب، إنها انسحبت من غزة ولن تعود إليها، ورغم أن غاراتها وجرائمها في غزة زادت عن معدل جرائمها خلال الاحتلال، لأن إسرائيل سحبت مستوطنيها وجيشها التي كانت هدفا للمقاومة، فأصبحت أكثر انطلاقات دون ضابط فلسطيني أو إقليمي أو عالمي.

لقد سبق لإسرائيل أن أنشأت منطقة عازلة جنوب لبنان بطول الحدود اللبنانية الإسرائيلية عام ١٩٧٨ بحجة صد المقاومة الفلسطينية، ثم أنشأت جيشا للجنوب مرتبطا بها. ورغم أن هذه المنطقة الأمنية كانت انتهاكا واضحا لسيادة الأراضي اللبنانية أدانها مجلس الأمن بقراره رقم ٤٢٥، إلا أن إسرائيل لم تكن تنوي ضم المنطقة الأمنية، ثم اضطرت إسرائيل إلى النزوح من الجنوب كليا في مايو ٢٠٠٠ تحت ضربات المقاومة الإسلامية لحزب الله في لبنان.

فإذا اكتفى العالم العربي وحتى مجلس الأمن، وهو أمر مستبعد بالطبع، بإدانة إنشاء هذه المنطقة فإن إسرائيل التي تعمل على أساس خطة طويلة الأجل سوف تمضي في تنفيذ خطتها، ويكون ذلك فصل جديد من فصول الاستيلاء على فلسطين.

(٢٩)

مشهد الهولوكوست الإسرائيلى فى لبنان
والهولوكوست الألمانى لليهود

لا يملك المراقب لأعمال الإبادة الإسرائيلية فى لبنان طيلة هذه المدة إلا أن يستدعى للمقارنة مشهد الهولوكوست اليهودى الذى فرض فيه اليهود على العالم كله صورة معينة له لا يسمح لأحد أن يناقشها أو يناقضها. واعتمدت إسرائيل على عدد من الروايات المؤلمة لطرق الإبادة التى أعملتها فى اليهود سلطات متخصصة. وكان اليهود فى ذلك الوقت مواطنين فى ألمانيا، ومع ذلك أدت هزيمة ألمانيا إلى الاهتمام بشكل خاص بما حدث لليهود وحدهم، ولو كانت ألمانيا هى المنتصرة لما كان هناك ذكر لهذه المأساة، خاصة بعد أن التهمت آلة الحرب العالمية الثانية أكثر من خمسين مليونا من الضحايا وشهدت مآسى يعجز عنها الوصف. وقد تقول ألمانيا أنها أعدمت بطريقتها بعض رعاياها الذين تآمروا عليها خلال حربها مع دول معادية وأن الإعدام بهذه الطريقة من الأساليب المقبولة فى وقت النوازل القومية. ومعلوم أن هذا الهولوكوست هو الذى أقام الدنيا كلها ضد ألمانيا المهزومة، فحوكم قادتها أمام محاكم نورمبرج باعتبار أن جرائمهم ضد اليهود وحدهم هى جرائم حرب تستحق العقاب. وأما جرائمهم ضد الأجناس والأديان الأخرى من الأجانب فقد تمت فى إطار الأعمال الحربية وتم تبريرها بالضرورات الحربية. وترتب على هذه المحاكمات الميدانية الإعلان عن الميلاد الحقيقى للقانون الجنائى الدولى الذى وضعت قواعده خصيصاً لحماية اليهود ضحايا هذه البربرية الألمانية. ترتب على ذلك أيضاً عشرات الآثار، أولها تعقب كل من يظهر أو يدعى أن له علاقة بإبادة اليهود حيث تم خطفهم من البلاد التى يقيمون فيها دون أى اعتبار لقواعد القانون الدولى المعاصر، وتمت محاكمتهم بشكل صورى كما تم إعدامهم، بل إن إسرائيل ادعت أن محاكمها مختصة بهذه المحاكمة، رغم أن إسرائيل لا علاقة لها بهم، وأنها نشأت بعد وقوع هذه الجرائم، ولكن إسرائيل ادعت أنها ولى الدم لكل اليهود فى الماضى والحاضر والمستقبل، وأن إسرائيل هى التجسيد المادى للحلم اليهودى ثم الصهيونى فى فلسطين، كل ذلك دون اعتداد بقواعد الجنسية وتوزيع الاختصاص

الدولى على الدول، فهذه كلها قواعد تسمو عليها إسرائيل وتجد من يخلع على تصرفها ثوب القانون والشرعية. وثانى هذه الآثار هى أنها حصلت على أموال طائلة على سبيل التعويض والابتزاز، ولا تزال تقوم بهذه المهمة. بل أن الابتزاز المعنوى والشكوك من أن اليهود أقلية ومعرضون تاريخياً للاضطهاد والعدوان والإبادة أصبحت ذرائع تبرر بها إسرائيل جرائمها وتستدر عطفاً لا يخلو من الشعور بالقهر عند من يصدقون إسرائيل ويتعاطفون معها. والدليل على ذلك أنه لو تخلت واشنطن عن إسرائيل لحظة واحدة لتداعت عليها الأمم التى عانت ظلمها وإجحافها. والغريب أن قادة إسرائيل يصرحون بأن الجرائم التى يرتكبونها هى واجبات دينية يلزمهم بها دينهم مثلما أكد مجلس حاخامات الضفة الغربية، ولهذا الاتجاه تداعيات خطيرة فى حسابات المنطقة فى الأيام القادمة.

إننى أطالب هيئات المجتمع المدنى العربى خاصة الهيئات القانونية بأن تعقد مؤتمراً دولياً جامعاً يتم فيه بحث المقارنة بين صور الإبادة التى تعرض لها يهود ألمانيا وكانت فلسطين هى مكافأتهم على هذه المعاناة، وبين صور الإبادة الوحشية التى قامت بها إسرائيل فى العالم العربى وآخرها فى لبنان، وهى مقارنة سوف تظهر أن إبادة الألمان لليهود كانت ساذجة ومتواضعة إذا تمت مقارنتها بفنون الإبادة التى تمارسها إسرائيل فى الأراضى العربية. ومن الواضح أن الحديث عن إسرائيل أو عن اليهود لم يعد بينهما فاصل، مادام غير اليهود فى إسرائيل أغيار وأجانب لا يشاركون اليهود فى هذه الجرائم. ثم يتقدم المؤتمر بعد ذلك لاتخاذ إجراءات عملية مثلما فعلت إسرائيل، وهى توثيق الجرائم الصهيونية ورصد الضحايا ثم ممارسة الضغط وربما الخطف من أى مكان يوجدون فيه لمحاكمتهم على هذه الجرائم، وليكن الاختصاص العالمى لكل المحاكم العربية والأجنبية هو أساس الاختصاص لمحاكمة هؤلاء المجرمين. ويجب أن نتوقف تماماً عن البكاء والعويل وأن نعمل كما عملوا وأن نتعقبهم فى كل مكان، فلاحصانة لهم فى أى موقع بعد أن لطخت أيديهم بالدماء العربية. يومها سوف تعلن إسرائيل إما القبول بالجزء الأكبر الذى اغتصبته من فلسطين وبقواعد حسن الجوار، وإما أن ترحل من المنطقة المقدسة التى شهدت نشأة الديانات الكبرى، فتتخلص المنطقة بذلك من شر مستطير زرع لكى يكون اختباراً لأصالة حضارات هذه المنطقة.

(٣٠)

هل أجمع العرب على موت عملية السلام؟

وما البديل؟

الظاهر أنه لم يعد هناك موقف واحد للعالم العربى من أى قضية عربية، وهذا يربك العالم الخارجى، فيتطوع البعض باتخاذ مواقف يظن أنها تخدم مصلحة الطرف صاحب القضية، بعد أن اندثر مفهوم القضية العربية التى يلتف حولها العالم العربى ويحارب من أجلها. فقد نجحت الجهود الأمريكية الإسرائيلية الرامية إلى انتزاع الرؤية فى المنطقة وتفتيت المواقف العربية التفصيلية مع الاحتفاظ للعالم العربى بعدد من الشعارات العامة. وعندما أعلن السيد عمرو موسى، عقب اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب، وهو يهم بالإعداد لقمة عربية كانت مقترحة، أن عملية السلام قد ماتت وأن الحكومات العربية وقعت ضحية عملية نصب كبرى باسم عملية السلام تم خلالها تسويق عدد من المصطلحات البراقة الفارغة من كل مضمون، وأن العالم العربى سوف يحمل ملف السلام برمته إلى مجلس الأمن لبحثه فى جلسة خاصة، عندما سمعت ذلك وقعت فى حيرة شديدة لأسباب عديدة أولها، أن هذا يعنى حرمان الولايات المتحدة من دور الوسيط النزيه. ثانيها أننى أعلم أن عمرو موسى يدرك تماماً أنه قام بدوره فى وزارة الخارجية وفى الجامعة العربية ويقضى هذا الدور المرسوم بالترويج لأقانيم السلام. والقطع بطريقته الحازمة بأن السلام قادم لا محالة، والمهم هو أن يتعاطى المرضى هذه الوصفة الطبية والشفاء مضمون والسلام أقرب إلى المنطقة من حبل الوريد، فلماذا قبل أن يقوم بهذا الدور وهو نفس الدور الذى يقوم به وزراء خارجية مصر والدول العربية وبعضهم أذكى من أن يصدق ما يقول والعذر أنهم ينفذون خطا وسياسة تفرض عليهم الترويج لبضاعة ميته، ونص مهلهل. بل الأنكى أنه كلما نقدنا أدوات عملية السلام ونصوصها البالية كان ذلك يعد كشفاً لمستور أو كفراً بنعمة أو جهلاً بما هو أعلى من أفهامنا لدرجة أننى ظننت ذات يوم من فرط إلحاح هذا الخطاب الجرئ أن الوزير يعرف بحكم منصبه من حكمة النص وخفاياه مالا يعرفه الموظفون أو الكتبة فى الصحف. فقد استمر تسخير أموال الشعوب العربية فى رحلات وزيارات

ومآدب وإعلام ورشوة أقلام وأفواه وقصف أقلام وتكميم أفواه للدجل على الرأى العام العربى لا تقيم له الحكومات العربية "النجيبة" وزناً، وكأن فشلها فى إدارة المجتمع داخل أوطانها كان يتطلب تقديم المواد السياسية السامة مع المأكولات المسرطنة والهواء الفاسد.

أما السبب الثالث، فى هذا الالتباس الذى أصابنى فهو أن عمرو موسى جزء من المؤسسات العربية الرسمية ولولا ذلك ما عين فى منصب الوزير ثم الأمين العام، وأرجو ألا يفهم عمرو موسى من تحليلى لهذه الكارثة أننى أهاجمه أو أنتهز فرصة، فأنا فى الحالين القاتل والقتيل كما قالت المرأة العربية فى حروب داحس والغبراء. فهل تمرد عمرو موسى على المؤسسة الرسمية العربية ويمهد، كما يفعل كل المسئولين العرب، للاستقالة المقرونة بطبل إعلامى. السبب الرابع هو أننى ظننت أن عمرو موسى يعبر عن روح الاجتماع ومضمونه وربما يشرح أحد قراراته المبهمة فى هذا الشأن، ولكن الصوت الخافت فى ذات المؤتمر الصحفى الصادرة عن وزير خارجية إحدى الدول العربية وتأكيده على أن عملية السلام لم تفشل ولم تمت زادت الآمر عندى التباسا. السبت الخامس أننى واثق تماماً بأن تعريف السلام ونطاق العملية التى تجرى منذ عقود لجلبه ليست محل اتفاق عربى، والأخطر أن نتائج الإقرار بانتهاء عملية السلام قبل أن يعلن ذلك البيت الأبيض يعد هرطقة سياسية، لايجوز الجهر بها. وقد فهمت ذلك وأنا أحاول وأجاهد لفك الالتباس الذى وقعت فيه، عندما قرأت للرئيس مبارك تصريحات هامة نشرت فى الصحف المصرية يوم ٢٠٠٦/٨/٣٠ أكد فيها أن عملية السلام بخير وأن مصر لا تقر مطلقاً أنها ماتت.

معنى ذلك أن عمرو موسى أراد أن يعبر عن ضيق العالم العربى بالعربدة الإسرائيلية ولكنه أساء إلى عملية السلام التى تتمتع باحترام وحصانة لدى الحكومات العربية التى تعرف قيمتها. ولكن هل تأخر الرئيس مبارك فى الرد على عمرو موسى أم أنه جدت أمور جعلت تصريح عمرو موسى غير موفق أم أن واشنطن طلبت الإعلان الرسمى من جانب مصر عن رد الاعتبار لعملية السلام. والحق أن تصريح عمرو موسى رغم قسوته على بعض الحكومات العربية إلا أنه كان مهذبا فى التعبير عن حقيقة عملية السلام، فهى فى الواقع عملية تخدير

للشعوب العربية لاستمرار اللعبة، فماذا جنت المنطقة من أوهام السلام وماذا جنت إسرائيل، وأين هى الثمار اليانعة سوى توحش القوة والغطرسة الإسرائيلية وسياسة الاغتيالات المستمرة وكأنها تلقى موافقة فلسطينية وعربية ودولية وهدم المنازل وإذلال الناس أحياء وأمواتاً واحتقار القانون الدولى كلما تعلق الأمر بإسرائيل، بينما تقر لإسرائيل بأهليتها للقيام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن بنفسها فى لبنان وأقصد بذلك القرارين ١٥٥٩، ١٧٠١ وكلاهما انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وتزويد للوقائع وتشجيع لإسرائيل على المزيد من امتهان القانون.

وتشمل عملية السلام ليس فقط محاولات تطبيق القرارين الشهيرين ٢٤٢،٣٣٨ وقرارات قمة مدريد وإنما تمتد إلى اتفاقات السلام مع مصر والأردن واتفاق أوسلو، رغم اختلاف درجات الفشل الفنى والاستراتيجى. لقد كانت نتيجة أوهام السلام غزو العراق وتدمير لبنان والعبث فى فلسطين لأن الجذر الرئيسى لعملية السلام هو التسليم الكامل للإدارة الأمريكية وهو أن واشنطن التى قررت أن المقاومة العربية إرهاب فى العراق وفلسطين والعراق وزودت إسرائيل بالأسلحة والحماية والغطاء السياسى والأخلاقى فى كل بطشها وبربريتها لاتزال هى الطرف الراعى لهذا السلام الإسرائيلى والبائع الرئيسى لوهم السلام للعرب حتى جاهر مندوب إسرائيل فى الأمم المتحدة بالحقيقة المرة، عندما تحدى أن يعلن أى من العرب أنه يفخر بأنه عربى مثلما يفخر هو بأنه إسرائيلى. لقد ظنت واشنطن وإسرائيل أن مواقف الحكومات العربية تعبير عن موقف الشعوب العربية أو هو الأهم فى حساب المواقف العربية مادامت الشعوب مستذلة ولا حول لها ولا قوة، كما ظنت أن قدر الذكاء الرسمى هو القياس المعيارى للذكاء العربى العام، وإلا لماذا لم يواجه القادة العرب المسئولين الأمريكين بحقيقة الوهم، وفى هذه الحالة يمكنهم أن يعلنوا لهم أنهم رغم ذلك يسايرون الموقف الأمريكى ويتظاهرون أمام شعوبهم بأنهم موافقون ومقتنعون حتى ينسبك الدور وأن يكون للدور الثمن المطلوب وطنياً أو شخصياً أو وهماً لايسمن ولايغنى من جوع.

فهل لايزال الرئيس مبارك مصراً على أن أدوات النصب لعملية السلام هى أدوات حقيقية وأن السلام أصبح كلما قست علينا إسرائيل قاب قوسين أو أدنى، كما يروج الرابضة الذين يروجون كالببغاوات لهذه المفاهيم؟ أم ترى أن لديه ضمانات

لكى تبدأ عملية سلام حقيقية تتنازل فيها إسرائيل بلا مقابل من ضغط أو إغراء عما تحت يدها من أقاليم وما تمارسه من قهر يومى للمواطن العربى تحت الاحتلال الإسرائيلى وتحت الحكم العربى الوطنى المستبر.

إننى أعتقد أن تمسك الرئيس مبارك بأن عملية السلام لاتزال بخير وربما أضاف أن الإرهاب العربى، يقصد المقاومة فى لبنان وفلسطين هى أكبر عائق أمام السلام يمكن تفسيره بعدد من الاعتبارات. أول هذه الاعتبارات أن الإعلان عن موت عملية السلام سوف يدفع إلى البحث إما عن نصوص جديدة وهذا لم يعد متصوراً، وإنما عن بدائل لعملية السلام وهو الاستعداد لممارسة ضغوط عربية على الدجال الأكبر وهو الولايات المتحدة، وهذا مالا تريد حتى أن تحلم به الحكومات العربية التى تفضل مواجهة ملك الموت على مواجهة واشنطن بالحقائق التى تعرفها واشنطن جيداً وتصر على استخدام مصطلحات ممجوجة مثلما يروج الرئيس بوش. أما السبب الثانى لتفسير هذا الموقف فهو أن تصريح عمرو موسى بالطريقة التى صيغ بها هو اعتراف من داخل المؤسسة الرسمية وإدانة كاملة لهذه المؤسسة التى قبلت أن تلعب دور المحلل للترويج للأوهام الأمريكية فخانت الأمانة مرات عديدة، مما يسمح لنقاد هذه المؤسسة بالتأكيد على أن افتقادها للشرعية هو الذى أتاح لها أن تخدع شعوبها، وكان بوسعها أن تستمتع إلى الخطاب الأمريكى وتسكت عليه بدلا من بيعه للجمهور والتصدى لكل من يشك فيه، وكأنه ارتكب جرما فى حق الوطن بعد أن بلغت النظم العربية حد التكفير السياسى لشعوبها، وتحديد مقدار الوطنية التى يتحلى بها المواطنون العرب، على ضوء إخلاصهم لهذه النظم.

(٣١)

هل تتعلم إسرائيل الدرس
من تجربة جنوب إفريقيا ؟

شاركت خلال الأسبوع الأول من سبتمبر ٢٠٠٦ فى مؤتمر نظمه معهد الحوار الدولى التابع لوزارة الخارجية فى مدينة بريتوريا بجنوب إفريقيا حول الصراع العربى الإسرائيلى وفرص تسويته والدور الممكن لجنوب إفريقيا أن تساهم به فى هذه التسوية. ومن الواضح أن عقد هذا المؤتمر حول هذا الموضوع لأول مرة بعد أن انشغل المعهد طوال السنوات العشر الماضية بالقضايا الإفريقية يشير إلى رغبة جنوب إفريقيا فى توسيع دائرة تحركها خارج القارة الإفريقية بعد أن اكتسبت العديد من المؤهلات، أولها التحول التاريخى من نظام الحكم العنصرى الذى أعاق حركة التحرير الإفريقية إلى نظام الحكم الديمقراطى المتعدد الأعراق والألوان والثقافات، وثانيها انتهاج سياسة خارجية بالغة النشاط غطت القارة الإفريقية ولم تترك سراعا أو قضية إفريقية ليس لها يد أو دور أومحاولة أو موقف أو اهتمام وكان من بين تجليات هذا الدور التركيز على استضافة البرلمان الإفريقى إلى جانب النيباد والاعتراف بالجمهورية الصحراوية وفتح سفارة لها فى بريتوريا. من الواضح أيضاً أن جنوب إفريقيا لا تزال تبلور مبادئ سياسة تتجاوز الإقليم وتعنى بأوسع أجندته لأنها كما هو معلوم تتطلع إلى أن تكون دولة عظمى إقليمية جديرة بمقعد إفريقيا الدائم فى مجلس الأمن عندما يستقر الرأى على ذلك. ولما كانت مصر أحد المرشحين لهذا المقعد، وكان ترشيحها واصرارها عليه بعد كسب جنوب إفريقيا للمعركة الدبلوماسية حول تنظيم دورة الألعاب الأولمبية بها عام ٢٠١٠ وحصول مصر مثل لبيا على صفر كبير رافعته فضيحة كبرى لم تلبث أن تم احتواؤها ودفنها كالعادة، فقد ضمنت ورقتى حول "الموقف العربى وفرص تسوية الصراع مع إسرائيل" إشارة إلى صور التعاون بدل الصراع التى رأيتها مناسبة بين مصر التى تحرس البوابة الشمالية لإفريقيا ولها رصيد كبير فى دعم حركات التحرر بما فى ذلك المؤتمر الوطنى الإفريقى فى جنوب إفريقيا وناميبيا، وبين جنوب إفريقيا، القوة الإفريقية التى تقيم الآن تحالفات عالمية مع بعض القوى

الصاعدة فى الأقاليم الأخرى مثل الهند والبرازيل وغيرهما، مقارنة بدور المتفرج النشط التى تقوم به مصر فى كل الساحات.

وبقدر ما أتاح هذا المؤتمر الفرصة للمتابعين فى جنوب إفريقيا أن يستمعوا إلى وجهات النظر العربية بالتفصيل والتى شارك فيها الدكتور عبد الوهاب المسيرى بمشروعه الفكرى المتميز حول مصير الصهيونية وطبيعتها، وثلاثة من الفلسطينيين من القدس وحيفا ولندن يمثلون القضية الفلسطينية، فقد أتاح المؤتمر أيضاً لكل المشاركين أن يستمعوا إلى وجهات النظر الإسرائيلية التى تراوحت بين التشدد الصهيونى الذى يتبناه تيار بنى موريس أحد المؤرخين المتعصبين، وبين اللهجة الواقعية المعتدلة التى مثلتها أحد أعضاء الكينيست الإسرائيلى. كان المؤتمر فرصة لكى يستمع الرسميون والأكاديميون الإسرائيليون إلى تقييمنا لبربرية إسرائيل وهمجيتها وإصرارها على تنفيذ المشروع الصهيونى بصورته البشعة مع استمرار لعبة التظاهر بحب السلام، ولذلك أبرزت فى ورقتى تاريخ العلاقة الآثمة بين إسرائيل والنظام العصرى السابق فى جنوب إفريقيا والذى كان بنداً ثابتاً على جدول أعمال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة وكيف أن إسرائيل والجالية الصهيونية فى جنوب إفريقيا هى نفسها التى تآمرت على نضال الأفارقة وكانت إسرائيل هى النظام الشقيق للابارتهيد وتفخر بهذه الخصائص المتشابهة التى دعت إلى هذا التحالف الآثم، فكان هذا الخط صدمة لمحاولات هذه الجالية أن تستثمر المؤتمر لصالح الخط الصهيونى الذى خدروا به الرأى العام. ولما كانت جنوب إفريقيا تتلمس طريقها إلى قضايانا بعد أن تحولت إلى قوة إفريقية فإن كسبها لا تخفى أهميته، ولكن الأهم هو طرق كسب هذه القوة الصاعدة مما يتطلب دبلوماسية عربية مدروسة ونشطة وتواجدا ثقافياً وإعلامياً وعلمياً فى محافلهم ومراكز القرار فيها، خاصة وأننا لمسنا رغبة صادقة وتعطشاً لمعرفة السبيل إلى دور لجنوب إفريقيا تخطى فيه بصداقة العالم العربى وتؤثر بهذا الدور قطعاً على كل القارة الإفريقية ولكن المفاجأة الكبرى كانت تصريحات وزير المخابرات رونى كاسليرز خلال جلسات المؤتمر والمقال الذى كتبه مؤخراً فى إحدى الصحف الرئيسية فى جنوب إفريقيا Mail& Guardianعدد ١-٧ سبتمبر ٢٠٠٦ صفحة ٢١ وعنوانه، "عندما تغضب الأفيال" بمناسبة العدوان الإسرائيلى على لبنان، شن فيه هجوماً قاسياً

على إسرائيل وقيادتها وعلى زيارة جيسين Gissin مستشار أولمرت إلى جنوب إفريقياً خلال العدوان ضد لبنان وأكد أن وحشية إسرائيل فى قتل اللبنانيين والفلسطينيين تجعل تشبيه هذا السلوك بسلوك النازية أمراً منطقياً، ثم ختم أحاديثه ومقاله متسائلا بمرارة: متى تتعلم إسرائيل الدرس من جنوب إفريقيا التى أضطر البعض فيها إلى إدراك الواقع وهو إصرار صاحب الحق ومقاومته، وإصرار المجتمع الدولى على نصرته وضغوطه على البعض فى جنوب إفريقيا بالعقوبات والخطر.

ولا شك أن هذه الجرأة التى أبداها وزير هام فى الحكومة فى نقد إسرائيل والإشادة بالمقاومة الفلسطينية واللبنانية أمام الوفد الإسرائيلى بما فيهم السفير الإسرائيلى فى جنوب إفريقيا وتنفيذه الحجج الإسرائيلية للعدوان على لبنان خاصة حجة خطف اثنين من جنودها أحدهما ينتمى أسرته إلى مدينة ديربان فى جنوب إفريقيا، قد شكل صدمة لإسرائيل، مثلما فتح أبواب الأمل للجانب العربى للاستفادة من هذه العناصر الموضوعية فى تركيبة السلطة فى جنوب إفريقيا. وكان من الواضح أن الهمجية الإسرائيلية ضد لبنان رغم إنها تتكررة يومياً فى فلسطين، قد أعطت دفعاً هائلاً لرأى عام كاسح ضد إسرائيل يجب استثماره.

بقى فى النهاية أن تشير إلى أن وزير المخابرات كتب مقالته المدونة فى كبرى الصحف وحرص على الإشارة على منصبه وإلى أنه يكتب بصفته الشخصية، وهذا يذكرنى بجدل طويل بينى وبين أحد وزراء الخارجية فى مصر السابقين الذى لم يقتنع بما سقته من عشرات الأمثلة على أن المسئول يستطيع أن يكتب دون أن ينسب رأيه إلى الجهة التى يعمل بها، وأضيف إليه هذا المثل الجديد الصارخ لعله تضيع ولو بعد فوات الأوان.

وأشير فى النهاية أيضاً إلى حقيقتين متصلتين بموضوعنا، الأولى هى أن وزير المخابرات فى جنوب إفريقيا هو من الأقلية البيضاء ومن اليهود، ولكنه كان يكافح فى صفوف حزب المؤتمر الوطنى الإفريقى مع مانديلا سطوة البيض وظلمهم للأفارقة ولذلك يتمتع الرجل باحترام كبير فى بلده ويجب على الإعلام العربى والسياسين العرب أن يعرفوه أيضاً، فلا يستطيع أحد أن يزايد على وطنيته.

الحقيقة الثانية، هى أن وزير المستعمرات ينتمى إلى الأقلية اليهودية فى جنوب إفريقيا، ولكنه ينتمى أيضاً إلى الفريق المنتصر للصهيونية، أى إلى المجموعة المناهضة للصهيونية على أساس سياسى تقدمى مثل اليسار اليهودى وأكثر تقدماً بالطبع من أعضاء حركة السلام الآن فى إسرائيل، ويتوازى هذا الفريق مع الفريق الرافض للصهيونية على أسس دينية.

وأخيراً، أرجو أن تجيب الحكومات العربية على السؤال الملح الذى طرحته أوراق من جنوب إفريقيا: ماذا تريد هذه الحكومات فى خطوات محددة لمساعدة موقف عربى واضح ومتماسك صوب سلام حقيقى فى المنطقة ؟

(٣٢)

التسوية باتت ستاراً لإبادة الفلسطينيين

لم يعد يخفى أن القضية الفلسطينية لم تعد تتعلق بالتسوية بين الإسرائيليين و الفلسطينيين وإنما تتعلق في الواقع بمشروع إسرائيلي يهدف في المقام الأول إلى "تنظيف" فلسطين من الفلسطينيين أو ما يطلق عليه التطهير العرقي (Ethnic cleansing)، حتى تستطيع إسرائيل أن تحصل على كل فلسطين بعد التخلص من سكانها. هذا الهدف الإسرائيلي يمكن أن نستدل عليه من قرينتين واضحتين، القرينة الأولى هي تصريحات المسئولين الإسرائيليين و مذكرات السياسيين وخاصة مذكرات شارون التي لا تخفي هذا الهدف. وأما القرينة الثانية، فهي سلوك إسرائيل منذ قيامها وهو التعامل مع الفلسطينيين على أنهم عرق لا يستحق البقاء وأنهم محتلون لهذه الأرض. والأدلة على ذلك يضيق بها المقام. لذلك يجب أن يفيق العالم العربي من أوهام السلام مع إسرائيل لأنه لا يمكن أن يقوم السلام بين الضحية و الجزار، كما أن الكتابات العربية قد تحدثت طويلاً عما أسمته بالإرهاب الإسرائيلي والصهيوني الذي مارسته إسرائيل من خلال سلسلة طويلة من المجازر التي تهدف إلى طرد السكان من أراضيهم، أو دفنهم في هذه الأراضي لكي تصبح ملكاً خاصاً لإسرائيل. ولذلك يجب أن يكف العالم العربي عن الحديث عن "الإرهاب" الإسرائيلي وان يسمى هذا الإرهاب بإسمه الحقيقي، فهو أداة لتنفيذ أعمال الإبادة ولا يمكن أن تتم الإبادة إلا بهذه الأعمال الإجرامية التي تفتقر حتى إلى الجانب الإنساني في الإبادة.

وللذين يَشكون في أن الإبادة هي الهدف الأساسي لإسرائيل، عليهم أن يتدبروا معنى استخدام إسرائيل للصواريخ و الطائرات الأمريكية في قتل الفلسطينيين.وفي هذه النقطة يقع الإعلام العربي في خطأ فادح عندما يردد نقده لإسرائيل لأنها تقتل المدنيين الأبرياء و كأن العالم العربي يسلم بأن أعضاء المقاومة الفلسطينية ليسوا مدنيين وليسوا أبرياء، ولذلك فعندما تغتال إسرائيل رموز المقاومة الميدانية فان الإعلام و الحكومات لا تدين هذه الأعمال و كأنها من حقوق إسرائيل. ولكن العالم العربي كان في البداية يدين اغتيال هذه الكوادر السياسية في

فلسطين، وهو لا يدرك إن إسرائيل تعمل وفق برنامج مخطط وهو استهداف الجميع بالقسوة التي تكشف عن جدية الهدف الإسرائيلي، وإلا كيف نفسر قتل الجنود الإسرائيليين لتلاميذ المدارس الفلسطينية بدماء باردة و كيف نفسر منع إسعاف المواطنين و تركهم عمداً ينزفون حتى الموت، بل كيف نفسر أن مجلس الوزراء الإسرائيلي يَعدُ خطة مُحكمه و يصدر قراراً سياسياً باغتيال الشيخ احمد ياسين. وعند هذه النقطة يجب أن ننبه المؤرخين، إلى أن مجرد اغتيال الشيخ احمد ياسين قد يوضح الحقيقة التي نتحدث عنها و هي الإبادة الفلسطينية، وإلا كيف نفسر إطلاق طائرة إسرائيلية صاروخاً على شيخ مسنّ ومعوقٍ يسير على كرسي متحرك بسبب شلله وبمساعدة كاملة من مساعديه عند خروجه من المسجد بعد صلاة الفجر! إذا كان الهدف هو اغتيال الشيخ احمد ياسين، وهو ليس له أي دور في عمليات المقاومة سوى انه يبث من كرسيه المتحرك روح المقاومة و رمز الصمود للشعب الفلسطيني ضد غاصبيه،فإن هذا الاغتيال يمكن أن يتم بأبسط الطرق، وليس بهذه الطريقة التي تتعمد القول بأن إسرائيل تبيد الروح المقاومة ورمز العرق الفلسطيني

من الواضح أيضاً أن إسرائيل تستتر بمشروعات التسوية وخلط الأوراق وتظن أن الشعوب العربية غافلة فلا تجد حرجاً في أن تتحدث في وقتٍ واحد عن خطة أولمرت، التي تجسد اخطر مراحل المشروع الصهيوني، كما تتحدث عن خريطة الطريق و تريد للعالم العربي أن يفهم أن المشروع الإسرائيلي والدولي متناغمان حسبما تزعم خطة أولمرت المعدلة، ولكن الحقيقة هي إن خطة أولمرت تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية على أساس أن القضية الفلسطينية تعني الإبقاء على الأرض و التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني، بينما خريطة الطريق تقدم تصوراً نظرياً ممتازاً لتسوية القضية الفلسطينية وتصفية الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام. غير أن خريطة الطريق وُضعت لكي يُنفذ منها جزء واحد وهو تفكيك المنظمات الفلسطينية عن طريق السلطة الوطنية الفلسطينية ، فإن نجحت في ذلك، فإن السلطة الفلسطينية يمكن أن تكون شريكاً في المشروع الصهيوني ، أما إن عجزت عن ذلك فإنها تشعل حرباً أهليةً في فلسطين، وكِلا النهايتين هو المقصود من الجانب الإسرائيلي وتؤدي النتيجتان إلى نفس الهدف.

ولذلك يجب أن لا نخدع أنفسنا أو يخدعنا غيرنا بأن مشروعات التسوية تهدف حقاً إلى اقتسام الأرض بين الطرفين ولو كانت قسمة ظالمة، لأن إسرائيل تنظر إلى مشروعات التسوية على أنها أداة لتخدير العالم العربي ومحطة أو ستار لتنشيط المشروع الصهيوني.

ولعل خطة أولمرت قد أحيطت بعدد كبير من وسائل الإغواء والدجل السياسي مثل أن يفتح أولمرت الباب أمام مشاركة الطرف الفلسطيني طامعاً في تنفيذ الخطة وأن الطرف الفلسطيني المؤهل لنيل هذا "الشرف" هو "ابومازن" ولكن يجب أن يقدم أوراق اعتماده وهي القضاء على حماس ، وهكذا أصبح القضاء على حماس وليس على إسرائيل هو هدف" النضال" الفلسطيني.

وهكذا نرى أن ما يحدث في فلسطين من جانب فتح ضد حماس هو المكافأة الكبرى التي تقدمها فتح لإسرائيل، ولذلك تصر إسرائيل على أنها تتعامل مع فتح وحدها، ولكن هذه الفرصة لا تزال مفتوحة الأمد لأن المدة التي حددتها إسرائيل لكي يقفز الفائز في إطار السلام هي في الحقيقة المدة اللازمة لإشعال الساحة الفلسطينية حتى يختفي كل من يطالب بالحقوق الفلسطينية أو ينظر نظرة عدائية إلى إسرائيل.

فهل يدرك الشعب الفلسطيني حجم المأساة التي تحيط به بالإضافة إلى حملة الإبادة التي يمارسها العالم كله ضده عن طريق الحصار والتجويع بذرائع لا تصمد أمام أي تحليل جدي؟.

وأخيراً، فقد يكون ضرورياً أن تطالب الوفود العربية المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام، أن تطالب بأمر واحد وهو أن تحدد إسرائيل أمام العالم ماذا تريد على وجه اليقين من فلسطين.

إن الوفود العربية تدرك ما تريد إسرائيل، ولكنها تفضل استخدام اللغة الدبلوماسية التي تسود العالم وتحت ستارها تضيع فلسطين ولا أظن إن هذا اليوم ببعيد.

وإذا أرادت الوفود العربية أن تستوثق مما تريد إسرائيل صراحةً فعليهـا أن تطّلع منذ الآن على كلمة شارون رئيس وزراء إسرائيل السابق أمام الجمعية العامة

للأمم المتحدة ٢٠٠٥، حتى قبل أن تنتظر ما سيقوله أولمرت في الدورة القادمة. ولا يخفى أن هذه المرحلة تؤرخ بفصل مختلف وخطير من فصول القضية الفلسطينية قبل أن يتحول عنوان القضية إلى "القضية الإسرائيلية" وأن وجود الإدارة الحالية في واشنطن يجعل البرنامج الزمني لإنجاز خطة أولمرت متوافقاً مع نهاية ولاية هذه الإدارة ٢٠٠٨، فهل تظل الملهاة في فلسطين بين فتح وحماس رغم ذلك كله؟ وهل يرتفع أبو مازن إلى مستوى الكارثة التي تحيط ببلدة؟ وهل تظل الدبلوماسية العربية تردد بنفس الطريقة مقترحات التسوية وهي تدرك أن قيمة المقترحات تتحدد على أساس عدد أوراق القوة التي يمتلكها صاحب المقترحات؟!!.

(٣٣)

فى ذكرى تقسيم فلسطين

احيت فلسطين يوم ١٥ نوفمبر الذكرى الثامنة والعشرين لإعلان استقلال فلسطين خلال اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى للجزائر فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨، ولكن هذا الإعلان ظل حبراً على ورق لأن المناسبتين اللاتين وقعتا فى نوفمبر أيضاً عام ١٩١٧، ١٩٤٧ قد اكتسحتا بالمشروع الصهيونى الإعلان الفلسطينى عام ١٩٨٨ . فإذا كان إعلان بلفور قد تجسد فى قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ فإن الإعلان الفلسطينى عام ١٩٨٨ قد طمسه حتى الآن المشروع الصهيونى. وتوشك الأجيال الجديدة في المنطقة العربية أن تستجيب لمحاولات طمس الحقائق والدفع نحو النسيان، وكلاهما سلاحان خطيران يتعين على قادة الفكر في العالم العربي أن يتصدوا لهما.

ومن المفارقات الغريبة أن المنطقة كانت فعلاً قد استنامت إلى حالة التخدير الصهيوني وقاربت على التطبيع مع إسرائيل بعد فك الارتباط مع ثوابت وحقوق القضية وملابساتها لولا عدوان إسرائيل وبشاعته في لبنان في صيف ٢٠٠٦ واستمرار الإبادة في فلسطين التي أرادت إسرائيل وغيرها أن تكون مشهدًا عاديًا لا يثير أحدا وكأن إبادة هذا الشعب أصبحت من المسلمات اليومية لا تجد استنكارًا أو شجبًا وهو ما كنا ننكره لعدم كفايته ، فإذا بهذا الحد الأدنى يختفي هو الآخر ويقود الإعلام الصهيوني إلى ترجمة هذا الصمت العربي بأنه تسليم بقدر الله في الشعب الفلسطيني أو أنه تسليم بأن إسرائيل فعلاً على حق وتكافح الإرهاب الفلسطيني .

إزاء هذه المهمة الخطيرة رأينا أن نذكر الجميع حاجة الأجيال الجديدة وهي رهان المستقبل من الطرفين أن تقدم حدثين في مسيرة المشروع الصهيوني الذي استشرى كالسرطان في فلسطين والمنطقة ، أو إن شئت فقل محطتان خطيرتان من محطات هذا المشروع المتطور والمتنامي .

المحطة الأولى : هي إعلان بلفور في ١٩١٧/١١/٢ وهو بالمناسبة ليس وعدًا كما ترجم باللغة العربية ولكنه إعلان declaration وهو أول بيان رسمي يصدر من الحكومة البريطانية ، الدولة العظمى الرئيسية في ذلك الوقت بأن

الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين مع عدم الإضرار بحقوق الأقليات الأخرى .

ومعنى الإشارة إلى وطن قومي nation homeland أنهم أكبر من مجرد أقلية دينية وإنما هم شعب لهم الحق في الاستقرار في فلسطين ، ولم يكن صك الانتداب بعد ذلك بسنوات قليلة إلا الآلية القانونية التنفيذية لهذا الإعلان عن السياسة البريطانية ، كما أن تشجيع الهجرة اليهودية كان يهدف إلى توسيع دائرة هذا الوطن القومي ، فهي بؤرة تتسع كلما كثر عدد المهاجرين ، وليس كلما ترسخت أسانيد الحق في الاستيطان . ويعد هذا الإعلان الأساس السياسي الوحيد الذي استمر على أساسه المشروع الصهيوني ، ويعني أيضًا أنه تم اختيار فلسطين لإنشاء هذا الوطن القومي الذي ترك نطاقه مفتوحًا في فلسطين .

وبهذه المناسبة فإن الإعلام العربي يجب أن يذّكر مجددًا بهذا الإعلان وظروف صدوره حتى نذّكر هذه الأجيال بأن إسرائيل تجسيد لهذا المشروع وهي كيان جديد محمل بالدلالات التي لا يستطيع الإعلام الصهيوني ولا تقادم العهد أن يلغي ذاكرة الأجيال في شأنه .

أما **المحطة الثانية** فهي قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والذي منح اليهود ٥٦,٥ % من مساحة فلسطين وكانت نسبتهم يومها بعد كل موجات الهجرة ٣٠ % من عدد السكان .

ويجب أن يشرح الإعلام العربي في هذه المناسبة تفاصيل ما جرى حتى صدر هذا القرار ولماذا رفضه العالم العربي وخدعه قبول إسرائيل الذي كان منحة لها وتجسيدًا على الأرض للمشروع الصهيوني بعد أن أصبح جزءًا من الشرعية الدولية في ذلك الوقت ورغم كل شيء فإن القرار ظل في طور النسيان منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ تحت أوهام عهد السلام فلا يجوز الحديث عن قرار يعيد المنطقة إلى عهد الضلال قبل أن يهدي الله دولها وقادتها إلى نعمة السلام مع إسرائيل .

إن هذا القرار تجاوزته إسرائيل بعد أن وظف لصالح جزء من المشروع الصهيوني حتى إذا جاء يوم الرابع من يونيو ١٩٦٧ كانت إسرائيل تسيطر على ٧٨ % من فلسطين وفي الخامس من يونيو أتمت الاستيلاء على بقية فلسطين ثم

عمدت بالاستيطان والجدار إلى قضم حوالي ١٣ % من ٢٢ % وهي كل الأراضي الفلسطينية يوم ٢٠٠٦/٦/٥ أي أن الباقي لما يسمى بعملية السلام الوهمية هو ٩ % ن مساحة فلسطين التاريخية .

إن أهم ما يجب إبرازه في هذا القرار هو علاقته بقرارات مجلس الأمن الأخرى وأهمية إثارته مع كل المرجعيات الأخرى .

لقد تعهدت إسرائيل باحترام قرار التقسيم ولكنها على العكس اعتبرت القرار مقدمة لتنفيذ المشروع الصهيونى على الأرض.

(٣٤)

تجربة حماس بين المقاومة والسلطة

تجربة حماس في السلطة الوطنية التي استمرت حتى الآن قرابة عشرة أشهر من فبراير إلى نوفمبر ٢٠٠٦ تستحق دراسة متأنية من جميع الجوانب . ومن الواضح أن تخيير حماس بين المقاومة والسياسة كان مجرد واجهة تخفي وراءها ما سوف تكشف عنه الأيام بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية التي كانت أصلا اقتراحًا في البداية قدمته حماس ، فلما عزفت الفصائل الأخرى اضطرت اضطرارًا إلى تشكيل الحكومة بمفردها ، فبدأت تعليقات المناوئين وحتى بعض المراقبين بأن السلطة برأسين ، وكان أبلغ ما قيل في كل العواصم أن حماس عليها أن تختار إما العمل الفدائي أو العمل السياسي ، ولا يمكنها الجمع بين الاثنين ، أو كما قالت إسرائيل لا يمكن أن يجلس السياسيون من حماس وعلى ظهورهم الرشاشات .

وقد تمت ترجمة هذا الشعار البراق إلى صنيعة عملية هدفها الحقيقي إزاحة حماس عن السلطة وحشرها فقط في سراديب العمل الفدائي ، حيث لا يصلح رجالها إلا لحمل السلاح ، أما السياسة فلها رجال المتمرسون .

وقد تطوع كثير من الكتاب وسوف يتطوع غيرهم في الفترة القادمة بالقول بأن عدم المراس بالسياسة ظهر جليًا في عدم قدرة حكومة حماس على استيعاب متطلبات العمل السياسي في بيئة معقدة وأوراق للقوة لا تتمتع بأي قوة شرائية ، وأكبر دليل على هذا الفشل هو رفض حماس للطلبات الإسرائيلية العربية الدولية وهي شروط الشرعية الدولية كما صاغتها الرباعية الدولية وتبنتها جميع العواصم الكبرى في العالم، وأصبح رفض حماس ، بأي معنى لهذه الشروط ، التي يعلم الكل أنها ذرائع وأن المطلوب إزاحة حماس ، هو السبب فيما يعانيه الشعب الفلسطيني من شقاء بسبب الحصار الدولي ، كما أصبحت إسرائيل ترجع عمليات الإبادة المستمرة للفلسطينيين إلى " تعنت " حماس ، حتى نقلت القضية إلى الشارع الفلسطيني الذي عليه أن يختار بين ديمقراطية تسببت له في كل صور الشقاء وبين مرونة يتم بها قبول شروط إسرائيل فتنتهي فصول الشقاء .

ولم تجد شروح حماس وأصدقائها بأن هذه الشروط هي مجرد ذرائع والدليل على ذلك أن حكومة فتح السابقة قبلت بكل شروط إسرائيل ، فأصبح الشعب الفلسطيني يعاني من فساد السلطة وسطوة الاحتلال ومجازره التي لا تتوقف ، وهو يعلم جيدًا أن خطط الإبادة خط ثابت في السياسة الإسرائيلية كخط استراتيجي بصرف النظر عن اسم الحكومة في فلسطين .

وعلى الجملة تم تصوير الموقف في فلسطين على أن زوال حماس يعني فتح أبواب الرخاء والسلام والاستقلال وقيام الدولة الفلسطينية .

إن خروج حماس يوجب عددًا من الملاحظات العاجلة في صدد دراسة هذه التجربة وكتمهيد لها :

الملاحظة الأولى : أن رحيل حكومة حماس لا يعني أن حماس قد تركت السلطة كلية ، حيث سيشترك بعض وزرائها في الحكومة ، وهذا في ذاته قد يكون ذريعة لإسرائيل وأمريكا بعدم رفع الحظر إمعانًا في سحق حماس ، كما أن المجلس التشريعي سوف يكون في صف حماس ضد أيه سياسات حكومية مما يجعل التغيير القادم على مستوى الحكومة شكليًا وربما أحدث أزمات مستمرة بين المجلس التشريعي ورئيس السلطة بحكم الدستور الذي جعل النظام السياسي الفلسطيني خليطًا من النظامين البرلماني والرئاسي مع ميل أكبر للبرلماني لأسباب تاريخية لا مجال لتفصيلها الآن .

الملاحظة الثانية : أن خروج حماس من رئاسة الحكومة لا يعني فشل تجربتها بقدر ما يعني نجاح الحلف الفلسطيني العربي الدولي – ولكل أسبابه – على إنهاء هذه التجربة ، ولكن الآثار المترتبة على ذلك أكثر عمقًا ، وأول هذه الآثار : هي أن إنهاء تجربة حماس لا يطمس حقيقة هامة وهي أن حماس طالبت بحرية القرار وحقوق الشعب ورد القضية إلى أصولها قبل أن تنجرف إلى ما وصلت إليه على طريق التصفية .

وثاني هذه الحقائق والآثار هي أن إنهاء تجربة حماس سيزيد من شعبية التيار الإسلامي الضحية في العالم العربي حيث سيصور الأمر على أنه انتصار للشر " الاحتلال والفساد " وعدم الاكتراث بالديمقراطية التي يتباكي الكثير على عدم

استعداد التيار الإسلامي لها ، فسقطت حجتهم بعد هذه التجربة لأنهم هم الذين انقضوا على الديمقراطية .

إن محاربة التيار السياسي الإسلامي لا يمكن أن يتم بالأساليب الأمنية أو السياسية الملتوية في عصر تتابع فيه الشعوب كل السلوكيات ، وإنما يتم هزيمة هذا التيار في منافسة عادلة في إطار من الوطنية واحترام القانون وتعزيز قيم المجتمع و يتم التنافس في انتخابات شفافة يحتكم فيها إلى البرامج وليس إلى القمع والتزوير أو القهر والتآمر والاستبعاد الأعمى .

وثالث هذه الحقائق أن السلطة مهما تهاونت مع إسرائيل لن تنجح في الحصول على أي حقوق للشعب الفلسطيني ، بل يخشى أن تصبح شريكًا لإسرائيل في تصفية القضية مقابل معونات إنسانية لمن يبقى حيًا من الفلسطينيين .

الملاحظة الثالثة : أن تخيير حماس بين المقاومة والسياسة عنوان ظالم لأن التجربة أظهرت شخصيات وزعامات فلسطينية قادرة على الجمع بين الاثنين ويمثل هذا النوع إسماعيل هنية ووزير الخارجية محمود الزهار اللذان صمدا لكل الضغوط من الداخل والخارج ، فقد ضرب إسماعيل هنية مثلاً في إنكار الذات باستعداده للاستقالة ليس تسليمًا بفشل حماس وإنما تضحية للصالح العام إذا أدت الاستقالة حقًا كما يزعمون إلى انتقال الوضع في فلسطين من الجحيم إلى الجنان الوارفة .

والحق أن كل حركات التحرر الوطني كانت تجميع بين المقاومة والسياسة ، بل إن قدر المقاومة هو الذي يوفر لها أوراق التفاوض ، لكن حماس ووجهت بحصار خانق منذ أيامها الأولى ، فلم يترك لها فرصة الجمع الحقيقي بين المقاومة والسياسة ، وقد ساعدت عوامل داخلية وإقليمية على إنجاح مخطط إنهاء تجربتها حتى قبل أن تبدأ التجربة الحقيقية ، ولكنه مجرد فصل في نضال هذا الشعب الصابر الصامد .

(٣٥)

تشرين في ذاكرة المأساة الفلسطينية

توشك الأجيال الجديدة في المنطقة العربية أن تستجيب لمحاولات طمس الحقائق والدفع نحو النسيان، وكلاهما سلاحان خطيران يتعين على قادة الفكر في العالم العربي أن يتصدوا لهما.

ومن المفارقات الغريبة أن المنطقة كانت فعلاً قد استتامت إلى حالة التخدير الصهيوني وقاربت على التطبيع مع إسرائيل بعد فك الارتباط مع ثوابت وحقوق القضية وملابساتها لولا عدوان إسرائيل وبشاعته في لبنان في صيف ٢٠٠٦ واستمرار الإبادة في فلسطين التي أرادت إسرائيل وغيرها أن تكون مشهدًا عاديًا لا يثير أحدا وكأن إبادة هذا الشعب أصبحت من المسلمات اليومية لا تجد استنكارًا أو شجبًا وهو ما كنا ننكره لعدم كفايته ، فإذا بهذا الحد الأدنى يختفي هو الآخر ويقود الإعلام الصهيوني إلى ترجمة هذا الصمت العربي بأنه تسليم بقدر الله في الشعب الفلسطيني أو أنه تسليم بأن إسرائيل فعلاً على حق وتكافح الإرهاب الفلسطيني .

إزاء هذه المهمة الخطيرة رأينا أن نذكر الجميع حاجة الأجيال الجديدة وهي رهان المستقبل من الطرفين أن تقدم حدثين في مسيرة المشروع الصهيوني الذي استشرى كالسرطان في فلسطين والمنطقة ، أو إن شئت فقل محطتان خطيرتان من محطات هذا المشروع المتطور والمتنامي .

المحطة الأولى : هي إعلان بلفور في ١٩١٧/١١/٢ وهو بالمناسبة ليس وعدًا كما ترجم باللغة العربية ولكنه إعلان declaration وهو أول بيان رسمي يصدر من الحكومة البريطانية ، الدولة العظمى الرئيسية في ذلك الوقت بأن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين مع عدم الإضرار بحقوق الأقليات الأخرى .

ومعنى الإشارة إلى وطن قومي nation homeland أنهم أكبر من مجرد أقلية دينية وإنما هم شعب لهم الحق في الاستقرار في فلسطين ، ولم يكن صك الانتداب بعد ذلك بسنوات قليلة إلا الآلية القانونية التنفيذية لهذا الإعلان عن السياسة

البريطانية ، كما أن تشجيع الهجرة اليهودية كان يهدف إلى توسيع دائرة هذا الوطن القومي ، فهي بؤرة تتسع كلما كثر عدد المهاجرين ، وليس كلما ترسخت أسانيد الحق في الاستيطان . ويعد هذا الإعلان الأساس السياسي الوحيد الذي استمر على أساسه المشروع الصهيوني ، ويعني أيضًا أنه تم اختيار فلسطين لإنشاء هذا الوطن القومي الذي ترك نطاقه مفتوحًا في فلسطين .

وبهذه المناسبة فإن الإعلام العربي يجب أن يذّكر مجددًا بهذا الإعلان وظروف صدوره حتى نذّكر هذه الأجيال بأن إسرائيل تجسيد لهذا المشروع وهي كيان جديد محمل بالدلالات التي لا يستطيع الإعلام الصهيوني ولا تقادم العهد أن يلغي ذاكرة الأجيال في شأنه .

أما **المحطة الثانية** فهي قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ والذي منح اليهود ٥٦,٥ % من مساحة فلسطين وكانت نسبتهم يومها بعد كل موجات الهجرة ٣٠ % من عدد السكان .

ويجب أن يشرح الإعلام العربي في هذه المناسبة تفاصيل ما جرى حتى صدر هذا القرار ولماذا رفضه العالم العربي وخدعه قبول إسرائيل الذي كان منحة لها وتجسيدًا على الأرض للمشروع الصهيوني بعد أن أصبح جزءًا من الشرعية الدولية في ذلك الوقت ورغم كل شيء فإن القرار ظل في طور النسيان منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ تحت أوهام عهد السلام فلا يجوز الحديث عن قرار يعيد المنطقة إلى عهد الضلال قبل أن يهدي الله دولها وقادتها إلى نعمة السلام مع إسرائيل .

- إن هذا القرار تجاوزته إسرائيل بعد أن وظف لصالح جزء من المشروع الصهيوني حتى إذا جاء يوم الرابع من يونيو ١٩٦٧ كانت إسرائيل تسيطر على ٧٨ % من فلسطين وفي الخامس من يونيو أتمت الاستيلاء على بقية فلسطين ثم عمدت بالاستيطان والجدار إلى قضم حوالي ١٣ % من ٢٢ % وهي كل الأراضي الفلسطينية يوم ٢٠٠٦/٦/٥ أي أن الباقي لما يسمى بعملية السلام الوهمية هو ٩ % ن مساحة فلسطين التاريخية .

إن أهم ما يجب إبرازه في هذا القرار هو علاقته بقرارات مجلس الأمن الأخرى وأهمية إثارته مع كل المرجعيات الأخرى .

وأخيرًا، يجب الإشارة إلى أن عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة مشـــروطة باحترامها لقرار التقسيم وقرار عودة اللاجئين ووضع دستور يحترم حقوق الأقليـــة العربية ولم تنفذ إسرائيل شيئًا من هذه الشروط الثلاثة ما يجعل شروط عضـــويتها في الأمم المتحدة محل نظر فضلاً عن مسوغات طردها باعتبارها دولة تمعن فـــي احتقار الأمم المتحدة وقرارات أجهزتها ومحكمتها .

(٣٦)

جدوى اللجوء إلى مجلس الأمن
في ظل الفيتو الأمريكي

الحقيقة التي أصبحت واضحة حتى بالنسبة لغير المتابعين وغير المتخصصين أن واشنطن تسيطر لصالح إسرائيل على مجلس الأمن بل تسيطر لها أو تدعمها في جميع المحافل الدولية حتى أصبحت الدبلوماسية الدولية تستخدم اللغة الإسرائيلية وإن لم تستخدم المفردات العبرية .

ودلائل ذلك لا تحصى في الواقع اليومي كان أكثرها استفزازًا انتصار نظرية الدفاع الشرعي الإسرائيلية -وهي عدوان صريح - في بيان قمة الدول الثمانية الصناعية الكبرى في روسيا في يوليو ٢٠٠٦ خلال الإبادة الإسرائيلية الشاملة للبنان وشعبها ومقومات الحياة فيها ، ثم تجسدت هذه النظرية في قرار مجلس الأمن " ١٧٠١ " الذي أوقف العمليات الهجومية دون أن يوقف النار بما يتيح لإسرائيل أن تقوم بأي عمليات مادامت عملياتها كلها دفاعية بشكل مطلق وأن مجرد وجود إسرائيل يجعلها دائمًا في وضع دفاعي لأنها ببساطة قامت على أراضي الغير وتغتصب حقوقهم وتعمل جاهدة على إبادة صاحب الحق .

ثم كان ما حدث في مجلس الأمن يوم ٢٠٠٦/١١/١٠ بعد يومين على أحد المجازر الإسرائيلية البشعة في بيت حانون بقطاع غزة ، والتي قامت فيها الطائرات والمدافع الإسرائيلية بقصف المنازل وهدمها على رؤوس أصحابها والحجة أن زوايا التصويب بالمدافع اختلت كما لو كانت للمدافع أهداف عسكرية في المنطقة فانحرفت إلى أهداف مدنية وهو تبرير طائش يدل على قمة الاستهتار أرواح العرب .

وتنادي العرب إلى مجلس الأمن وقدم مندوب قطر مشروع قرار تم تهذيبه عدة مرات حتى لم يعد يتضمن سوى إشارة خجلى إلى لوم إسرائيل الطفيف على المجزرة حتى أنه حذف الوصف نفسه واستبدله بالهجوم وكل ذلك حتى يرضى واشنطن ، ومع أن صيغة القرار كما يقولون متوازنة بمعنى أنها أدانت المجرم كما

أدانت الضحية ، أملاً في صدور القرار الذي لا يسمن -حتى لو صدر- ولن يغني عن جوع مادامت إسرائيل مطمئنة إلى أن قدرتها وحريتها في استخدام القوة تحت الحماية الأمريكية . ورغم اعتراف إسرائيل وأسفها وليس اعتذارها ، لأنها أكبر من أن تعتذر للضحايا وتسعد دائمًا بإذلالهم ، ورغم إدانة العالم كله بهيئاته السياسة والإنسانية والخيرية لهذه المجزرة البشعة ضمن سلسلة المجازر ضد هذا الشعب .

والمتيقن أن العرب يعرفون مسبقًا أن أي قرار لا يمتدح إسرائيل ودورها الشجاع في محاربة الإرهاب لا يمكن أن يصدر بسبب الفيتو الأمريكي . صحيح أن السفير الأمريكي لم يجد ما يقوله أمام هذه المأساة المخجلة لمن عنده حمرة الخجل ، وقرأ بيانًا مستفزًا حول ضرورة تجاوز هذه الأحداث والنظر إلى المستقبل الباهر الذي ينتظر الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني وأنه يستخدم الفيتو لأن واشنطن تركز على المستقبل ولأن القرار لم يدن الجانب الفلسطيني " الذي كان نائمًا بالليل ولم يستيقظ بسرعة للهرب من مدافع إسرائيل " ، وضرورة احترام الجانبين لأحكام القانون الدولي الإنساني . وصحيح أن هذا الموقف متوقع مهما تدني مشروع القرار العربي إلى مستوى الصفر ، إلا أن اللافت للنظر خلال هذه الجلسة القصيرة التي تابعها العالم كله على الهواء عدد من الجوانب المستفزة الأخرى المرتبطة بحالة الإحباط من هذا المجلس الذي ينشط لمعاقبة العرب وتصبح قراراته مقدسة بينما يعجز عن مجرد الإشارة بالاتهام إلى القاتل والدم يقطر من يديه والضحية مسجاة تحت أقدامه :

الجانب الأول : هو أن اليابان مصرة على أن تكون ذيلاً للولايات المتحدة وهي بذلك تضيع كل جهودها التي تبذل لرسم صورة إيجابية لها في المنطقة ، فكرر المندوب الياباني بشكل مشمئز وفي خضوع ذليل ما قاله سيده جون بولتون المندوب الأمريكي ، وتبعه في ذلك مندوب سلوفاكيا وبريطانيا ، وهم يشرحون لماذا امتنعوا عن التصويت مستخدمين نفس اللغة المملة التي تتكرر في كل جلسات المجلس حين يتنطع ويتجاهل مسؤولياته في حفظ السلم وحماية الضحايا ، وهي مفردات جعلت مجرد متابعة جلساته أمرًا مؤلمًا .

الجانب الثاني : أن مندوب الكونغو الذي لم تألف بلاده التعقيب على تصويتها، والذي أيد مع تسعة آخرون مشروع القرار العربي ، خرج على هذا

التقليد لكي يحذر من الموقف الخطير الذي تخلى فيه المجلس عن الضحايا وأعطى إشارة التشجيع للمعتدي مما يجعل حكمة استمرار المجلس محل شك .

الجانب الثالث : وهو الأشد استفزازًا هو تعليق مندوب فلسطين فهو أولاً تحدث باللغة الإنجليزية ، وهو ثانيًا سوى بين الضحية والجلاد بل الأدهى أنه قال إن عجز المجلس عن التصرف يشجع التطرف على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، وكأنه ينقل معركة فتح مع حماس إلى ساحة مجلس الأمن ، لأن فتح تصف نفسها للعالم بالاعتدال وتصم حماس بالتطرف وعلى العالم أن يختار التعامل إما مع التطرف أو مع الاعتدال .

كل ذلك كان متوقعًا فلماذا لجأنا إلى مجلس الأمن الدولي مرة بعد مرة ؟

هل لأننا عجزنا عن البحث عن طرف نلجأ إليه بسبب عجزنا عن نصرة أنفسنا أم لأننا نسعد بجلد أنفسنا مع كل إهانة توجهها لنا واشنطن في المجلس وكأننا بحاجة إلى المزيد من الإهانات بعد كل ما يوجه لنا في كل مكان ؟ ، أم لأن اللجوء إلى المجلس هو لإشهاد العالم على تعنت واشنطن ووحشية إسرائيل ؟ العالم يعرف ذلك ويعرف ضعف العرب ، ولا ينتصر إلا للأقوياء ، فهل ذلك جيد أيضًا ، أم أننا ندور في حلقة مفرغة رغم أننا نعرف جيدًا نقطة البداية ؟

وليس غريبًا بعد ذلك أن يسارع هذا المجتمع الدولي إلى إدانة " الإرهاب الفلسطيني " إذا فكر الفلسطينيون في الرد لأن المجتمع الدولي يحتاج إلى وقت حتى يدرك من أفعالنا أننا أصحاب حق وأنه يمكننا أن ندافع بأيدينا عن حقوقنا .

والطريف أن الذي يسارع إلى إدانة هذا " الإرهاب الفلسطيني" ، هو هذا العالم العربي الذي أطالبه بأن يدرك هذه الحقائق .

(٣٧)

حكومة الوحدة الوطنية أم إنهاء تجربة حماس؟

لست بحاجة إلى تكرار ما يحدث فى فلسطين بعد أن تحولت مواجهة إسرائيل فى عهد ياسر عرفات إلى أزمة سياسية حادة بسبب إدخال الانتخابات والديمقراطية التى أتت بما لا تشتهى السفن من نتائج وأعاصير. وقد كان واضحاً منذ البداية أن وصول حماس إلى السلطة وعدم التلاعب أو الانقلاب على هذه النتائج إما أنه مقصود لاشعال الساحة الفلسطينية أو تهذيب حماس، وإما أنه كان خارج حدود التوقعات وأن هذه النتائج قد أحدثت ارتباكاً فى كل الحسابات العربية والإسرائيلية والأمريكية خاصة وأن حماس وصمت بأنها منظمة إرهابية. وقد أشاعت إسرائيل الشك حول وطنية حماس وركزت على الطابع الدينى حتى تخيف الدول الأخرى التى ينازع التيار الإسلامى فيها حكوماتها فى المنظمة. وكان رأيى أن إسرائيل فوجئت بحماس أمامها على المسرح السياسى بعد أن كانت تواجهها فى الأعمال الفدائية، وعلى الفور أعلنت إسرائيل أن حماس عليها أن تختار العمل السياسى والمقاومة. ورغم أن هذه القسمة غريبة تماماً على تاريخ حركات التحرير فى العالم كله، إلا أن العالم العربى والعالم الخارجى تلقف هذه المقولة التى راقت للبعض من الناحية المنطقية، وانطلق بعض الكتاب والحكومات إلى القول بأن التسوية اما أن تكون سياسية أو عسكرية، فإذا أرادت حماس أن تكون التسوية سياسية وهذا هو الممكن الوحيد، فيجب عليها أن تتخلى عن المقاومة حتى تستطيع التركيز على التسوية، ونسى هؤلاء أن إسرائيل تستخدم الإبادة سبيلاً إلى التسوية السياسية، والتدمير بالقوة طريقاً وحيداً للقمع والإخضاع، والخطف والسجن والتعزيب والتنكيل وقطع فرص الحياة والأمل لغة للخطاب. ورغم أن المقاومة انتهت عملياً، إلا أن إسرائيل تمسكت بخطها الدعائى وقدمت صيغة أصبح يطلق عليها شروط المجتمع الدولى وهى الاعتراف بإسرائيل إذا كانت تريد التعامل معها فى الشئون اليومية وفى مفاوضات التسوية، وقبول المعاهدات السابقة وخاصة أوسلو، والإعلان عن نبذ العنف. ويبدو أن هذه الشروط والإعلان عنها كان حبل النجاه لفتح لكى تنضم إلى جهود حصار حماس وحملها كما تقول فتح على ممارسة السياسة ونبذ لغة القوة. ورغم أن فتح تعلم أن تحاملها على حماس قد أصبح جزءاً

من اللعبة الإسرائيلية لإزاحة حماس وأن ذلك بسبب إحباطا فى الشارع الفلسطينى، إلا أن فتح ترى أن انتزاع حماس للسلطة منها يمثل انقطاعاً مخيفاً لتقاليد العمل السياسى الفلسطينى خاصة وأنه رافق هذه الشروط فرض حظر كامل على الشعب الفلسطينى كله وهو نفس التنكيل الذى تجربه إسرائيل فى لبنان بعد تدمير لبنان وتحميل حزب الله رسمياً المسؤلية عن ذلك حتى يتولى اللبنانيون ما عجزت إسرائيل عن تنفيذه. نفس المشهد يتكرر فى فلسطين حيث خلفت إسرائيل قواسم مشتركة مع فتح لأن هدف إزالة حماس التى فشلت إسرائيل فى القضاء عليها عسكرياً يمكن أن يتحقق من خلال تفاعلات الساحة الفلسطينية. فالهدف المشترك بين فتح وإسرائيل، حتى لو نفت فتح كل علاقة لها أو تنسيق مع إسرائيل، لكننا يجب أن نسجل للتاريخ وللأجيال القادمة على الأقل أن فتح نظرت إلى حماس من منظور حربى وليس من منظور قومى، وكانت، شاءت أم أبت، عوناً لإسرائيل للعودة إلى السلطة، رغم أن الكل يعلم تماماً أن حكم فتح منذ عام ١٩٩٤ فى فلسطين ورغم وجود عرفات وصموده شهد تصاعدا فى تنفيذ المشروع الصهيونى ولكن المشروع ينطلق بشكل أسرع إذا تمت إزالة حماس وحلول فتح مما يحقق الانسحاب بين رئاسة السلطة ورئاسة مجلس الوزراء، وإن أنذر بانقسام حاد وصدام مع المجلس التشريعى ولذلك بدا أن اعتقال إسرائيل لوزراء حماس ونوابها هو جزء من اللعبة، وإسرائيل قادرة فى كل وقت على تغيير المعادلات بيدها بالخطف والاغتيال.

فى ضوء ما تقدم، ظهرت مناورات فتح للالتفات على حماس بعد أن عجز الحصار فى إسقاطها، وكان من بين هذه المناورات لعبة الاستفتاء على شروط إسرائيل تحت عنوان وثيقة الأسرى، فلما قبلت حماس هذه الوثيقة تفادياً لمزيد من الشقاق والانشقاق، ظهرت لعبة حكومة الوحدة الوطنية، وهى فى الواقع حكومة لاتضم أحدا من حماس أو تضم بعض الوزراء ولكن رئيس الوزراء والوزارات الأساسية يختارهم أبو مازن.

وأخيراً، فإن حكومة الوحدة الوطنية سوف تزيل حماس من السلطة وتحقق هدفاً مشتركاً لإسرائيل وفتح، ولكن ذلك سوف يؤدى من ناحية إلى مرحلة جديدة من الصراع بين فتح وحماس فى ظروف صعبة للغاية بالنسبة للمقاومة. من ناحية

أخرى، فإن هذا الحل سوف يعقبه رفع الحظر عن الشعب الفلسطينى، فيرتبط هـذا التعبير بمظاهر مادية ملموسة للمواطن، ولكن حكومة الوحدة الوطنية هى المرشحة لتسليم إسرائيل ما تبقى من فلسطين.

إن دراسة الساحة الفلسطينية مع الساحات العربيـة الأخـرى مـع تسـارع الأحداث وسرعة انتشار المخطط الصهيونى الأمريكى تدعو إلى الدهشة والعجب. صحيح أن بعض القوى العربية عبر حقب هذا المشروع كان لها دور معـروف أو خفى فى إنجاح هذا المخطط، لكن المرحلة الحالية تشهد خلطاً عجيباً فى الأوراق، فاستحال على العامة على الأقل أن ترى أيهم الوطنى حقاً العامـل العامـل علـى استعادة الحقوق العربية، وأيهم العميل المتواطئ مع العدو بما يمكنه مـن ضـياع الوطن والكيد له فى ظرف دقيق، وربما يحسب الخونة أنهم بذلك يحسنون صـنعاً، ولعلهم يعملون بالمثل الشعبى المصرى "إحبنى اليوم ومتنى غداً".

وأخيراً فليس من باب السحر أن نؤكد أنه لو وقفت حماس وفتح عند مطالب حماس لأرغم ذلك العالم كله على احترام إرادة شعب واحد، ولكن تعدد الأصـوات تحت مزاعم واضحة ونوازع مكشوفة يمكن إسرائيل فى هذه المرحلة من تحقيـق معظم ما تريده فى فلسطين وقد لايكون هذا الفصل هو الأخير ولكنه الأكثر حسـماً لمستقبل فلسطين والفلسطينيين.

وحكومة الوحدة الوطنية تعنى عدم انفراد حماس بالسـلطة ولكـن بموافقـة حماس ومعنى ذلك أيضاً أن الحكومة الجديدة تعلن قبولها لشـروط إسـرائيل، أى الرجوع عن مواقف حماس التى صورت على أنها تقف ضد الشـرعية الدوليـة. معنى ذلك من ناحية ثالثة، أن الوضع فى فلسطين من الناحية السياسية سوف يكون أقرب إلى الحكومة اللبنانية التى يشارك فيها حزب الله، وأن هذه الساحة ستعدد إلى قبضة فتح وحالة ما قبل حماس. من الناحية القانونية هى التفاف على الإجـراءات الديمقراطية ونتائجها وإفراغ للتجربة الديمقراطية من مضمونها ودليـل علـى أن الاحتلال لايمكن أن تقوم معه ديمقراطية. هى أيضاً شهاده بافلاس النظرية الغربية التى ربطت بين الديمقراطية والسلام، وبين الدكتاتورية والإرهاب.

سوف تحظى حكومة الوحدة الوطنية بالكثير من الاهتمام الدولى ولكنها لن تحظى بأى احترام إسرائيلى، وسوف تعود الاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية تحت شعار عملية السلام ولكن نحو السلام الإسرائيلى. فى ظل هذا المناخ قد تجدد إسرائيل تطبيق خريطة الطريق فى شقها الخاص بنزع سلاح الفصائل وهى المقابل فى فلسطين للقرار ١٥٥٩ ، ١٧٠١ فى لبنان. فإذا كسبت فلسطين استئناف المعونات، فإنها سوف تتجه إلى طريق تصفية القضية حتماً.

وأخيراً، فإن حكومة الوحدة الوطنية هى القتل الإشفاقى والمخرج الكريم لإنهاء حياة حماس السياسية وتجربتها الشاقة.

(٣٨)

مشكلة الولاء عند العرب فى إسرائيل

يمثل أمام القضاء الإسرائيلى عضوان عربيان فى الكينسيت الإسرائيلى بتهمة زيارة دول معادية لإسرائيل وهى سوريا طبقاً للقانون الإسرائيلى، المعدل فى هذا الشأن. ولاشك أن هذه الواقعة لن تكون الأخيرة حتى لو تم تعديل القانون الإسرائيلى لكى يجعل عقوبة الاتصال بالدولة العدو هو الطرد من عضوية الكينسيت، بعد أن قرر التعديل الأخير أن حصانة عضو الكينسيت لا تمنع محاكمته. وتثير هذه الواقعة ملف عرب إسرائيل بأكمله. ولا يجوز للقارئ أن يقيس قضية الولاء لإسرائيل من جانب بعض مواطنيها من الأقلية العربية بقضية الولاء فى دولة عادية، لأن القانون الوطنى عادة يضع العقوبات التى توقع على مواطنى الدولة الذين يتصلون بقصد التخابر مع دول أجنبية، وتزداد هذه العقوبة كلما كانت الدولة فى حالة حرب مع الدولة الأخرى، أو كانت العلاقات معها مقطوعة، أو لم تقم علاقات مع الدولة الأخرة أصلاً، وبالطبع فإن التشريعات العربية متشددة بالنسبة لإسرائيل بشكل خاص. ولذلك، فإن الضجة الإعلامية التى اثارتها إسرائيل حول هذين النائبين قد ارتبطت بدعاية صاخبة للديمقراطية الإسرائيلية، رغم أنها تتجاهل الطابع العنصرى للدولة ولنظامها ولديمقراطيتها، ولهذا السبب لا يجب أن ينخدع أحد فى هذه الدعاية المكشوفة.

لابد أن نشير فى هذا الصدد إلى أن قضية الولاء العربى فى إسرائيل قد أصبحت مشكلة عويصة فى الدولة العبرية. صحيح أن الأقلية العربية فى إسرائيل كانت وستظل مشكلة لدولة اغتصبت الأرض وتسعى إلى ضم فلسطين كلها أو على الأقل أن تقيم داخل إسرائيل الكبيرة دولة يهودية خالصة. ولكن لم تكن إسرائيل تجاهر بهذه الحقيقة من قبل، ربما لأن إسرائيل قبل الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠١ لم تكن تحسب حساب قضية الولاء العربى فى إسرائيل، حيث فوجئت إسرائيل بأن الفلسطينين الذين رفضوا مغادرة ديارهم وأصبحوا أقلية داخل الدولة العبرية قد أكدوا بما لايدع مجالا للشك بأنهم جزء لايتجزأ من الشعب الفلسطينى، وأنهم جزء من نضال هذا الشعب لاسترداد حقوقهم السليبة على الأقل خارج حدود

الدولة العبرية فى قرار التقسيم. ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن هذه الأقلية العربية قد أسيئ فهمها فى العالم العربى ووجهت إليها اتهامات تنال من انتمائها الفلسطينى والعربى، ولكن هذه الأقلية وبسبب السياسة العنصرية الإسرائيلية والمشروع التوسعى الصهيونى والسياسات الظالمة التى تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى، قد دفعت هذه الأقلية إلى التمسك بشكل أكبر بالانتماء الفلسطينى والعربى، بل أدى هذا المناخ إلى نشأة حركة إسلامية تلتحم بالحركة الإسلامية فى فلسطين المحتلة.

فى هذا المناخ لم يكن غريباً أن تجاهر الأقلام الصهيونية بالخطر الذى تواجهه إسرائيل، فقد اعتبر أحد كبارهم فى خارج إسرائيل وأحد القيادات الصهيونية الشهيرةISI LEIBLER أن إسرائيل تواجه عشرة تحديات كبرى من بينها الأقلية العربية فى إسرائيل، والتى تمثل فى نظره ٢٠ % من سكان إسرائيل. ويحذر الكاتب من أن هذه الأقلية يتصاعد عداؤها لإسرائيل، حيث كانت تساند حزب الله ضد إسرائيل، ومعنى ذلك أن هناك تناقضاً بين الديمقراطية الإسرائيلية وبين هذا العداء المتنامى ضد إسرائيل. ويقترح الكاتب الصهيونى أن يصدر الكينسيت قانوناً بالقسم على الولاء لإسرائيل، وأن يفرض عقوبات صارمة على المواطنين الإسرائيليين الذين لايحترمون هذا القسم. ولم يشر الكاتب الصهيونى إلى أن الحكومة الإسرائيلية التى تمارس ضد الأقلية العربية أبشع صور التمييز والعنصرية تفكر فى إطار المشروع الصهيونى فى حل جذرى لهذه القضية، وهى طرد السكان العرب من أراضيهم ومنازلهم إلى خارج إسرائيل، وإلا كيف يمكن أن نفهم ما تردده إسرائيل والولايات المتحدة من أن إسرائيل يجب أن تصبح دولة يهودية؟ ولماذا تصر إسرائيل على تشجيع الهجرة إليها خوفاً من التزايد السكانى السريع لهذه الأقلية ؟.

ولا جدال فى أن شعور الأقلية العربية فى إسرائيل بعدم الأمان بسبب استمرار المشروع الصهيونى، والإعلان المستمرعن ضرورة تحويل الدولة العبرية إلى دولة يهودية فضلاً عن أن سلوك إسرائيل فى المنطقة العربية يجعل هذه الأقلية تبحث عن هويتها، كما يجعلها تقترب بشكل أكبر من الشعب الفلسطينى والشعوب العربية. ونعتقد أن حل هذه المعضلة لا يمكن أن يتحقق بقانون للقسم على الولاء،

لأن الولاء مسألة ذاتية تتخذ لنفسها صوراً سلوكية فى بعض الأحيان. وقد رأينا مدى ارتباط المواطنين العرب فى إسرائيل بحزب الله وأمينه العام أثناء العدوان الإسرائيلى على لبنان، حيث أدت الإصابات التى أحدثتها صواريخ حزب الله على شمال إسرائيل إلى إصابة بعض المواطنين العرب، وتوقعت إسرائيل أن يؤدى ذلك إلى غضب الأقلية العربية وانقلابها على حزب الله، ولكن العكس هو الصحيح، حيث كانت هذه الإصابات سبباً فى اتهام إسرائيل بأنها تسببت مرتين فيما أصابهم، مرة لأنها قامت بالعدوان على لبنان فكانت الهجمات الصاروخية ردا على هذا العدوان، ومرة أخرى لأن الحكومة الإسرائيلية ميزت فى ترتيبات الأمان بين العرب واليهود فى شمال إسرائيل استمراراً لسياستها العنصرية.

فهل هذه مشكلة لإسرائيل أم مشكلة بنسبة هى مشكلة بالنسبة للأقلية العربية؟ وهل تعتبر مساندة الأقلية العربية للفلسطينيين والعالم العربى ضد إسرائيل خيانة لإسرائيل وانتهاكاً لقانونها ؟

إن وجود الأقلية العربية فى إسرائيل يمثل مشكلة مزدوجة فى إسرائيل، فهى مشكلة قانونية واجتماعية كما أنها مشكلة أمنية، والسبب فى أنها مشكلة هو طبيعة إسرائيل الاستعمارية وطبيعة مشروعها الصهيونى، ولا نظن أنه يمكن التوفيق بين الطبيعة الصهيونية لإسرائيل وبين الولاء الإنسانى والشعورى لدى عرب إسرائيل. ويبدو الحل فى نظرى مستحيل فى ظل هذا التناقض إلا إذا تخلت إسرائيل عن طبيعتها العنصرية فى الداخل، وعن مشروعها الصهيونى فى الخارج، وقبلت تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، ودخلت فى علاقات طبيعية تقوم على الأحترام المتبادل وحسن الجوار مع الدول العربية المجاورة. هذا هو الحل الوحيد لأن ما تفكر فيه إسرائيل فى الوقت الحاضر، وهو التخلص من ربع سكانها أو تعقبهم والسيطرة على ولائهم عن طريق الاجراءات الأمنية والتشريعية هو نوع من الجنون.